مصر المعاصرة

السنة الخامسة والسبعون ــ العدد ٣٩٧ ــ يولية ١٩٨٤

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم

يولية ١٩٨٤
السنة الخامسة والسبعون
العدد ٣٩٧
القـــاهرة

الثمن ١٠٠ قرش

فهـــرس

مقالات باللغة العربية

صفحة

ـــ د. محمد عبد الوهاب الساكت : عنصر القسر فى المعونـــات الخارجيـــة ٤١١

ـــ د. عبد العظيم الجنـــزورى : التكامل المصرى السـودانى . ٤٣٥

ـــ د. أحمـــد الصـــفتى : الأجور والانتاجيـــة وميكانيكيـــة الاقتصـــاد القومى تشخيص وعلاج وبرنامج عمل . . ٣٣٧

ـــ د. عبدالنبى اسماعيل الطوخى : تكيف اقتصاديات الدول النامية للصدمات الاقتصادية العالمية ٣٥٧

ـــ د. محمد محروس اسماعيل : آثار انخفاض اســعار البترول على الاقتصاد العالمى مع تقييم هذه الآثار على الاقتصـــاد المصرى ٣١١

ـــ د. محمـــود عبد الفضـــيل : حـــول اتجاهـــات التوســـع والانكماش فى الاقتصاد المصرى فى ظل سياســـة الانفتـــاح الاقتصـــادى ٣٨٣

مقالات باللغة الأجنبية

ـــ الدكتـــور ابراهيم عـــويس : الاقتصـــاد الاسرائيلى والمزايات الحربية ١٥١

ـــ الدكتـــور محمـــد دويـــدار : الآثار الاقتصـــادية السياســـية لسياسة الانفتاح على التنمية الصـــناعية (حالة جمهورية مصر العربيـــة) . . . ١٦٩

ـــ الدكتـــور فيلمـــور بنر : والدكتـــورة نجـــلاء والى : } اثر الميكنة على مضاعفة الانتاجية ١٩١

اعضـــاء الجمعية

اعضاء الجمعية اربع فئات : الأعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا ســـنويا والاعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والأعضاء الفخريون الذين أدوا خدمات جليلة للجمعية او للعلوم الاقتصادية او الاجتماعية او القانونية والأعضـــاء المراسلون وهم أعضاء يقيمون فى الخارج يســـهمون فى اعمال الجمعيـــة ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الأعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل .

الاشـــتراك فى المجـــلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشـــا فى جمهورية مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى او عشرين دولارا امريكيا) . للبـــلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو او المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، ان يتلقى العدد المتأخر الا مقابل اداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الأعضاء المشتركين ثلاثمائة وخمسون قرشا فى جمهورية مصر العربية (خمسة وثلاثون شلنا انجليزيا او خمسة دولارات) فى البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل او ترجمـــة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن ســـابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعيه .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى ســـكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ـ ١٦ شارع رمسيس بالقـــاهرة ت ٧٥٠٧٩٧

آثار انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد العالمى
مع تقييم هذه الآثار على الاقتصاد المصرى

الدكتور محمد محروس اسماعيل
استاذ الاقتصاد بكلية التجارة ــ جامعة الاسكندرية

مقدمـــــة :

كان خبراء الاقتصاد الغربيين ــ خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى منتصف عام ١٩٨٢ ــ منهمكين فى تحليل الآثار الناجمة عن ارتفاع اسعار البترول على الاقتصاد العالمى . ويلقون باللائمة على ارتفاع اســـعار البترول باعتباره المسئول الأول عن كل ما يحدث فى العـــالم من كوارث اقتصادية مثل التضخم والركود والبطالة واختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية والى آخر القائمة .

وكانت اصابع الاتهام تشير ــ بدون وجه حق ــ الى منظمة الأوبك على انها المحرك الأول لسوق البترول العالمى ومن ثم مسئوليتها الرئيسية عن كل المشكلات التى تحل بالدول الصناعية .

ومنذ نهاية عام ١٩٨٢ اخذ حجم الطلب على البترول فى الانخفاض وذلك لمجموعة من الأسباب اهمها :

(أ) نجاح البلاد الصناعية ــ وهى المستهلك الرئيسى للطـــاقة فى العالم ــ فى ترشيد استخدام الطاقة بصفة عامة واستخدام البترول بصفة خاصة ، هذا فضلا عن تطوير المصادر البديلة للبترول وخاصـــة الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة .

(ب) وجود حالة من الركود الاقتصـــادى فى الدول الصـــناعية خلال معظم سنوات السبعينات وقد اشتدت حدة هـــذا الركود خـــلال الفترة ٧٩ ــ ١٩٨٢ .

(جـ) قيام الدول الصناعية باستهلاك مخزونها الاستراتيجى الضخم من البترول . وقد قامت هذه الدول المذكورة بتكوين هذا المخـــزون فى نهاية السبعينيات وذلك لمواجهة خطر انقطاع امدادات البترول وخاصة بعد قيام الثورة الايرانية فى أوائل عام ١٩٧٩ .

وقد ساهمت كل هذه العوامل فى تقليل الطلب على البترول بصورة واضحة . وقد دفع ذلك دول الأوبك الى تخفيض انتاجها بصـــورة

ملموسة ، وذلك لتحقيق شيء من التوازن بين العرض والطلب للحيلولة دون انخفاض الاسعار .

وقد اخذ انتاج الاوبك فى الانخفاض بصورة كبيرة من ٣١ مليون برميل فى اليوم فى عام ١٩٧٩ ، الى ١٨٫٩ مليون برميل فى اليوم فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٣ . اى ان نصيب اوبك من الانتاج العالمى قد انخفض من ٤٧٫٥ ٪ فى عام ١٩٧٩ الى ٣٣ ٪ فقط فى نهاية عام ١٩٨٣ . وقد ادى ذلك الى فقدان منظمة الاوبك لدورها القيادى فى توجيه سوق البترول العالمى والمحافظة على استقرار الاسعار عند السعر الرسمى لبترول الأساس والذى كانت المنظمة قد حددته عند مستوى ٣٤ دولار للبرميل . ومنذ نهاية عام ١٩٨٢ اخذت اسعار البترول فى السوق الحرة تسجل لاول مرة انخفاضا ملحوظا يصل الى ٤ او ٥ دولارات للبرميل الواحد .

كذلك اخذت بعض دول الاوبك وخاصة ايران وليبيا ونيجيريا تبيع بترولها بخصم يتراوح بين ٥ الى ٧ دولارات للبرميل . وقد ادت هذه التطورات الى الضغط على منظمة الأوبك لتخفيض السعر الرسمى للبترول . وقد تم ذلك فى ختام اجتماعاتها المطولة فى لندن والتى انتهت الى الاتفاق فى ١٢ مارس ١٩٨٣ على تخفيض سعر بترول الاساس من ٣٤ دولارا للبرميل الى ٢٩ دولارا اى بنسبة ١٥ ٪ .

كذلك تم الاتفاق على اعادة توزيع حصص الانتاج المخفضة بين الدول الاعضاء .

وفى ظل هذا الانخفاض فى سعر البترول اخذت الدوائر المختلفة (مجموعات الدول والبنوك وغيرها) فى العالم تقيم الآثار التى سوف تترتب على هذا الانخفاض . وتحاول كل جهة أن تقيم مكاسبها او خسائرها من هذا الانخفاض الكبير فى الاسعار .

ولما كانت الآثار تختلف باختلاف الدول المختلفة فان التحليل الموضوعى لآثار انخفاض اسعار البترول يقتضى بحث آثار التخفيض بالنسبة لكل فئة من الفئات المذكورة .

وسوف نحاول على صفحات هذا البحث ان نقيم آثار انخفاض اسعار البترول الايجابية او السلبية بالنسبة لمجموعات الدول الآتية :

١ ــ الدول الصناعية (بما فى ذلك قطاع البنوك والاعمال) .
٢ ــ دول الاوبك .
٣ ــ الدول النامية المستوردة للبترول .
٤ ــ الآثار بالنسبة للاقتصاد المصرى .

أولا ــ الدول الصناعية :

(أ) الآثار الايجابية :

تنحصر الآثار الايجابية فى اثرين هامين هما :

١ ــ انخفاض قيمة فاتورة الواردات البترولية :

يلاحظ ان فاتورة الواردات البترولية كانت قد اخذت فى الزيادة بصورة سريعة خلال السبعينات . وسوف يترتب على تخفيض أسعار البترول بمقدار خمس دولارات او بنسبة ١٥٪ انخفاض قيمة الواردات البترولية بصورة ملموسة . وتذكر احدى التقديرات ان يبلغ الوفر بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية OECD مقدار ٤٥ بليون دولارا عن عام ١٩٨٣ وحدة(١) .

وسوف يترتب على انخفاض قيمة الواردات البترولية حدوث تحسن فى موازين مدفوعات الدول الصناعية .

٢ ــ انخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل نمو الناتج القومى :

تقدر منظمة التعاون والتنمية ان يرتفع معدل الناتج القومى الاجمالى بحوالى ½ ٪ الى ١٪ فى عام ١٩٨٣ وان ينخفض معدل التضخم فى دول هذه المجموعة بحوالى ١٪(٢) . وهذا يرجع الى ان تكلفه الوقود لا تمثل الا حوالى ٥٪ من تكاليف انتاج السلع الصناعية فى المتوسط . ولما كانت المنتجات البترولية تدخل ايضا فى انتاج بعض السلع الصناعية على انها مادة خام رئيسية او كلقيم كما هو الحال فى صناعة البلاستيك والالياف الصناعية والمطاط الصناعى والأسمدة والبتروكيماويات المختلفة ، فان اثر انخفاض أسعار البترول سوف يكون مزدوجا . اذ ان الانخفاض سوف يشمل انخفاض أسعار الوقود وانخفاض اسعار المواد الخام من اصل بترولى . ومن ثم فان اثر انخفاض أسعار البترول على تكاليف انتاج هذه السلع سوف يكون كبيرا .

---

(١) وذلك على اساس تقدير حجم واردات هذه الدول بمقدار ٢٤ مليون برميل / يوم وسعر قدره ٢٩ دولارا للبرميل .

راجع :

Middle East Economic Survey (MEES), 16 May 1983.
Petroleum Intelligence Weekly (PIW), May 16, 1983.

(٢) ويعتبر انخفاض معدل التضخم بنسبة ١٪ فقط رقما صغيرا جدا ولا يتناسب مع الحملة الضارية التى تشنها اجهزة الاعلام فى الدول الصناعية والتى تلقى مسئولية ارتفاع الأسعار والتضخم فى الدول الصناعية على عاتق ارتفاع أسعار البترول .
ونحن نعتقد ان البترول لم يكن مسئولا عن التضخم والركود الاقتصادى فى الدول الصناعية بل ان التضخم كان موجودا فى هذه الدول قبل عام ١٩٧٣ .

وتختلف الدول الصناعية بالنسبة لنقل اثر انخفاض اسعار البترول الى المستهلك . فترى الدول الاوربية واليابان عدم نقـل اثر انخفاض اسعار البترول الى المستهلك فى شكل انخفاض اسعار وقود السيارات والاضاءة والتدفئة وغيرها من السلع المختلفة ويرجع ذلك الى تخوف هذه الدول من ضياع مجهودها فى العشر سنوات الماضية لترشيد اسـتهلاك الطاقة وخلق وعى لدى المستهلك للحفاظ عليها . وربما ان هذه الدول هى مستورد رئيسى للطاقة وخاصة البترول فانها لا تشـعر بالامان من الانخفاض الحالى فى اسعار البترول . ويسود لديها شـعور بأن هـذا الانخفاض قد يكون وقتيا ولا يلبس ان يزول عندما تنتعش اقتصـاديات الدول الصناعية فيزداد الطلب مجددا على البترول المسـتورد وتاخـذ الاسعار فى الارتفاع من جديد . وتتوقع مصادر وكالة الطاقة الدوليـة IEA حدوث ازمة بترولية فى نهاية الثمانينيات .

اما بالنسبة للولايات المتحدة فان سياستها تقوم على اساس نقل انخفاض اسعار البترول الى المستهلك النهائى . ويرجع ذلك الى كون الولايات المتحدة منتجا كبيرا للبترول ولمصادر الطاقة الاخـرى ، ممـا يعطيها درجة اكبر من الاطمئنان نحو المستقبل . الا ان هناك من يرى ان سياسة الولايات المتحدة خاطئة وان التفاؤل الذى يسود واضـعى سياسة الطاقة لا مبرر له طالمـا بقيت الولايات المتحدة مستوردا رئيسيا للبترول . وانه يجب ان تستمر الولايات المتحدة فى اتباع اسلوب ترشيد استهلاك الطاقة حتى يمكنها تجنب حدوث ازمة حادة للطاقة عند اشتداد الطلب على البترول قرب نهاية الثمانينيات .

(ب) الآثار السـلبية :

١ ــ احتمال تخفيض الاستثمار فى مشروعات الطاقة البديلة :

يخشى ان يؤدى انخفاض الاسعار وظهـور فائض من البترول فى السوق العالمى ، فضلا عن وجود طاقة كبيرة غير مسـتغلة لدى الدول البترولية ، الى خلق جو نفسى فى الدول الصناعية معادى لبرامج الطاقة فى هذه الدول . خاصة اذا عرفنا ان هذه البرامج مكلفة للغاية وقد احتاج اقرارها الى جهد كبير من جانب الحكومات والمؤسسات المختصة واجهزة الاعلام . وقد احتـاج اقرارها الى جهـد كبير من جـانب الحكومات والمؤسسات المختصة واجهزة الاعلام . وسوف يترتب على توفر البترول فى السوق العالمى فضلا عن انخفاض اسعاره ان تجد حـكومات الدول الصناعية صعوبة فى الاستمرار فى حشد الاموال الطائلة لتنفيـذ برامج الطاقة المكلفة على النحو الذى كان سائدا ابتداء من النصف الثـانى من السبعينات(٢) . وقد سمعنا بالفعل عن الغاء بعض مشروعات الطاقة البديلة فى بعض الدول الصناعية مثل مشروعات الغاز الصناعى وغيرها

(٢) نجاح مشروعات الطاقة البديلة كان يتوقف على افتراض الارتفاع المستمر فى اسعار البترول .

من المشروعات عالية التكلفة . ويخشى ان يؤدى الغاء الكثير من هـذه المشروعات الى حدوث ازمة بترولية جديدة فى اواخر الثمانينيات او اوائل التسعينيات .

وقد عبرت عن هذه المخاوف وكالة الطاقة الدولية IEA وذلك فى اجتماعها بباريس فى شهر مايو ١٩٨٣ . وحذرت من مخاطر الاعتقاد باستمرار الوفرة فى سوق البترول فى المستقبل كما هو عليه الآن . وقد جاء فى البيان الختامى للاجتماع المذكور ان البترول سوف يظل يمثل ثلاثة ارباع واردات الطاقة فى دول منظمة التعاون والتنمية OECD حتى عام ٢٠٠٠ . وان الطلب على البترول سوف يبدأ فى الزيادة تدريجيا مع تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية حتى تختفى ظاهرة الفائض فى الانتاج الموجودة حاليا وذلك على مدى ٣ ــ ٤ سنوات قادمة . وسوف يتحقق نوع من التوازن بين العرض والطلب فى عام ١٩٩٠ .

ويذكر البيان ان ما سوف يحدث بعد العام المذكور سوف يعتمد الى حد كبير على تصرفات الدول الصناعية تجاه مشكلة الطاقة . فاذا قصرت فى الاستثمارات بشكل ملحوظ على نحو ما تقدم فان هذه الدول سوف تواجه بأزمة ندرة فى الطاقة خلال التسعينيات(٤) .

٢ ــ امكانية تخفيض الاستثمار فى عمليات البحث عن البترول فى الدول الصناعية وفى الدول النامية خارج منظمة الأوبك ، عندما اخذ سعر البترول فى الارتفاع بدأت الشركات البترولية والحكومات فى تكثيف البحث عن البترول والغاز الطبيعى خارج المناطق التقليدية اى فى المناطق ذات حقول البترول الصغيرة أو الحقول الحدية . ويلاحظ انخفاض احتياطى البترول المتوقع الحصول عليه فى هذه المواقع مع ارتفاع تكاليف الانتاج . والنقل ولكن أصبحت عملية الاستغلال فى هذه المناطق الجديدة عملية مربحة طالما بقى سعر البترول مرتفعا . وبالطبع فان معدل الأرباح سوف يزداد كلما ارتفعت أسعار البترول . ومن الأمثلة على ذلك حقول بحر الشمال والاسكا وبعض المناطق الأخرى فى الولايات المتحدة وخارجها .

وكانت الدول الصناعية تخشى ان ينخفض سعر البترول الى ما دون ٢٥ دولارا للبرميل . ولم تخف الكثير من الحكومات عن سرورها عندما تم الاتفاق على خفض سعر البترول الى ٢٩ دولار فقط للبرميل . ويعتبر سعر ٢٥ دولارا للبرميل كافيا لتغطية تكاليف انتاج الحقول الحدية المذكورة فضلا عن توفير الأموال لدفع اقساط القروض وفوائدها مع ترك هامش للربح للشركات المنتجة .

---

(٤) MEES, 16 May 1983.

ومن الجدير بالذكر ان الاستثمار فى صـناعة البترول فى الولايات المتحدة ينتظر ان ينخفض فى عام ١٩٨٣ الى ٦٨ر٤ بليون دولار بالمقـارنة بمبلغ ٧٥ر٦ بليون دولار عام ١٩٨٢ (اى بانخفاض نسبته ٥ر٩٪) . وترجع اسباب الانخفاض الى العوامل الآتية(٥) :

١ ــ انخفاض الطلب العالمى على البترول والمنتجات البترولية .

٢ ــ انخفاض الأسعار العالمية للبترول .

٣ ــ انخفاض الأرباح التى تحققها الشركات البترولية .

٤ ــ ارتفاع أسعار الفائدة . ولو ان اسعار الفائدة الاسمية قـد انخفضت بصورة ملموسة عما كانت عليه فى عام ١٩٨١ ، الا ان اسعار الفائدة الحقيقية ما زالت مرتفعة .

٣ ــ احتمال انخفاض صادرات الدول الصناعية :

ذكرنا فيما سبق ان احدى ايجابيات انخفاض اسعار البترول هى انخفاض تكلفة البترول الذى تستورده الدول الصناعية . وقـدر الوفر المذكور بحوالى ٤٥ بليون دولارا فى عام ١٩٨٣ . بالنسبة لدول منظمـة التعاون والتنمية . الا انه من ناحيـة اخـرى سوف يؤدى انخفـاض العائدات البترولية لدول الأوبك والذى يقدر بحوالى ٤٠ بليـون دولارا فى عام ١٩٨٣(٦) الى انخفاض واردات الدول البترولية من اسواق الدول الصناعية . ومما لا شك فيه فان واردات الدول البترولية قد اخـذت فى الزيادة بصورة ضخمة فى اعقاب زيادة اسعار البترول فى السـبعينيات . واخذت هذه الواردات فى الزيادة بصورة مستمرة نتيجة لتوسع البـلاد البترولية فى مشروعات البنية الأساسية والاسكان والفنادق والمشروعات الصناعية فضلا عن الزيادة الهائلة فى الواردات من السلع الاستهلاكية والمعدات الحربية والأسلحة المختلفة . وبالطبع فانه لا يمكن الاستنتاج بان الآثار الايجابية لانخفاض قيمة واردات البلاد الصناعية من البتـرول (والمقدر بمبلغ ٤٥ بليون دولارا) سوف تتلاشى نتيجة لانخفاض واردات الدول البترولية من البلدان الصناعية نتيجة لانخفاض عائداتها البترولية (والتى تقدر بحوالى ٤٠ بليون دولارا) . فالمسألة هى أعقد من ذلك بكثير وتتوقف على مجموعة من العوامل لعل من اهمها :

١ ــ درجة انتعاش الاقتصاد العالمى فى اعقاب انخفاض اسـعار البترول .

٢ ــ نصيب بلاد العالم الثالث من هذا الانتعاش .

٣ ــ مـدى نجـاح البـلاد الصـناعية فى زيادة صـادراتها الى

---

(٥) Oil & Gas Journal, Feb. 28, 1983, PP. 39 — 40.

(٦) PIW, 16 May 1983.

بلدان العالم الثالث للتعويض عن النقص الذى حدث فى صادراتها الى الدول البترولية .

٤ ــ مدى نجاح البلاد الصناعية فى زيادة صادراتها الى دول الكتلة السوفيتية .

٦ ــ مدى قيام الدول البترولية ــ وخاصة دول الخليج العربية ــ بالسحب من ارصدتها المودعة فى البنوك الأجنبية او تصفية جزء من استثماراتها الخارجية لتمويل وارداتها من السلع الأساسية اللازمة لخطط التنمية ، وللأغراض الاستهلاكية والعسكرية .

ان محصلة كل هذه العوامل سوف تقرر وضع ميزان العمليات الجارية الخاص بالدول الصناعية . وسوف يتضح عندئذ ما اذا كان الوفر الذى سوف تحصل عليه البلاد الصناعية من انخفاض أسعار البترول هو وفر حقيقى ام انه وفر اسس او ظاهرى .

ويمكن القول ان عام ١٩٨٣ سوف يشهد حدوث انخفاض كبير فى فاتورة الواردات البترولية للدول الصناعية والى حد ما انخفاض صادرات هذه الدول الى البلدان البترولية ، حيث ان هذه الدول الأخيرة لن تستطيع ان تقلص وارداتها بصورة ملحوظة فى فترة قصيرة من الزمن اللهم الا فى نطاق الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية مثل السيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها وهذه لا تشكل الا نسبة قليلة من اجمالى الواردات والتى تشكل بالدرجة الأولى الآلات والمعدات ومواد البناء وغيرها من السلع والخدمات اللازمة لخطط التنمية ، هذا فضلا عن الواردات من الأسلحة والمعدات الحربية ، اما فى الأعوام التالية فان آثار انخفاض اسعار البترول المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للمجموعات المختلفة من الدول تكون قد اخذت فى التزايد وعندها تستطيع الدول الصناعية ان تعوض النقص الذى يمكن ان يحدث فى صادراتها الى الدول البترولية وذلك بزيادة صادراتها الى الدول الأخرى . ونأمل ان تنجح الدول البترولية فى ضغط برامج الانفاق فيها بالشكل الذى لا يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية الضرورية فى هذه البلاد .

٤ ــ الآثار بالنسبة للبنوك والأسواق المالية :

بلغت ديون الدول النامية فى نهاية عام ١٩٨٢ مبلغ ٧٢٤ بليون دولارا . ويبلغ نصيب البنوك الغربية (وخاصة البنوك الأمريكية) ٣٨٥ بليون دولارا(٧) .

(٧) David Lomax, The Security of the International Financial System, National Westminster Bank Bulletin, International Supplement, 4 July 1983.

وتعجز البلاد المدينة عن دفع ديونها فى مواعيدها المقررة(٨) . ويظهر ذلك بوضوح فى طلب غالبية هذه البلدان لاعادة جدولة ديونها . بل وتطلب بعض هذه الدول — مثل المكسيك والبرازيل وغيرها — قروضا ضخمة جديدة لتكملة بعض المشروعات التى تساعد فى امكانية الوفاء بالديون فى المستقبل . ولا تجد البنوك مفرا من تقديم قروض جديدة لهذه الدول .

ويذهب الجانب الاكبر من هذه الديون الى دول بترولية ، مثل المكسيك وفنزويلا واندونيسيا ونيجيريا ، والى دول غير بترولية مثل البرازيل والارجنتين وغيرها . وقد كانت البنوك الغربية تتهافت فى الماضى القريب لاقراض الدول البترولية وذلك على اساس امتلاك هذه الدول لاحتياطيات بترولية كبيرة وذات قيمة سوقية عالية . الا انه ابتداء من النصف الثانى من عام ١٩٨٢ وخاصة مع بداية ١٩٨٣ اخذت اسعار البترول فى الانخفاض وكذلك الطلب على البترول . وقد ادى ذلك الى انخفاض ايرادات الدول المدينة بصورة كبيرة . وينتظر ان يستمر هذا الوضع فى السنوات القليلة القادمة . وعلى ذلك فقد اصبحت البنوك فى مأزق شديد . وسوف يزداد الوضع حرجا فى حالة قيام الدول البترولية بسحب ودائعها على نطاق واسع من البنوك الغربية . يضاف الى ما تقدم ان انخفاض دخل الدول البترولية وخاصة دول الخليج الغنية سوف يؤدى الى انسحاب هذه الدول من تقديم الأموال الى السوق المالى العالمى والمؤسسات المالية الدولية . وكلنا نذكر القروض السعودية الضخمة المقدمة الى صندوق النقد الدولى والتى قدمت على ثلاث دفعات قيمة كل منها ٤ بليون دولار (اى بمبلغ اجمالى قدره ١٢ بليون دولار) . وذلك لزيادة قدرة الصندوق على القيام بدوره فى مساعدة الدول النامية فى التغلب على مشكلاتها الاقتصادية وفى التصدى للمشكلات المالية العالمية . ونذكر ايضا القروض والتسهيلات المالية الكبيرة ، التى قدمتها دول الخليج الى الدول الغربية وخاصة المانيا الغربية وفرنسا واليابان . كذلك فان انخفاض ايرادات الدول البترولية . سوف يؤدى الى تصفية جانب من استثمارات هذه البلاد لدى الدول الصناعية مما يؤثر سلبيا على اقتصاديات الدول الأخيرة .

وبالطبع فان هذه الآثار سوف تتوقف على العوامل الاتية :

١ — حجم الاموال المسحوبة من المصارف الغربية وكذلك السرعة التى سوف تسحب بها هذه الأموال .

٢ — حجم الاستثمارات العقارية والصناعية والسياحية والمالية وغيرها التى سوف يتم تصفيتها ومدى سرعة عمليات التصفية ، اذ ان ذلك سوف يؤثر على سوق العقارات وسوق الأوراق المالية فى هذه البلاد .

٣ — درجة انتعاش اقتصاديات البلدان الصناعية بالدرجة التى تكفى لمواجهة آثار سحب الودائع النقدية أو تصفية الاستثمارات العينية .

(٨) بل وهناك اعتقاد متزايد بعدم امكانية قيام الكثير من هذه الدول بدفع الجانب الاكبر من ديونها فى المستقبل .

٤ ــ القيود التى يحتمل أن تضعها البلاد الصناعية على عملية سحب الودائع النقدية أو تصفية الاستثمارات العينية .

ثانيا ــ الدول المصدرة للبترول :

ونعنى بذلك دول منظمة الأوبك وعددها ثلاثة عشرة دولة بالاضافة الى المكسيك على اعتبار انها مصدر رئيسى للبترول ولو انها ليست عضوا فى منظمة الأوبك . ويمكن تقسيم هذه المجموعة من الدول وفقا لمعيار الفوائض المالية أو معيار تصدير راس المال الى مجموعتين : المجموعة الأولى وهى دول مصدر صافية لراس المال وتشمل بصفة خاصة السعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر وليبيا .

والمجموعة الثانية وتشمل الدول الباقية (وعددها تسع دول) وتعتبر فى غالبيتها دولا مدينة على الرغم من صادراتها البترولية الكبيرة. وهذا يرجع الى انه بالنسبة لبعض هذه البلدان فان عدد السكان كبير بالنسبة لانتاج البترول كما هو الحال بالنسبة لاندونيسيا ونيجيريا والجزائر والمكسيك . يضاف الى ذلك قيام الدول وغيرها من دول هذه المجموعة بتنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى امد قصير . وتفوق الاستثمارات المطلوبة داخل هذه البلاد من العائدات البترولية مما يدفعها الى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية وخاصة سوق الدولار الأوربى . ويضاف الى ما تقدم انخراط دولتين من دول الأوبك وهما العراق وايران فى حرب ضروس فاقت الثلاث سنوات مما انهك اقتصادها هاتين البلدتين وبدد الكثير من مواردهما وحولهما الى دولتين مدينتين .

وقد شهدت الدول البترولية زيادة كبيرة فى دخلها من صادرات البترول خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ (جدول ١) ، فقد ارتفع الدخل من ٩٠٫٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٤ الى ١١٥٫٨ بليون دولار عام ١٩٧٨ والى ١٩٥٫٢ بليون دولار عام ١٩٧٩ ثم قفز الى ٢٧٨٫٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ فى اعقاب الارتفاع الكبير فى اسعار البترول (١٥٠٪) فى بداية السنة المذكورة . الا ان دخل الدول البترولية اخذ فى التراجع بعد ذلك حيث انخفض الى ٢٥٢٫٩ بليون دولار فى عام ١٩٨١ وذلك نظرا للانخفاض الكبير فى انتاج كل من العراق وايران بسبب الحرب التى بدأت فى سبتمبر ١٩٨٠ . وكذلك بسبب بداية انخفاض الطلب العالمى على البترول بسبب ارتفاع الأسعار الكبير فى بداية عام ١٩٨٠ كما ذكرنا ، ولحالة الركود الاقتصادى الواضح فى البلاد الصناعية . وقد ازداد اثر هذين العاملين الاخيرين فى عام ١٩٨٢ حيث انخفض دخل البترول بصورة حادة الى ٢٠١٫٩ بليون دولار (جدول ١) . ويقدر أن ينخفض دخل دول الأوبك الى حوالى ١٥٩ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ اى بنقص بنسبة ٢٠٪ عن الدخل فى عام ١٩٨٢ . وذلك نتيجة لانخفاض اسعار البترول بنسبة ١٥ ٪ وانخفاض الصادرات بسبب انخفاض الطلب العالمى على البترول .

جـدول (١)
عائدات دول الأوبك من صادرات البترول
(بليـون دولار)

الـدولة	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
السعودية	٢٢,٦	٣٤,٦	٥٧,٥	١٠٢,٠	١١٣,٢	٧٦,٠
دولة الأمارات العربية	٥,٥	٨,٠	١٢,٩	١٩,٥	١٨,٧	١٦,٠
الكويت	٧,٠	٨,٠	١٦,٧	١٧,٩	١٤,٩	١٠,٠
إيـران	١٧,٥	٢٠,٩	١٩,١	١٣,٥	٨,٦	١٩,٠
العـراق	٥,٧	٩,٦	٢١,٣	٢٦,٠	١٠,٤	٩,٥
قطـر	١,٦	٢,٠	٣,٦	٥,٤	٥,٣	٤,٢
نيجـيريا	٨,٩	٨,٢	١٦,٦	٢٥,٦	٨,٣	١٤,٠
ليبيـا	٦,٠	٨,٦	١٥,٢	٢٢,٦	١٥,٦	١٤,٠
الجـزائـر	٣,٧	٤,٦	٧,٥	١٢,٥	١٠,٨	٨,٥
فـنزويـلا	٨,٧	٥,٦	١٣,٥	١٧,٦	١٩,٩	١٦,٥
أندونيسيا	٣,٣	٤,٨	٨,٩	١٢,٩	١٤,١	١١,٥
الجـابون	–	٠,٥	١,٤	١,٨	١,٦	١,٥
أكـوادور	–	٠,٤	١,٠	١,٤	١,٥	١,٢
المجموع الكلى	٩٠,٥	١١٥,٨	١٩٥,٢	٢٧٨,٨	٢٥٢,٩	٢٠١,٩

المصـدر : Petroleum Economist, June 1983.

واذا قارنا الدخـل فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ نلاحظ ان اكثـر الدول تضررا هى السعودية والكويت حيث انخفض دخل كل منهما بمقدار الثلث، يليهما نيجيريا حيث انخفض دخلها بمقـدار الربع تقريبـا . وكان متوسط انخفاض دخل مجموعة دول الأوبك فى سـنة ١٩٨٢ هو ٢٠٪ بالمقـارنة بسنة ١٩٨١ .

اما بالنسبة للفوائض المـالية البترولية (او رصيد ميزان العمليات الجارية) فيقدر بنك انجلترا انها انخفضت من ١٠٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٥٩ بليون دولار عام ١٩٨١ والى حوالى ١٠ بليـون دولار فقط عام ١٩٨٢ . وينتظر ان تحقق البلاد المذكورة عجزا قدره ٤٠ بليـون دولار فى

(٩) ارقام مؤقتة .

عام ١٩٨٣(١٠) . وفى الوقت الذى حققت فيه الدول الخليجية الاربع (السعودية ، الكويت ، الامارات ، قطر) فائضا قدره ٢١ بليون دولار عام ١٩٨٢ ، فانه ينتظر ان تحقق هذه البلاد عاجزا قدره ١٥ بليون دولار عام ١٩٨٣(١١) .

وعلى الرغم من انخفاض دخل دول الأوبك كما تقوم بل وتحول الفائض فى ميزان العمليات الجارية الى عجز بالنسبة لكثير من هذه الدول فان لمجموعة دول الأوبك ودائع فى البنوك الغربية واستثمارات مختلفة تقدر بما لا يقل عن ٤٠٠ بليون دولار . ويبلغ نصيب الدول الخليجية الأربع المذكورة سلفا اكثر من ٢٥٠ بليون دولار من هذه الاستثمارات . وانه يمكن السحب من هذه الأموال عند الضرورة لتغطية القصور فى ايرادات هذه الدول مما يحول دون حدوث ارتباك شديد فى ميزانيات هذه الدول او فى موازين مدفوعاتها . قد بدأت بعض الدول الخليجية بالفعل فى السحب من ارصدتها المودعة فى البنوك الأجنبية .

ويمكن ان نذكر فيما يلى آثار انخفاض الدخل من البترول على اقتصاديات الدول البترولية .

أولا ــ الآثار السلبية :

١ ــ انخفاض الانفاق العام سواء فيما يتعلق بالنفقات الجارية او النفقات الاستثمارية . وقد ظهر هذا بوضوح فى الموازنات المنشورة للدول المختلفة بما فى ذلك الدول الخليجية التى قامت بسحب جزء من مدخراتها الموجودة فى الخارج . ويتضح ذلك من انخفاض انفاق الدول بنسبة تقل عن انخفاض دخل هذه البلاد من الصادرات البترولية . فمثلا تظهر الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٤/٨٣ انخفاض الايرادات بنسبة ٢٨٪ وانخفاض الانفاق بنسبة ١٧٪ بالمقارنة بموازنة عام ١٩٨٣/٨٢(١٢) . وبالنسبة لدولة قطر فانه يقدر أن تنخفض ايرادات الدولة لعام ١٩٨٤/٨٣ بنسبة ٥٢٪ والنفقات بنسبة ٤ر١١٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٣/٨٢(١٣) . وقد بدأت الدول الخليجية فى ضغط انفاقها العام عن طريق الاستغناء عن نسبة من العاملين الأجانب فى هذه البلاد ، وفى تأجيل بعض المشروعات الاستثمارية . ولكن مع الاستمرار فى تنفيذ المشروعات التى بدأ العمل فيها من قبل ومع احتمال اطالة برنامج تنفيذ بعض هذه المشروعات .

٢ ــ قيام بعض الدول البترولية ، وخاصة الدول الخليجية بالسحب من الأموال المودعة بالخارج لتغطية جزء من انفاقها الجارى والاستثمارى عن عام ١٩٨٣/٨٢ . وذلك بدلا من الاحتفاظ بهذه المدخرات لتغطية احتياجات الأجيال المقبلة بعد انتهاء احتياطى البترول فى هذه البلاد .

(١٠) Petroleum Economist, June 1983 and PIW, May 16, 1983.
(١١) PIW, May 16, 1983.
(١٢) MEES, 18 April, 1983.
(١٣) MEES, 2 May, 1983.

كذلك قامت دول بترولية اخرى بالاقتراض لمواجهة الموقف ومن ابرز هذه الدول المكسيك ونيجيريا وفنزويلا .

٣ ــ احتمال قيام الدول البترولية بتقليل معوناتها المـالية المقـدمة الى دول العالم الثالث . وينتظر ان تكون نسبة التخفيض معقولة ولا تعكس نسبة الانخفاض التى حدثت فى موارد الدول البترولية . هذا على عكس الحال فى الدول الصـناعية التى قللت من معوناتها بشـكل واضح عقب ارتفاع اسعار البترول فى السبعينيات .

ثانيا ــ الآثار الايجابيـة :

١ ــ ان انخفاض الصادرات البترولية من شانه ان يطيل عمـر البترول لدى الدول المصدرة مما يفيد الاجيال القادمة .

٢ ــ ان انخفاض اسعار البترول والدخل من الصادرات البترولية من شانه ان يشجع الدول البترولية على تنويع قاعدتها الانتاجية وتنـويع صادراتها بدلا من الاعتماد شـبه الكلى او الكلى على انتـاج وتصـدير البترول ، حتى بالنسبة للدول التى كانت تمتلك قطاعا زراعيا أو صـناعيا هاما من قبل مثل العراق وايران ونيجيريا واندونيسيا والمكسيك . وقـد أدت الزيادة الهائلة والسريعة فى الدخل من البترول منذ منتصف السبعينيات الى الاهمال الكبير للقطاعات الانتاجية المذكورة .

٣ ــ تشجيع الدول البترولية .. وخاصة الدول العربية الخليجية على ترشيد الانفاق العام والخاص سـواء الاسـتهلاكى او الاستثمارى وكذلك الابتعاد عن مظاهر الانفاق الترفى والمظهرى وتجنب المشروعات غير الضرورية او التى لا تحتل اولوية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك التقليل من الغلو فى تنفيذ مشروعات البنية الاساسية عالية التكلفة مثل المطارات والمدن والطرق الكثيرة المكلفة وهذه ظواهر سادت برامج التنمية فى البلدان العربية الخليجية بصفة خاصة خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينات ، واصبحت محل انتقاد شديد من جانب الاقتصـاديين العرب الحريصين على مصالح هذه البلاد .

ثالثا ــ الدول النامية المستوردة للبترول :

(أ) الآثـار الايجابيـة :

١ ــ انخفاض فاتورة الواردات البترولية :

يقدر بنك مورجان جارنتى ان تنخفض قيمـة واردات اثنـا عشرة دولة من الدول النامية الرئيسية فى استيراد البترول بنحو ٤ ــ ٥ بليـون دولار فى عام ١٩٨٣ . وقد بلغت قيمة الواردات البترولية الصافية لهـذه الدول ٣٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ . ويبين جدول (٢) اثر انخفـاض اسعار البترول على تسع من الدول الرئيسـية فى اسـتيراد البترول . ويلاحظ ان البرازيل هى أكبر الدول المستفيدة من انخفاض اسعار البترول، وذلك لاعتمادها الكلى تقريبا على البترول المستورد ، تليها الهند وكوريا الجنوبيـة .

جـــدول (٢)
الوفر الناتج عن انخفاض اسعار البترول الى ٢٨ دولار للبرميل

الدولة المستوردة	مقدار الوفر (بليون دولار)	كنسبة من إجمالى قيمة الواردات لعام ١٩٨٢
البرازيل	١و٤	٨
الهند	١و٠	٧و٢
كوريا الجنوبية	١و٠	٤و٧
تايوان	٠و٦	٣و١
تركيا	٠و٥	٨و٤
تايلاند	٠و٤	٦و١
الفلبين	٠و٣	٤و١
إسرائيل	٠و٣	٢و٣
مراكش	٠و٢	٤و٠

ملحـــوظة :

بنيت هذه التقديرات على أساس انخفاض سعر البتـــرول الى ٢٨ دولارا للبرميل . وبما أن الانخفاض قد اصبح ٢٩ دولارا (اى اقل لا بدولار واحد عن التقديرات التى حسبت عليها الأرقام الواردة بالجـــدول) فان وفر هذه الدول سوف يقل قليلا عن الوفر الوارد بالجدول .

المصـــدر : Petroleum Intelligence Weekly, May 16, 1983.

٢ ــ احتمال انخفاض اسعار الســـلع الصـــناعية المستوردة . ويرجع ذلك لانخفاض معدل التضخم فى الدول الصناعية . الا انه يجب الا نبالغ فى اثر هذا العامل ، اذ ان الدول المذكورة قد اعلنت ان الانخفاض فى معدل التضخم نتيجة لانخفاض اسعار البترول سوف يكون فى حـــدود ١ ٪ فقط فى عام ١٩٨٣ . ويعتبر هذا الانخفاض قليلا اذا قيس بانخفاض اسعار البترول سوف يكون فى حدود ١ ٪ فقط فى عـــام ١٩٨٣ . ويعتبر هذا الانخفاض قليلا اذا قيس بانخفاض اسعار البترول بنســـبة ١٥ ٪ . وهذا يبين ان ارتفاع اسعار البترول لم يكن هـــو العامل الرئيسى وراء ازدياد معدل التضخم فى البلاد الصـــناعية . وذلك على عكس ما كانت تروجه البلاد الصناعية من ان ارتفاع معدل التضخم يرجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع اسعار البترول .

٣ ــ انخفاض اسعار الفائدة وبالتالى انخفاض اعباء خدمة الديون التى تتحملها البلاد النامية . ويلاحظ تراجع اســـعار الفائدة فى الولايات المتحدة وفى بعض الدول الصناعية الاخرى ابتداء من النصف الثانى من عام ١٩٨٢ . وقد ازداد انخفاض اسعار الفائدة خلال التسعة شـــهور الأولى من عام ١٩٨٣ بعد تراجع معدلات التضخم فى هذه البلدان وخاصة الولايات المتحدة وانجلترا . اى ان تراجع اسعار البترول قد صـــاحبه انخفاض معدلات التضخم فى البلاد الصناعية ومن ثم اســـعار الفـــائدة السائدة فى هذه الدول .

ويوضـــح الجدول رقم (٣) آثار انخفاض أســـعار البترول وآثار وانخفاض اسعار الفائدة بالنسبة لمجموعة من الدول النامية الرئيسية فى العـــالم .

جـدول (٣)

آثار انخفاض سعر الفائدة واسعار البترول على عدد من الدول المدينة الرئيسية

الدولة	صافى الدين على أساس أسعار الفائدة العائمة لعام ١٩٨٢ بليون دولار	آثار انخفاض سعر الفائدة بنسبة ١٪ مليون دولار	آثار انخفاض سعر الفائدة بنسبة ٣٪ مليون دولار	صادرات/واردات البترول عام ٩٨٢ بليون دولار	آثار انخفاض ١٥٪ فى سعر سعر البرميل مليون دولار	الآثار المباشرة لانخفاض البترول بنسبة ١٥٪ و ٣٪ ٣٪ انخفاض سعر الفائدة مليون دولار	المكسب أو الخسارة الصافية
الأرجنتين	٢٠,٥	٢٠٥	٦١٥	٠,٥	٧٥	٦٩٠	مكسب
البرازيل	٤٥,٥	٤٥٥	١,٣٦٥	١٠,٠	١,٥٠٠	٢,٨٦٥	مكسب
شيلى	٩,٩	٩٩	٢٩٧	٠,٩	١٣٥	٤٣٢	مكسب
المكسيك	٥٩,٣	٥٩٣	١,٧٧٩	١٣,٠	١,٩٥٠	١٧١	خسارة
أندونيسيا	١,٢	١٢	٣٦	٩,٥	١,٤٢٥	١,٣٨٩	خسارة
كوريا الجنوبية	١٥,٥	١٥٥	٤٦٥	٦,٣	٩٤٥	١,٤١٠	مكسب
الفلبين	٥,٦	٥٦	١٦٨	٢,٠	٣٠٠	٤٦٨	مكسب
نيجيريا	٥,١	٥١	١٥٣	١٣,٢	١,٩٨٠	١,٨٢٧	خسارة
اليونان	٤,١	٤١	١٢٣	٣,٧	٥٥٥	٦٧٨	مكسب
البرتغال	٦,٨	٦٨	٢٠٤	٢,٥	٣٧٥	٥٧٩	مكسب
أسبانيا	٦,٣	٦٣	١٨٩	٩,٥	١,٤٢٥	١,٦١٤	مكسب
يوغوسلافيا	٧,٩	٧٩	٢٣٧	٣,٠	٤٥٠	٦٨٧	مكسب

المصدر :

David Lomax, The Economic Impact of Falling Oil Prices, National Westminster Bank Bulletin, International Supplement, 10 March, 1983.

مع اعادة حساب الانخفاض فى سعر البترول بنسبة ١٥ ٪ طبقا لاتفاق الأوبك فى لندن فى ١٩٨٢/٣/١٢ .

ويتضح من الجدول ان الدول النامية المستوردة للبترول والمدينة قد استفادت مرتين . المرة الأولى من انخفاض أسعار البترول ١٥٪ ، والمرة الثانية من انخفاض أسعار الفائدة على ديونها بنسبة ٣٪ على الاقل . وقد كانت اكبر الدول المستفيدة هى البرازيل وكوريا الجنوبية واسبانيا . وترجع استفادة الدولتين الأولى والثانية الى كونهما من كبرى الدول المستوردة للبترول ، وايضا من كبرى الدول المدينة . أما بالنسبة لأسبانيا فان معظم الفائدة التى عادت عليها جاءت من كونها مستوردة رئيسية للبترول وان ديونها تعتبر قليلة نسبيا . أما الدول الخاسرة ــ طبقا للجدول ــ فانها الدولتين البتروليتين اندونيسيا ونيجيريا ، وذلك لأن الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول كانت اكبر من الاثار الايجابية لانخفاض أسعار الفائدة على ديونهما . وفى حالة المكسيك ــ وهى من كبرى الدول المدينة فى العالم ــ فان مقدار الخسارة من انخفاض أسعار صادراتها البترولية تفوق قليلا الوفر الذى ينتظر ان يعود على هذه الدولة من انخفاض أسعار الفائدة على ديونها الهائلة .

وخلاصة القول تعتبر البرازيل طبقا للجدول (٣) من اكبر الدول المستفيدة من الاثر المزدوج لانخفاض أسعار البترول وانخفاض أسعار الفائدة . وان المكسيك هى اقل الدول تضررا ــ من بين الدول النامية المصدرة للبترول ــ نتيجة لانخفاض أسعار البترول . بينما تعتبر اندونيسيا ونيجيريا هما اكبر الدول الخاسرة من بين الدول المصدرة للبترول .

٤ ــ احتمال زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية . ويرجع ذلك الى تحسن الأوضاع الاقتصادية فى الدول الصناعية والذى يعود جزئيا الى انخفاض أسعار البترول . وكذلك قيام الدول الصناعية باعادة تكوين مخزون استراتيجى هام من المنتجات الأولية والسلع نصف المصنوعة . ومواد الوقود وغيرها من السلع التى تنتجها الدول النامية.

وطبقا للنظرية الاقتصادية فان أى مادتين تدخلان سويا فى انتاج سلعة صناعية واحدة ، وان ثمن احدى هاتين المادتين قد ارتفع بصورة غير طبيعية **Artificial** فان ثمن السلعة الأخرى لابد ان ينخفض بصورة غير طبيعية ايضا . وتبين الدراسات التى اجريت على تطور الأثمان النسبية لسلعة البترول بالمقارنة بالمنتجات الأولية الأخرى ، ان معدل الاستبدال الدولى لسلعة البترول قد ارتفع جدا بالمقارنة باسعار السلع الأخرى كما يتضح من الجدول (٤) .

جـــدول رقم (٤)
عدد براميل البترول التى تستبدل بوحدة واحدة من بعض السلع الأولية فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٨١(١٤)

السلعـة	١٩٧٠	١٩٨١
الـبن (جـوال)	٥٧	٥
القمـح (طـن)	٤٠	٤,٥
السكر (جـوال)	٨	٠,٥

ولذا فانه من المتوقع بعد انخفاض اسعار البترول أن تتحسـن أسعار المنتجات الأولية غير البترولية مما يعود بالفائدة على البلاد النامية المصدرة لهذه المواد .

(ب) الآثار الســلبية :

١ ــ احتمال انخفاض المعونات التى تقدمها الدول البترولية الى الدول النامية . وقد اخذت هذه المعونات فى الزيادة بصورة كبيرة منـذ منتصف السبعينات حتى آخر عام ١٩٨٢ .

الا انه من الممكن التخفيف من حـدة هـذا الأثر اذا قامت الدول الصناعية بزيادة معوناتها الى الدول النامية ، خاصة بعد زواج شـبح الركود عن اقتصاديات الدول الصناعية ، وامكانية تحقيق وفر كبير على وارداتها من البترول . ويقدر هذا الوفر بنحو ٤٥ بليون دولار فى عـام ١٩٨٣ . ويقترح البعض أن تقوم الدول الصناعية بتحويل نسبة تعـادل نسبة الانخفاض فى اسعار البترول اى بنسبة ١٥٪ من الوفر المنتظـر تحقيقه من انخفاض اسعار الواردات البترولية ــ لصالح الدول الناميـة على شكل معونات . واذا تحقق ذلك فان رقم المعـونات المقـدمة من الدول الصناعية سوف يزداد بمقدار ٦ر٥ بليون دولار وهو ما يعـادل حوالى ٢٦٪ من المعونات الخاصة بالدول الصناعية(١٥) . ونحن لا نعتقد أن الدول المتقدمة سوف تقدم على هذه الخطوة . واذا حدثت زيادة فى رقم المعونات المقدمة الى الدول النامية فانها سوف تكون زيادة محدودة ولن تعوض الانخفاض الذى سوف يحدث فى المعونات المقدمة من مجموعة دول الأوبك(١٦) .

---

(١٤) David Lomax, Ibid.

(١٥) MEES, 16 May 1983.

(١٦) أن زيادة المعونات سوف تفيد البلاد الصناعية ذاتها نتيجة لزيادة واردات الدول النامية من امواق هذه البلاد .

٢ ــ احتمال انخفاض صادرات الدول النامية من السلع الأولية والسلع نصف المصنوعة والسلع المصنوعة المتجهة الى أسواق الدول البترولية . هذا فضلا عن ضياع قدر هام من الدخل الناتج عن عقود المقاولات والانشاءات التى تحصل عليها الشركات الهندسية وشركات المقاولات التى جاءت من دول مثل البرازيل والهند وكوريا الجنوبية والفلبين وبعض الدول الاشتراكية وغيرها . يضاف الى ما تقدم الخسارة الكبيرة التى سوف تصيب البلاد النامية من جراء تخفيض اعداد العاملين من رعايا هذه الدول لدى الدول البترولية ، وما يترتب على ذلك من تخفيض كبير فى المبالغ المحولة الى دولهم . وقد اخذت هذه المبالغ فى الزيادة بصورة مضطردة منذ منتصف السبعينيات كما انها أصبحت تشكل مصدرا هاما من النقد الاجنبى لهذه البلاد وخاصة بالنسبة لدول مثل الهند وباكستان والفلبين وكوريا واليمن الشمالى والجنوبى وبنجلاديش ومصر وتركيا والاردن وغيرها .

٣ ــ التاثير السلبى على برامج الطاقة فى الدول النامية المستوردة للبترول . اذ ان انخفاض أسعار البترول من شانه ان يقلل من عزيمة هذه الدول فى استمرار التقيد باجراءات ترشيد استهلاك الطاقة ، واذا كان هناك تخوف من هذا الأثر على برامج الطاقة فى الدول الصناعية كما ذكرنا سابقا ، فان هذا التخوف لابد ان يكون كبيرا فى حالة البلاد النامية. ويرجع ذلك الى قلة امكانياتها المادية وكثرة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، هذا فضلا عن عدم وعى المواطنين فى هذه البلاد لاهمية ترشيد استهلاك الطاقة والوقود .

رابعا ــ الآثار بالنسبة للاقتصاد المصرى

(أ) الآثار السلبية :

تنقسم الآثار السلبية التى تصيب بالاقتصاد المصرى من جراء انخفاض اسعار البترول الى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة على النحو التالى :

تنقسم الآثار السلبية التى تصيب بالاقتصاد المصرى من جراء انخفاض أسعار البترول الى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة على النحو التالى :

١ ــ انخفاض الدخل من الصادرات البترولية . ويرجع ذلك اساسا الى الانخفاض الذى حدث فى أسعار البترول المصرى كنتيجة لانخفاض الأسعار فى السوق العالمى للبترول بنسبة ١٥٪ . كذلك فان قدرا من الانخفاض من الدخل من الصادرات البترولية يرجع الى بطىء معدل نمو صادرات البترول ان لم يكن انخفاض حجم الصادرات نتيجة لانخفاض الطلب على البترول المصرى . وقد تطورت قيمة الصادرات من البترول المصرى على النحو التالى :

جـدول (٥)
صافى الصادرات البترولية
(مليـون دولار)

١٩٧٠	-٣١
١٩٧٥	-٦٥
١٩٧٩	+ ١٦٦١
١٩٨٠	+ ٢٦٥٣
١٩٨١	+ ٢٨٠٠
١٩٨٣/٨٢	+ ٢٦٠٠
١٩٨٤/٨٣	+ ٢٣٠٠

المصـــدر :

الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ١٩٨١ ، صفحة ٧٧ للأعوام ١٩٧٠ — ١٩٨١

تصريحات المسئولين عن التقديرات الخاصة بأعوام ١٩٨٣/٨٢ . ١٩٨٤/٨٣ .

٢ — انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج . وقد اخـذت اهمية هذه التحويلات (النقدية والعينية) فى التزايد بصورة مستمرة منذ ارتفاع اسعار البترول وازدياد دخل الدول العربية البترولية من الصادرات البترولية . وما ترتب على ذلك من قيام هـذه الدول بتنفيـذ مشروعات طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطلبت توظيف أعـداد كبيرة من رعايا الدول العربية غير البترولية ومن رعايا الدول الأخرى . وقد ازدادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج من ٢٨٦٫٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٢٤١٫٣ مليون فى عام ١٩٧٨ ، والى ٢١٨٢٫٢ مليون جنيه عـام ١٩٨١/٨٠ ، الا انها انخفضت الى ١٤٤٢٫١ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١(١٧) ويرجع ذلك الى انخفاض داخل دول الخليج وليبيا (حيث يعمـل معظم الرعايا المصريين) من صادراتها البترولية وما ادى اليه ذلك من ضـغط وتخفيض البرامج الانفاقية لهذه الدول . وقد ترتب على ذلك تخفيض عدد العاملين فى هذه الدول هذا فضلا عن احتمال تخفيض الأجور والبـدلات للأفراد الذين سوف يستمرون فى العمل فى هذه الدول ، وربما ايضـا فرض قيود على تحويلات العاملين الى الخارج كما هو متبع من قبـل فى دول بترولية مثل الجزائر وليبيا .

(١٧) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، ١٩٨٢/٨١ ، صفحة ١٩ .
وكذلك دكتور محمود عبد الفضيل (الجديد فى الاقتصاد المصرى) ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مايو ١٩٨٢ ، ص ٥

٣ ـ احتمال انخفاض دخل قناة السويس : حققت قناة السويس ازديادا كبيرا فى دخلها من النقد الأجنبى منذ اعادة فتحها فى عام ١٩٧٥ ومنذ انتهاء المرحلة الأولى لبرنامج تعميقها وتوسيعها كما يتضح من الجدول (٦) .

جدول (٦)

اجمالى الدخل من رسوم العبور بقناة السويس(١٨)

السنة	مليون دولار
٧٥	٩٩
٧٦	٣٥٦
٧٧	٤٢٧
٧٨	٥١١
٧٩	٥٨٧
٨٠	٦٥٦
٨١	٨٩٠
٨٢	٩٥٢

وكان المعتقد أن ينخفض دخل القناة وذلك بسبب الكساد الاقتصادى العالمى وانخفاض الطلب على البترول بصورة واضحة وخاصة خلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨٢ . ويرجع ازدياد الدخل من القناة للأسباب الآتية :

١ ـ رفع رسوم المرور فى القناة مع اعطاء تمييز للناقلات المتوسطة والكبيرة الحجم مما شجع أصحاب هذه الناقلات على استخدام القناة بدلا من الدوران حول افريقيا .

٢ ـ تعميق وتوسيع القناة مما سمح للناقلات من الأحجام المتوسطة عبور القناة وهى محملة أى متجهة من الجنوب الى الشمال وسمح ايضا للناقلات الكبيرة الحجم والعملاقة من عبور القناة وهى فارغة اى متجهة من الشمال الى الجنوب .

كذلك فان رسوم المرور المنخفضة نسبيا للناقلات المتوسطة والكبيرة ، جعل عملية العبور اقتصادية .

٣ ـ بدأ تشغيل خط الأنابيب السعودى الضخم والذى بدأ تنفيذه بعد اشتعال الحرب بين ايران والعراق وتعرض الملاحة فى الخليج العربى الى الاخطار .

(١٨) تصريح لرئيس هيئة قناة السويس ، جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥ .

وينقل هذا الخط البترول السعودى من مناطق الانتاج فى شرق المملكة العربية السعودية الى ميناء ينبع على البحر الأحمر .

(ب) الآثار الايجابيـــة :

وقبل ان نتعرض للآثار الايجابية التى يمكن ان تعود على الاقتصاد المصرى من جراء انخفاض اسعار البترول ، فاننا قد وجدنا من المفيـد ان نذكر اولا بعض سلبيات المبالغة فى الاعتماد على الدخل من البترول فى السنوات السابقة على انخفاض اسعار البترول وهى كما يلى :

١ ــ انه فى خلال النصف الثانى من السبعينيات وبداية الثمانينيات اخذت القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) تنمو بمعدلات بطيئة مما ادى الى تراجع دور كل منهما فى تغطية حاجيات الاستهلاك المحـــلى ، يضاف الى ذلك الانخفاض الكبير فى نصيب كل منهما من الصادرات وقد أدى ذلك الى ازدياد حساسية الاقتصاد المصرى لأى تطورات اقتصادية خارجيـــة .

٢ ــ زاد الانتقاد فى الفترة الاخيرة للزيادة غير المتوازنة فى الأهميـــة النسبية لمصادر الدخل ذات الطبيعة المتقلبة او التى يسميها البعض ذات الطبيعة « شبه الريعية » . وتشمل الدخل من صادرات البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ودخل قناة السويس والدخل من السياحة . ولمـــا كانت هذه الدخول بطبيعتها عرضة للتقلب الشديد فان الاقتصـــاد المصرى اصبح حساسا للغاية للتطورات التى تحدث فى العالم بصـــفة عامة وفى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة .

٣ ــ كان هناك اعتقاد كبير لدى الحـــكومة واجهزتهـــا المختلفـــة والصحافة فى السنوات الاخيرة من السبعينيات وبداية الثمانينيات (او بين السنوات ١٩٧٨ وحتى نهاية ١٩٨١) بأن مصر تعيش فى رواج اقتصادى كبير ويتوقع له الاستمرار . ويرجع ذلك الاعتقاد الى الزيادة السريعة فى الدخل من الصادرات البترولية ، ومن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ومن القروض والمعونات . وقد أدى هذا الوضع من الرواج الظـــاهرى الى التشجيع الكبير على الانفاق الاستهلاكى والترفى سواء من جانب الحكومة او القطاع العام او القطاع الخاص . وقد ظهر الأثر الســـلبى لذلك بشكل واضح فى ازدياد الواردات بصورة سريعة ، وازدياد عجـــز الميزانية ، وازدياد التوسع النقدى ، وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم بصورة لم تعرف من قبل .

٤ ــ كان من الصعب اقناع المسئولين خلال السنوات المذكورة سابقا أن الدخول « شبه الريعية » معرضـــة للانخفـــاض او التقلب الشديد فى اى وقت لظروف خارج سيطرة الاقتصـــاد المصرى . وانه على الرغم من اهميـــة هذه الانواع من الدخول الا انه لا يجب ابـــدا اغفال قضية الانتاج والتصدير . اى انه يجب العمل على زيادة الانتاج

بكل الوسائل . وبمعنى آخر فانه يجب أن يكون هناك نوع من التوازن بين الدخول شبه الريعية والدخول من القطاعات الانتاجية الاصيلة . ومن الجدير بالذكر فانه يجب التأكد على ان انخفاض أسعار البترول والدخل منه قد أثبتت فساد الوهم الذى كان يعيش فيه المسئولين . وساعد كثيرا فى اقناع المسئولين لتبنى قضية الانتاج والتصدير والحد من الاستهلاك ومن الواردات . أى باختصار انتهاج أسلوب الاصلاح الاقتصادى . ونذكر فيما يلى الآثار الايجابية لانخفاض اسعار البترول وهى كما يلى :

١ ــ التأكيد على أهمية زيادة الانتاج من القطاعات الانتاجية الاصيلة (الزراعة والصناعة) . وقد قامت الحكومة بحملة قوية لتحقيق ذلك .

٢ ــ التأكيد على أهمية زيادة الصادرات من السلع الزراعية والصناعية . وقد بدأت الحكومة بالفعل حملة لتطوير صناعات التصدير وفتح الاسواق الخارجية سواء فى دول الكتلة الاشتراكية أو الدول العربية أو الدول الغربية وكذلك فى الدول النامية . وقد بدأت الحملة فى اعطاء نتائج ايجابية .

٣ ــ اعادة التوازن الى الاقتصاد المصرى عن طريق تخفيض الانفاق العام وذلك بترشيده وتقليل الاصدار النقدى والعمل على زيادة الدخل من الموارد السياحية ، مثل الضرائب ورسوم الجمارك . وقد تحققت نتائج ايجابية مما ساعد على خفض العجز فى موازنة الدولة وتخفيض حدة التضخم .

٤ ــ ان انخفاض الطلب الخارجى على البترول من شأنه ان يدفع المسئولين عن قطاع البترول الى الابطاء قليلا فى معدل استخراج البترول مما يطيل عمر البترول المصرى . وقد كان من الصعب قبل عام ١٩٨٢ القيام بمثل هذا الاجراء . بل كان الاتجاه دائما نحو ازدياد الأرض . وكان ينظر الى الدخل من البترول على انه سوف يحل كل المشاكل التى يواجهها الاقتصاد المصرى .

٥ ــ اما عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج واحتمال تعرضها للانخفاض من جراء انخفاض اعداد العاملين بالخارج ، فضلا عن احتمال انخفاض دخول من بقى منهم بالخارج ، فاننا نرى أن هناك بعض الايجابيات من وراء ذلك نذكرها فيما يلى :

(أ) انخفاض معدل استنزاف اليد العاملة الماهرة والمدربة من الفنيين والاداريين والمهنيين ، والتى اصبحت نادرة فى الكثير من التخصصات مما أدى الى ارتفاع الأجور فضلا عن انخفاض معدلات الأداء .

(ب) عودة بعض ابناء مصر العـاملين فى البلاد العربية مما ادى الى زيادة العرض من الأيدى العاملة فى سوق العمـل المصرى ، ومن شأن ذلك أن يساعد على انخفاض معدلات الأجور المرتفعة التى تحصل عليها الآن بعض فئات العاملين .

(ج) يسـاعد انخفـاض معدلات الأجور فى الداخـل وانخفـاض التحويلات الواردة من الخـارج فى تخفيف حدة الضغوط التضخمية فى الداخل . ويساعد العامل الأول فى انخفاض التضخم الناشىء عن زيادة دفع التـكاليف Cost-push . ويساعد العامل الثانى على انخفاض معدل التضخم الذى يرجع الى جذب الطلب demand-pull

(د) ان انخفـاض الدخول فى دول الخليج العربى سواء بالنسـبة لأبناء هذه البلاد او بالنسبة للعمالة الأجنبية من شأنه أن يحـد من رغبة الأفراد (عمال ، ومهنيين ، ومدرسين ، واسـاتذة جامعات وغيرهم) فى العمل لدى البلاد العربية . ومن شأن ذلك خلق وضع من الرضاء والقناعة بالدخل المنخفض الذى يحصل عليه الأفراد فى مصر أو فى غيرها من البلاد العربية غير البترولية . وربما انعكس ذلك ايجابيا على رغبة المواطنين فى العمل وادى الى زيادة انتاجياتهم والانصراف عن السعى الدائب وراء اقتناص الفرص للهجرة الى البلاد العربية البترولية للعمـل فيها .

خامسا : خلاصة البحث :

١ ـ امتدت آثار اسعار البترول الى اقتصـاديات كل من الدول الصناعية والدول المصدرة للبترول والدول النامية المستوردة للبترول ، وكذلك امتدت هذه الآثار الى الاقتصاد المصرى وقد اخذت كل دولة تقيم الآثار السلبية والايجابية بالنسبة لاقتصاها القومى .

٢ ـ بالنسبة للدول الصناعية فان الآثار الايجابية لانخفاض اسعار البترول هى :

(أ) انخفاض قيمة فاتورة الواردات البترولية بشكل واضح .

(ب) انخفاض معدل التضخم وازدياد النشاط الاقتصادى وانخفاض البطـالة .

٣ ـ أما الآثار السلبية فانها تدور حول :

(أ) احتمال تخفيض الاستثمار فى مشروعات الطاقة البديلة العالية التـكلفة .

(ب) امكانية تخفيض الاستثمار الراسمالى فى عمليـات البحث عن البترول فى الدول الصناعية وفى الدول النامية خـارج منظمـة الأوبك ، أو خارج المناطق التقليدية للاستغلال .

(ج) احتمال أن تنخفض صادرات الدول الصناعية بسبب انخفاض عوائد الدول البترولية .

(د) قد تتعرض البنوك الغربية لازمة مالية فى حالة عجز الدول المدينة الرئيسية فى الوفاء بديونها لهذه البنوك فى مواعيدها المقررة .

٤ ــ اما بالنسبة للدول المصدرة للبترول فان الآثار السلبية لانخفاض اسعار البترول تتركز حول انخفاض عائد هذه الدول من صادراتها البترولية ، وسوف يترتب على انخفاض العائد :

(أ) انخفاض الانفاق العام فى هذه الدول .

(ب) قد تضطر بعض هذه الدول الى السحب من ودائعها الموجودة فى البنوك الأجنبية وربما كذلك تصفية بعض استثماراتها لتغطية نفقاتها الجارية .

(جـ) هناك احتمال قيام هذه الدول بتخفيض معوناتها المالية المقدمة الى دول العالم الثالث .

٥ ــ اما عن الآثار الايجابية لانخفاض اسعار البترول بالنسبة للدول المصدرة للبترول فان هذه الآثار هى :

(أ) اطالة عمر البترول لصالح الأجيال القادمة .

(ب) تشجيع الدول البترولية على تنويع قاعدتها الانتاجية وتنويع صادراتها .

(جـ) تشجيع الدول البترولية ــ وخاصة دول الخليج العربية ــ على ترشيد الانفاق العام والخاص ، الاستهلاكى والاستثمارى على حد سواء .

٦ ــ بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول فان الآثار الايجابية لانخفاض اسعار البترول هى :

(أ) انخفاض فاتورة الواردات البترولية بشكل واضح .

(ب) احتمال انخفاض أسعار السلع الصناعية المستوردة .

(جـ) انخفاض أسعار الفائدة وبالتالى انخفاض أعباء خدمة الديون التى تتحملها هذه البلاد .

(د) احتمال زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية بسبب ازدياد النشاط الاقتصادى فى الدول الصناعية .

٧ ــ اما بالنسبة للآثار السلبية لانخفاض اسعار البترول على الدول النامية المستوردة للبترول فانها كما يلى :

(أ) احتمال انخفاض المعونات التى تقدمها الدول البترولية الى الدول النامية .

(ب) احتمال انخفاض صادرات الدول النامية الى الدول البترولية وكذلك انخفاض عقود المقاولات التى تحصل عليها الدول النامية من الدول البترولية .

(ج) انخفاض المبالغ التى يحولها رعايا الدول النامية العاملين فى الدول البترولية .

(د) احتمال تأثر برامج الطاقة فى هذه الدول بصورة سلبية .

٨ ــ اما بالنسبة لآثار انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد المصرى فان الآثار السلبية لهذا الانخفاض هى :

(أ) انخفاض الدخل من الصادرات البترولية بصورة ملحوظة .

(ب) انخفاض تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية البترولية .

(ج) احتمال انخفاض دخل قناة السويس اذا استمر انخفاض الطلب العالمى على بترول الشرق الأوسط . ولكن تشير الاحصائيات الأخيرة بان دخل القناة لم يتأثر بالانخفاض المذكور على العكس من ذلك فان الدخل قد زاد لأسباب مختلفة .

٩ ــ اما عن الآثار الايجابية لانخفاض اسعار البترول فهى تدور حول :

(أ) امكن فى نهاية الأمر التعرف على سلبيات المبالغة فى الاعتماد على الدخل من البترول وعلى غيره من مصادر الدخل شبه الريعية المعرضة للتقلب من وقت لآخر ، والعمل على تجنب هذه السلبيات .

(ب) التأكيد على اهمية زيادة الانتاج من قطاعى الزراعة والصناعة .

(ج) التأكيد على اهمية زيادة الصادرات من السلع الزراعية والصناعية .

(د) أمكن اعادة التوازن الى الاقتصاد المصرى عن طريق تخفيض الانخفاض الانفاق العام والعمل على زيادة الدخل من الموارد السيادية وتخفيض الاصدار النقدى مما ساعد على خفض معدل التضخم .

مراجع البحث :

اولا ـ مراجع باللغة العربية :

١ ـ البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٢/٨١ .

٢ ـ دكتور محمود عبد الفضيل ، الجديد فى الاقتصاد المصرى ، ابحاث ومداولات المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية :

1. Middle East Economic Survey (MEES) 18 April, 1983.
2. Middle East Economic Survey, 2 May, 1983.
3. Middle East Economic Survey, 16 May, 1983.
4. Petroleum Intelligence Weekly, May 16, 1983.
5. Oil & Gas Journal, Feb. 28, 1983.
6. David Lomax, The Security of the International Financial System, National Westminster Bulletin, International Supplement, 4 July 1983.
7. David Lomax, The Economic Impact of Falling Oil Prices, National Westminster Bank Bulletin, International Supplement, 10 March, 1983.
8. Petroleum Economist, June 1983.
9. Joan Pearce (editor), The Third Oil Shock, The Effects of Lower Oil Prices, Routledge & Kegan Paul, London, 1983.

الاجور والانتاجية وميكانيكية الاقتصاد القومى
تشخيص وعلاج وبرنامج عمل

د. أحمد الصفتى
استاذ الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة

مقـــــــدمة :

يعانى الاقتصاد المصرى من مشكلات عديدة حددها الرئيس حسنى مبارك فى سبعة نقاط او قضـــايا رئيسية وطالب المختصـــين والخبـــراء الاقتصاديين بمناقشة هذه القضايا علميا وعمليا واقتراح الحلول المناسبة واسلوب العلاج الفعال لها . ولقد فجر الحوار المفتوح لهذه القضايا فى اجهزة الأعلام المختلفة قضية اساسية على درجة كبيرة من الأهمية .

فمن خلال المناقشات التى دارت حول هذا الموضـــوع ، تبين لرجل الشارع ان جميع المسئولين والمختصين ، هكذا على ما يبدو ، على الملم كامل بهذه المشاكل ،ومدى خطورتها على تقدم الاقتصاد المصرى ، وكيفية التصدى لهـــا . وقبل ان ينتهى الحوار ، خرج الى الوجود عدد من النظريات تزيد على عدد الذين اشتركوا فى الحوار . ويبقى السؤال الحائر الذى يتردد على السنة الجميع وهو : مادام التشخيص معروفا وطرق العلاج معروفة ، فلماذا وصل بنا الأمر الى هذا الوضع ؟ وما هى المعوقات الحقيقية التى تمنع من العلاج الفعال وحقن الاقتصاد المصرى بالجرعة المناسبة من العلاج بدلا من هذه الوصفات العامة التى نسمعها بين الحين والآخر . واذا كان ترشيد الاستهلاك يعنى الحد من الاستهلاك وعدم الاسراف فى الانفـــاق العـــام ، ووصول الدعم لمستحقيه لا تعنى اكثر من تحديد من هم هؤلاء المســـتحقين ومطالبتهم بالتواجد لاستلام الدعم،عينى او نقدى ، دون سماسرة او وسطاء، فما اسهل ان يتحول الكثيرين فجأة الى خبراء فى الاقتصاد .

نحو بناء نظرية شاملة :

وليس غريبا ان يعانى الاقتصاد المصرى من كل هذه المشكلات دفعة واحدة ، فهى فى مجموعها قضايا متصلة ومتداخلة ، فالاقتصـــاد القـــوى كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضـــاء بالسهر والحمى . وعلى ذلك يكون من الخطأ الجسيم محاولة التصدى لأى من هذه المشكلات فى معزل عن بقية المشكلات الأخـــرى . فقد تكون احـــدى هذه المشكلات هى التى تسببت فى حدوث بعض المشكلات الأخرى وتفاعلت معها فى حدوث غيرها من المشكلات بحيث لم يعد واضحا معرفة السبب من الآثار المباشرة وغيرها من الآثار الغير مباشرة (او الجانبية) فالصداع وآلام الظهر

والارتفاع المفاجىء فى درجة الحرارة قد لا يكون سببها ان المريض قد ترك الشباك مفتوحا ، كما يقول المريض ، ولكن قد يكون سببه الارهاق الشديد وسوء التغذية اوشىء آخر اكثر خطورة على الطبيب المختص معـرفته فى الوقت المناسب ، وبالتالى قد يضر المريض اكثر مما ينفعه محاولة تسـكين الالم وخفض الحرارة بوصف الاسبرين وشرب الشاى بالليمون . ما هـو مطلوب اذن هو التصدى لكل مانعانى منه من مشكلات دفعة واحدة ومن خلال منظار شامل يتعدى الأعراض الجانبية للبحث عن المـرض الحقيقى . وفى اعتقادى أن السيد الرئيس قد حدد الأعراض بوضوح وترك للمختصـين تشخيص المرض ووصف الجرعةالمناسبة للعلاج . ولكن ، للاسف ، ما دار من مناقشات حول هذه القضايا ، حتى الآن ، لا يعدو مجرد اعادة وصف للأعراض التى نعانى منها بأسلوب علمى ووصف بعض المسكنات لهـذه الاعراض .

وعلم الاقتصاد باستخدامه للمنطق الرياضى واسـاليب القيـاس الحديثة اصبح من العلوم المنضبطة شأنه فى ذلك العلوم المنضبطة الأخـرى كعلم الفلك أو الكيمياء ، مثلا ، ولم يعد يكتفى بمجرد وصفات عامة بل تعدى ذلك الى كيفية تركيب الجرعة المناسبة (باستخدام ادوات السياسة المالية والنقدية) وبالكمية الملائمة التى يحقق بها الاقتصاد القومى الأهداف المنشودة . ولكن من البديهى ان يسبق العلاج الناجح تشخيص سـليم . والتشخيص السليم يعنى المقدرة على تفسير دقيق لميكانيكية الاقتصاد المصرى خلال السبعينات وكيفية تفاقم المشكلات التى نعانى منها حتى وصلت الى ماهى عليه الآن .

وباختصار شديد ، نحن فى امس الحاجة الى نظرية قادرة على تفسير سلوكنا خلال السبعينات بهدف التوصل الى تحليل المشكلات التى نعانىمنها واسباب حدوثها واقتراح الحلول المناسبة لها . وبالطبع لايمكننا بناء نظرية من فراغ ولكن علينا جمع بعض الحقائق عن الظاهرة التى نحن بصددها بهدف التوصل الى الفروع والمقدمات الاساسية الخاصة بالعوامل المتحكمة فى سلوك الظـاهرة وطبيعة العلاقات ودرجة التشابكات بينها . ومن حسن الحظ ، انه فى حالة كحالتنا هذه ، حيث نعانى من عدة حلقات مغلقة نسير فى فلكها ، لا يهم من اين نبدأ ، وذلك نظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية المتحكمة فى سلوك الظاهرة والتزامنا بالمنطق الرياضى فى تحليل اسباب حدوثها سوف يؤدى الى استكمال النظرية التى نسعى للتوصل اليها .

الأجور والانتاجية وهدر الامكانية :

تشـير الاحصـائيات الرسمية فى مصر **ان متوسـط اجر العامل على المستوى القومى** (عام + خاص + تعاونى) قد ارتفع من ٢٠٠ جنيه فى السنة عام ١٩٧٥الى ٣٣٦ جنيه عام ١٩٧٩ ، اى بزيادة قدرها ٦٧٪ خلال الفترة فى حين زاد المستوى العام لأسعار المستهلك خلال نفس الفترة الى ما يقرب من ١٠٠ ٪ ، الأمر الذى يعنى ان الأجـر الحقيقـى قد انخفض بنسـبة ٣٣ ٪

وتبدو هذه الصورة العامة لتدهور الأجر الحقيقى أشد وضوحا بالنسبة للعاملين بالقطاع الحكومى حيث زاد متوسط اجر العامل من ٢٧ جنيه فى الشهر عام ٦٧/٦٦ الى أقل من ٤٨ جنيه فى الشهر عام ٧٩ ، اى بزيادة قدرهـا ٧٧٪ فى حين زاد المستوى العام لاسعار المستهلك خـلال نفس الفترة بنسبة ١٩٠٪ ، اى ان الأجر الحقيقى للعاملين بالحكومة قد انخفض من ٢٧ جنيه عام ٦٧/٦٦ الى ٥ر١٦ جنيه عام ٧٩ (مقيما بأسعار ٦٧/٦٦) ــ هذا على الرغم من ان الاحصائيات الرسمية لا تأخذ فى الاعتبار التدهور فى جودة السلع والخدمات او الزيادة الحقيقية فى الاسعار والتى يدفعهـا المستهلك نظرا لوجود اختناقات فى قطاع التوزيع ووجـود السـماسرة والوسطاء ، بالاضافة الى اتباع اسلوب ونمط استهلاك المستينات فى حساب الرقم القياسى للأسعار .

انخفاض الأجر الحقيقى وما يترتب عليه من انخفاض المستوى المعيشى للافراد ، من ناحية ، والتفاؤل العام الذى صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى من ناحية اخرى ، بالاضافة الى تكرار الحديث عن الاكتشـافات البتـرولية وانتهاء سنين المعاناة وان عام ٨٠ هو عام الرخاء ، دفع الأفراد ، بعد ان فقدوا الأمل فى زيادة اجورهم ، الى محاولة زيادة دخولهم عن طريق الأعمال الاضافية . ويفضل التوافق بين رغبة الافراد فى المزيد من الأعمال الاضافية وتوافر فرص العمل الاضافى ، بفضل المناخ العام وهجرة بعض المهارات الى البلدان العربية ، وجد العاملين بالحكومة والقطاع العام (ممن لم يتوافر لهم او ممن لم يرضوا لأنفسهم الحصول على عمولات واكراميات) طريقهم الى الأعمال الاضافية . وتتراوح هذه الأعمال الاضافية من مجرد العمـل بعض الوقت فى القطاع الخـاص وشركات الانفتـاح الى الاستيراد والتصـدير والتوكيلات التجارية ، ومن اعطاء الدروس الخصوصية والعمل فى العيادات الخاصة ومكاتب الاستشـارات وبعض أعمال الديكور الى أعمال السـمسرة والتخليص والاتجار فى اى شىء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم اعادة البيـع عند الاستلام . ووصل الأمر الى أن اصبح مجرد الوقوف فى طوابير الجمعيات التعاونية عملا اضافيا يدر دخلا لبعض الأفراد . ويقوم الأفراد بهذه الأعمال الاضافية اما بعد انتهائهم من اعمالهم الأصلية او فى اثناء قيامهم بأعمالهم اذا كان الأمر لا يتطلب اكثر من اعداد دراسة او تقرير (بعض كبار الموظفين الذين يقومون بأعمال الاستشارات) او كتابة عدة صفحات على الآلة الكاتبة او تسويق بعض السلع المستوردة او عمل صفقة تجارية بالتليفون . وبلغ الأمر ببعض العاملين بقطاع التوزيع قيامهم بشراء بعض السلع وبيعهـا للمواطنين لحسابهم الخاص .

ومن الطبيعى ان ينعكس هذا المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله الأفراد فى هذه الأعمال الاضافية على اعمالهم الأصلية مما يعنى بالضرورة انخفاض الانتاجية الحديثة للعامل فى عمله الأساسى . ما هو بالتحديد مقدار هذا الانخفاض ؟ تؤكد النظرية الاقتصادية أن الاستخدام الأمثـل لموارد المجتمع تعنى ضرورة تساوى الانتاجيـة الحرية بالأجر وطالمـا ان الأجر الحقيقى قد انخفض فلابد وان تكون الانتاجية الحدية ايضا قد انخفضت بنفس النسبة . وهذا ما تؤكده ايضا نظرية العمل من أن الجهد المبذول يتساوى

مع الأجر تمشيا مع مفهوم « الكفاءة » او الرشادة فى الاقتصاد الحر والذى تعنى ان الفرد سواء كان منتجا او مستهلكا عليه ان يعظم النسبة بين العائد والتكلفة ، وبالنسبة للعامل يمثل العائد الأجر الذى يحصل عليه والتكلفة تمثل الجهد الذى يبذله . وعلى ذلك يتحقق مبدأ الكفاءة او الرشادة فى مفهوم الفكر الراسمالى اذا بذل العامل جهدا اكبر فى النشاط الذى يدر عليه عائد اكبر . ولا ادرى كيف تمكن الانسان المصرى بذكائه الفطرى من اكتشاف هذه الحقائق الاقتصادية باطلاق الشعار « على قد فلوسهم » وكانت هذه العبارة وحدها كافية لدى ناقوس الخطر وحث المسئولين لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف انخفاض الانتاجية واعادة التوازن بين الفرد كمنتج من ناحية وكمستهلك من ناحية اخرى ولكن ، للأسف ، اعتبر البعض هذه العبارة مظهرا خطيرا من مظاهر التسيب فى حياتنا العامة وطالب بشطب هذه العبارة من قاموس حياتنا الخاصة . ولو ان الامر بهذه البساطة لكان فى مقدورنا تعطيل القوانين الاقتصادية التى لا تروق لنا . وبالطبع لايجب اقحام الوطنية او الصالح العام عند هذا المستوى من التحليل لأن هذا لابد وان يقودنا الى الحديث عن القطاع الخاص والعاملين بالدولة العربية ومدى مساهمتهم فى رفع الأسعار وتطلع العاملين بالدولة والقطاع العام الى مستوى معيشى أفضل لايمكن تحقيقه فى ظل الأجور المنخفضة .

وليت امر الأعمال الاضافية اقتصر على انخفاض الانتاجية الحدية للعامل فقط ، فقد امتد ايضا الى الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج الأخرى (رأس مال ، ... الخ) ، نظرا لضعف عمليات الصيانة ومراقبة الآلات وتعطيل عجلة الانتاج نظرا لعدم تفرغ العامل الذهنى واثر المجهود الجسدى والعقلى الذى يبذله العامل فى الأعمال الاضافية الأخرى . وهذا بالفعل ماتؤكده الاحصائيات الرسمية للقطاع العام حيث ارتفع متوسط انتاج العامل بالجنيه من ٥٢٧٣ جنيه عام ٧٥ الى ٧٥٣٤ جنيه عام٧٩ ، اى بزيادة قدرها ٤٣٪ فقط . وهذه الزيادة اذا ما قورنت بالزيادة فى اسعار منتجات القطاع العام خلال نفس الفترة ، يتضح التدهور الخطير فى متوسط انتاج العامل . ومما هو جدير بالذكر ، ان انتاجية الجنيه أجر قد انخفضت من ١١ جنيه عام ٧٥ الى ٩ر٢ جنيه عام ٧٩ ، اى بانخفاض قدره ١٦ر٤٪ خلال الفترة ، هذا فى الوقت الذى زادت فيه ربحية الجنيه اجر بنسبة ٨٪ خلال نفس الفترة ، الأمر الذى يعنى عدم صحة الحجة القائلة بأن سياسات تسعير منتجات القطاع العام هى التى أدت الى تدهوره(*) .

(*) كما تشير مؤشرات الربحية ايضا الى :

عائد النشاط الجارى =	الربح النهائى (قبل الضريبة) / ايرادات النشاط الجارى	١٩٧٩ / ١٠ر٤ =	١٩٧٥ / ٨٪
عائد الانتاج =	الربح النهائى (قبل الضريبة) / الانتاج بسعر السوق	١٤ر٨ =	١٣ر٤٪

المصدر : مركز معلومات القطاع العام ، ابريل ١٩٨٠ .

وما يقال عن القطاع العام ينطبق ايضا على العاملين بالحكومة (الجهاز الادارى بالدولة) حيث تدهور مستوى الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين الى ادنى مستوى له . وهنا يجب ان نتوقف لحظة لبحث اسباب هذا التدهور . تشير بيانات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أن اجمالى اعتمادات القطاع الحكومى قد تزايدت من ١٢٠٦ مليون جنيه عام ٦٦/٦٥ حتى بلغت ١٣٤٧٣ مليون جنيه عام ٧٩ ، اى الى اكثر من ١١ ضعف ، فى حين زادت جملة اعتمادات الباب الأول (الأجور وملحقاتها) من حوالى ٣١١ مليون جنيه الى ١٢٦٩ مليون جنيه ، اى بنسبة اربعة اضعاف فقط خلال نفس الفترة . ولا يدرى احد ما هى الحكمة فى انخفاض نسبة اعتمادات الباب الأول الى اجمالى اعتمادات الأبواب الاربعة من ٢٦٪ عام ٦٦/٦٥ الى ان وصلت الى حوالى ٩٪ عام ٧٩ ، هذا فى الوقت الذى تلتزم فيه الدولة بمبدأ العمالة الكاملة وتعيين فائض الخريجين . ماذا كان يحدث لو ان الدولة غير ملتزمة بتعيين فائض الخريجين بالطبع لايمكن القاء لوم انخفاض مستوى الخدمات على زيادة السكان وحدها ، فقد زاد اجمالى الاعتمادات الى ١١ ضعف وكان من المفروض أن يكون هذا كافيا لزيادة الخدمات فى الكم والكيف حيث لم ترتفع الأسعار ، تبعا للاحصائيات الرسمية ، خلال نفس الفترة الا بنسبة ثلاثة اضعاف فقط فى حين كانت الزيادة فى عدد السكان اقل من الضعف . وعلى ذلك يكون السبب الرئيسى وراء انخفاض مستوى الخدمات اذن هو انخفاض الأجر الحقيقى الذى يحصل عليه العاملين بالجهاز الادارى للدولة وانشغالهم ، كل بطريقته الخاصة ، بالبحث عن مصدر اضافى للدخل لتحسين مستوى معيشته . هذا بالاضافة الى ان متوسط الاعتمادات الكلية للعامل الواحد والتى تبلغ اكثر من عشرة اضعاف راتبه السنوى تجعله يشعر بالمهانة وانخفاض قيمته ومدى مساهمته فى خلق قيمة هذه الخدمات وسوف أعود لهذه النقطة بعد قليل .

ولم تقتصر عدوى انخفاض الأجر الحقيقى على القطاع العام والحكومى فقط بل امتدت ايضا الى القطاع الخاص ، حيث وجد اصحاب الأعمال الخاصة وبعض المديرين بشركات الانفتاح أن الأجور التى يدفعونها اكبر بكثير من مستوى الأجور فى القطاع العام وبالتالى يمكنهم الاستمرار فى جذب الكثير من العناصر الجيدة للعمل لديهم دون زيادة فى الأجر او بزيادات طفيفة لا تتناسب مع زيادة الأسعار . وهكذا بدأ العاملين بالقطاع الخاص وشركات الانفتاح فى مزاولة الاعمال الاضافية وزادت شكوى أصحاب الأعمال الخاصة من انخفاض انتاجية العاملين لديهم .

ومن المنطقى أن يترتب على انخفاض الانتاجية وتدهور مستوى الخدمات وجودة السلع ، عدم مقدرة الجهاز الانتاجى بالدولة من زيادة الأجور (وفقا لنظرية تساوى الأجر مع الانتاجية) ولكن رغبة الأفراد فى الحصول على نفس القدر من السلع والخدمات ، كما وكيفا ، بل وتطلعهم للحصول على المزيد من السلع والخدمات ، يعنى بالضرورة ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض الأجر الحقيقى ونبدأ من جديد فى الدخول فى فصل آخر من فصول قصة هدر الامكانية للاقتصاد المصرى والذى يأخذ الصورة التالية :

اولا : فى ظل توافر الأعمال الاضافية :

١ ــ انخفاض الأجر الحقيقى ←— زيادة الأعمال الاضافية .
٢ ــ زيادة الأعمال الاضافية ←— انخفـاض الانتاجية .
٣ ــ انخفـاض الانتاجية ←— انخفاض الانتاج وجودة السلع ومستوى الخدمات .
←— عـدم مقدرة الجهاز الانتاجى على زيادة الأجور .

ثانيا : فى ظل مقاومة الأفراد لانخفاض مستوى المعيشة وتطلعهم لمستوى أفضـــل :

٤ ــ انخفاض الانتاج وتدهور السلع والخدمات ←— توفر فرص العمل الاضافية ==◄ الى اولا
←— زيادة الأسعار

٥ ــ زيادة الأسعار + عدم مقدرة الجهاز الانتاجى على زيادة الأجور ←— انخفاض الأجر الحقيقى ==◄ الى (١) أو الى ثالثا

ثالثا : فى ظل توافر فرص العمل بالدول العربية :

٦ ــ انخفاض الاجر الحقيقى ←— زيادة الهجرة الى البلدان العربية
٧ ــ زيادة الهجـرة الى البلدان العربيـة . ←— نقص فى المهارات (العمالة المدربة)
←— زيادة التطلع الى مستوى معيشة أفضل ==◄ الى ثانيا
٨ ــ نقص المهـــارات ←— انخفاض الانتاج وتدهور جودة السلع والخدمات ==◄ الى (٤)

هذا ويمكننا تشبيه هذه الحلقة اللولبية بما يمكن حـدوثه فى مباراة لكرة القدم حيث كان يجلس الجميع مستمتعين بمشـاهدة المبـاراة حتى الجالسين خلف الصف الأخير على سور المدرجـات كانوا ايضـا راضين قانعين . وفى احدى اللحظات المثيرة فى المباراة (اعلان سياسة الانفتـاح الاقتصـادى) وقف بعضٌ المشـجعين من الجـالسين فى الصـف الأول (الوصوليين) .. ومن البديهى ان يقف الجالسين فى الصف الثانى (التجار وأصحاب الأعمال الخاصة) لكى يتمكنوا من المشاهدة .. وما هى الا دقائق معدودة حتى كان الجميـع وقوف .. وأما بعض الذين لا يجيدون الوقوف قرروا ترك الملعب ومشاهدة المباراة من التليفزيون (الهجرة الى البـلاد العربية) وأما بعض المتفرجين من قصيرى القامة (الموظفين وذوى الدخل المحدود) فوقفوا على اطراف أصابع اقدامهم لكى يتمكنوا قدر الامكان من

مشاهدة المباراة .. ولكن هذه الحيلة لم تفلح ايضا حيث قلدهم الآخرين .. ولم يجد بعض قصيرى القامة سوى الوقوف على الكراسى .. وما هى الا لحظات حتى كان الجميع يقفون فوق الكراسى ثم على اطراف أصابع اقدامهم فوق الكراسى .. وتكسرت الكراسى (استنزاف مرافق الدولة) وبدا البعض يسقط وبدا الصراخ . وتدخل رجال الشرطة (الحكومة) لمساعدة الذين سقطوا ومساعدتهم على الوقوف (تقديم الدعم) ولا احد يريد ان يجلس الا بعد ان يجلس الآخرين ، والذين سقطوا وتكسرت كراسيهم يريدون الوقوف فوق اكتاف رجال الشرطة (استمرار الدعم وزيادته) او الصراخ والعويل ومنع الآخرين من الاستمتاع بالمباراة (التطرف) ... الكل مرهق من الوقوف فوق الكراسى او فوق اكتاف رجال الشرطة .. والكل يتمنى ان يجلس الجميع حتى يتمكن هو ايضا من الجلوس .. ولكن لا احد يرضى بالجلوس حتى يجلس الجميع اولا ... واخيرا اقتنع الجميع بضرورة الحوار وايجاد حل للمشكلة ... ولكن مشكلة اخرى ظهرت فجأة وهى ان الكراسى لم تعد صالحة للجلوس عليها ويجب اصلاحها اولا (اصلاح هياكل الاجور) ... من يقوم بالاصلاح ... رجال الشرطة لا يستطيعون نظرا لوقوف بعض المتفرجين على اكتافهم ... لابد اذن من ان يساعد بعض المتفرجين فى الاصلاح (زيادة الانتاجية) ولكن هذا يعنى نزولهم وحدهم من فوق الكراسى وعدم استمتاعهم بالمباراة ... وبالطبع فى مقدور الحكم ان يوقف المباراة حتى يعود الانضباط الى المدرجات .

ولكن هل يمكننا وقف عمل الاقتصاد القومى حتى يعود الانضباط الى الجهاز الانتاجى ؟ لا .. لا يمكننا ذلك بالطبع ومن السذاجة ان نتصور امكانية انخفاض الاسعار الى ما كانت عليه دون حدوث حالة من الكساد تعصف بالجميع وتجبرهم رغم انوفهم على الجلوس على الارض .. علينا اذن ان نبحث عن طريقة اخرى اكثر واقعية ، ويجب الا نتزعج فالحل اسهل كثيرا مما نتصور ، ولكن علينا اولا ان نستكمل باقى فصول قصة هدر الامكانية للاقتصاد المصرى .

الآثار الجانبية للأجور والانتاجية وهدر الانتاجية :

ولا تقتصر الآثار السيئة للأعمال الاضافية ، والتى يجد العاملين بالدولة والقطاع العام وبعض العاملين بالقطاع الخاص انفسهم مضطرين لها اضطرارا ، على انخفاض الانتاجية وما يترتب على ذلك من ارتفاع الاسعار ومن ثم انخفاض الأجر الحقيقى وبالتالى مزيد من انخفاض الانتاجية . ولكن يتعداها الى أوجه قصور اخرى تساهم بدورها فى المزيد من هدر الامكانية . وسوف نحاول التعرف على هذه الآثار الجانبية وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض .

اولا ــ الدعم وخلل هيكل الأجــور والأسعار :

من الناحية العملية ، لاتتحدد أجور العاملين فى مصر تبعا للانتاجية الحدية لعنصر العمل ، ولكن الحكومة هى التى تقوم بتحديد الأجر بالنسبة للعاملين بها ، ونظرا للاهمية النسبية للقطاع الحكومى والقطاع العام فيمكننا القول بأن الحكومة هى التى تقوم بتحديد أجر العاملين بالدولة . واما عن كيفية قيام الدولة بتحديد اجر العاملين بها ، فيمكننا القول دون مجافاة للحقيقة انه بعد حصر ايرادات الحكومة والقطاع العام وتخصيص الاعتمادات على الأبواب الثلاثة (عدا الباب الأول) فى الموازنة العامــة حسب الاهــداف والأولويات التى تحددها السلطة المركزية ، وبعد اضافة تكلفة تعيين فائض الخريجين والعلاوات الدورية على مخصصات الباب الاول من العام الماضي تقرر السلطة المركزية ما اذا كان هناك فائض يمكن تخصيصه لزيــادة الأجــور ام لا .

وعلينا ان نلاحظ ان قيام الدولة بتحديد الأجر تبعا لهذه الطريقة او غيرها لا يتعارض مع ماذكرناه من ضرورة تساوى الأجر مع الانتاجية الحدية لعنصر العمل ، فكل ما سوف يحدث فى هذه الحالة هو ان تتغير الانتاجية الى ان تتساوى مع الأجر . ولكن علينا ان نلاحظ نقطة اضــافية على درجة كبيرة من الاهمية وهى انه فى حالة وجود وفرة فى الأيدى العاملة فان زيادة عدد العاملين لابد وان يترتب عليها انخفاض الانتاجية الحدية (تبعــا لقانون تناقص الغلة) ولكن هذا لن يترتب عليه انخفاض الانتاج الكلى . بل على العكس من ذلك سوف يرتفع الناتج الكلى طالما كانت الانتاجية الحدية موجبة(١) (لاحظ فرض وجود فائض عمالة ، اى عدم وجود فرض اعمال اضافية) . وكانت هذه هى السياسة الناجحة لتشغيل اكبر قدر من الأيدى العاملة قبل الثورة وحتى اواخر الستينات . وكان من الطبيعى ان تتغلب الدولة على انخفاض الأجر الحقيقى وارتفاع الأسعار وذلك باتباع سياسة الدعم لحماية صغار العاملين وذوى الدخل المحدود . ونجحت لعبة الدعم كقضية سياسية بالدرجة الأولى ضد مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور وكنا نسمع من حكومات ما قبل الثورة دفاعا عن عدم زيادة الأجور النقدية (وبالتالى انخفاض الأجور الحقيقية) ما تتحمله الدولة من اجل تثبيت سعر رغيف الخبز بخمسة مليمات فى حين كان يكلف الدولة (فى ذلك الوقت) ستة مليمات . واستمرت حكومات الثورة فى استخدام لعبة الدعم وتخفيض الايجارات (اى دعم غير مباشر يتم تمويله ذاتيا بفرض ضرائب غير مباشرة على اصحاب العقارات) وذلك حتى لايطلب العمال بزيادة الأجور وبذلك تتمكن الدولة من زيادة اعداد العاملين والبدء فى خطة طموحة للتصنيع يتم تمويلها من فائض الانتــاج . وذلك بتكرار الحديث عن أن مصر ارخص بلد فى العالم وانه لا يوجد بلد فى العالم يباع فيه رغيف الخبز بخمسة مليمات وان

---

(١) الانتاجية الحدية لعنصر العمل تعرف بانها الزيادة فى الانتاج المترتبة على زيادة عنصر العمل بمقدار وحدة واحدة .

الأجر الذى يحصل عليه العامل ليس الأجر النقدى فقط بل يجب ان يضيف عليه مقدار الدعم الذى يحصل عليه هو واسرته .

ولكن للأسف بعد هجرة العاملين المتزايدة للدول العربية وما ترتب عليه من نقص شديد فى بعض المهارات والارتفاع الرهيب فى الأسعار وتوافر فرص العمل وتطلع العاملين الى مستوى معيشى افضل ، فلم يعد ممكنا زيادة الانتاج عن طريق انخفاض الأجر الحقيقى وبالتالى المقدرة على تشغيل مزيد من العاملين . ولكن كما ذكرنا كان العكس تماما هو الذى حدث ، فقد ترتب على انخفاض الأجر الحقيقى انخفاض عدد الساعات الفعلية المنتجة للعاملين نظرا للمجهود العقلى والجسدى الذى يبذله العاملون فى الأعمال الاضافية ولكن الدولة استمرت فى تحديد الأجور بنفس الطريقة القديمة السابقة (طريقة الباقى) والاستمرار فى لعبة الدعم ، بعد ان اصبحت لعبة خاسرة . وكانت النتيجة ان تضاعف حجم الدعم عدة مرات دون ان يكون هناك فائض فى الانتاج يتحمل عبء هذا الدعم المرتفع وهكذا تحول الدعم من سلاح فى يد الحكومة تحقق به اهدافها الطموحة الى سلاح ضد الحكومة جعلها عاجزة عن تحقيق اهداف المجتمع . وعلينا هنا ان نسجل الخطأ الاستراتيجى الذى وقعت فيه الحكومة . فقد استخدم الدعم استراتيجيا بهدف زيادة الانتاج والوصول بمستوى التشغيل الكامل عن طريق انخفاض الأجر الحقيقى . ولكن بعد عام ٧٤ وتزايد هجرة العمالة الماهرة الى البلدان العربية والبدء فى سياسة الانفتاح الاقتصادى ومايعنيه من عدم مقدرة الدولة على السيطرة على الأسعار او تطلعات الأفراد ، كان من الخطأ الجسيم استمرار تحديد الأجور بالطريقة القديمة والتى ادت عملها بنجاح حتى نهاية ٧٣ . ولكن منذ عام ٧٤ كان يجب انتهاج سياسة الأجور المرنة بحيث تكون الانتاجية هى التى تحدد الأجر وليس العكس .

انتهاج الدولة لسياسة تحديد الأجور بطريقة الباقى Residual ، كما ذكرنا ، وارتفاع الأسعار وبالتالى انخفاض الأجر الحقيقى ، وايضا انخفاض الحقيقة لأصحاب المعاشات وذوى الدخل المحدود ، يعنى بالضرورة استمرار الدعم . ومن البديهى ان يترتب على زيادة السكان وزيادة الأسعار زيادة حجم الدعم . ومع زيادة حجم الدعم وعدم وجود فائض لتمويل هذه الزيادة ، لم تستطع الدولة زيادة اسعار الحاصلات الزراعية التقليدية بما يتماشى مع زيادة اسعار الحاصلات الغير تقليدية (والتى تتحدد أسعارها بقوى الطلب والعرض) وبالتالى لم يكن من العدل فى ظل سياسة تسعير هذه الحاصلات السماح بزيادات كبيرة فى ايجارات الأراضى الزراعية وفى المقابل اعفاء صغار الملاك من الضرائب الزراعية وبالتالى عدم المساس بالدعم حيث اصبح ملاك الأراضى الزراعية المؤجرة للغير من ذوى الدخل المحدود وفى حاجة ملحة الى الدعم . ومع زيادة حجم الدعم وبالتالى عدم نمو الباقى فى الموازنة العامة للدولة بمعدلات كبيرة لم تتمكن الدولة من زيادة الأجور النقدية بما يتماشى مع الزيادة فى الأسعار ، ومع انخفاض الأجر الحقيقى للعاملين بالدولة لم يكن من المعدل الموافقة على زيادة ايجارات المساكن القديمة وفى المقابل اعفاء صغار الملاك من الضرائب العقارية

وبالتالى عدم المساس بالدعم الذىتقدمه الدولة حيث اصبح ملاك العقارات القديمة من ذوى الدخل المحدود . وهناك ايضا مايسمى بالدعم الغير مباشر والمتمثل بفرق سعر المنتجات البترولية فى السوق المحلية عنها فى السوق العالمية ولكن نظرا لان الوقود يدخل فى حساب تكلفة معظم السلع الاخرى فسوف يؤدى رفع مثل هذا الدعم الغير مباشر الى زيادات كبيرة فى اسعار السلع الاخرى وبالتالى زيادة المعاناة بالنسبة لذوى الدخل المحـــدود . ويطرح المسئولين بالحكومة لقضية الدعم الغير مباشر هذه ، يثير التساؤل عن الدعم الذاتى الذى يقدمه الافراد لبعضهم البعض . فمادام فـــرق السعر (الفرق بين ما هو قائم وما يجب أن يكون) يمثل دعم فلابد اذن ان يكون الفرق بين الايجارات القديمة والايجارات الجديدة يمثـــل دعم من اصحاب العقارات القديمة الى المجتمع . ونفس الشىء بالنسبة لاصحاب الاراضى الزراعية وايضا بالنسبة للفلاحين الذين يقومون بتوريد حاصلاتهم الزراعية باسعار اقل من الاسعار العالمية . وهل يمثل الفرق بين الاجر الذى يحصل عليه العاملون بالدولة وبين الاجر الذى يمكن الحصول عليه فى الاسواق العالمية دعم ام لا ؟

وهكذا تحول الدعم الذى استخدم بنجاح شديد فى الستينات كأحد ادوات السياسة المالية فى توجيه موارد المجتمع التوجيه الصحيح ، اصبح اليوم المسئول الاول عن خلل هيكل الاجور والاسعار فى المجتمع ، وبالتالى لم تعد الاجور مرآة صادقة لندرة الموارد وبالتالى عدم استخدامها الاستخدام الامثل ، ولم تعد هذه اسعار الموجه الحقيقى للانتاج والقيام بالحســـاب الرشـــيد .

والآن يمكننا ايجاز الدور الذى يلعبه الدعم فى السيناريو هدر الامكانية على النحو التـــالى :

١ــ زيادة حجم الدعم ← عدم مقدرة الدولة على زيادةالاجور
← انخفاض الاجر الحقيقى .

٢ ــ انخفـــاض الاجـــر الحقيقى ← ضرورة اســـتمرار الدعم
← تجميد الايجارات (دعم ذاتى)
← ضرورة استمرار الدعـــم .

٣ ــ ضرورة استمرار الدعم + زيادة الاسعار + زيادة السكان
← زيادة حجم الدعم ==◄ الى (١)

ثانيا ــ الاعمال الاضافية والتسيب الاستهلاكى وزيادة الواردات :

يترتب على زيادة الاعمال الاضافية التى يقوم بها الافراد ، ظهور عادات استهلاكية جديدة لمساعدتهم على القيام بهذا الجهـــد الاضـــافى ، كالمنبهات والمقومات والمرطبات . وكذلك زيادة رغبة الافراد فى شراءالسلع

المعمرة الموفرة للوقت والمجهود واقباله على شراء الوجبات الغذائيةالمصنعة والمعلبات المستوردة نظرا لعدم وجود وقت الفراغ الكافى لدى الأفـراد . وبالاضافة الى ظهور عادات استهلاكية جديدة وزيادة الطلب على بعض الأعمال البسيطة التى كان يقوم بها الأفراد فىاوقات فراغهم ، نجد ان هذه الدخول الاضافية التى يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بهذه الأعمال الاضافية هى دخول غير منتظمة وليس لها صفة الدوام (من وجهة نظر الفرد) . والدخول التى يعتبرها الأفراد دخول غير دائمة او الدخول الغير منتظمة لا يضعها الأفراد فى الاعتبار عند القيام بتخطيط دخولهم بين الاستهلاك والادخار . وهذا بالفعل ما تؤكده نظرية الدخل الدائم(٢) والتى تقرر بأن الاستهلاك المخطط (المنتظم) يعتمد على الدخل الدائم والمنتظم واما الجزء الآخر من الداخل والغير منتظم فيجد طريقة الى الاستهلاك الترفى والغير منتظم . ولكن نظرا لعدم مقدرة الجهاز الانتاجى (المنظم) على زيـادة انتاج السلع والخدمات ،للأسباب التى ذكرناها ، فان الزيادة الغير منتظمة فى الاستهلاك والتى توجه الى اى سلعة او خدمة متوافرة فى السوق بدون وعى ارادى ، اما ان توجه الى السلع الكمالية المستوردة وبالتالى زيادة الواردات الاستهلاكية او توجه الى السلع والخدمات التى ينتجها القطاع الغير منظم (قطاع الأعمال الاضافية) وبالتالى زيادة الدخول الاضافيـة والطفيليـة .

هذا الانفاق الاستهلاكى اللاواعى ينتج عنه اختناقـات فى بعض السلع بطريقة يصعب التنبؤ بها وبالتالى ارباح غير عادية لبعض المتعاملين فى هذه السلع .

وربما يكون من المناسب محاولة التعرف ، ولو بطريقة تقريبية ، على حجم هذه الدخول الاضافية فى مصر حتى يمكننا القاء الضوء على حجـم المشكلة(٣) .

فاذا افترضنا ان هذه الدخول الاضافية كانت حوالى ٢٠ جنيه سنويا للعامل الواحد فى المتوسط عام ٧٥ ، وان مستوى معيشة العاملين فى الدولة قد زادت فى المتوسط بنسبة ٥٪ سنويا خلال الفترة من ٧٥ الى ٧٩ (لاحظ ان هذه النسبة اقل من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الحقيقى حسب الاحصاءات الرسمية) ومع الأخذ فى الاعتبار ان الاسعار زادت خلال الفترة بنسبة ١٠٠ ٪ ، يكون العامل فى حاجة الى دخل سنوى فى المتوسط مقداره ٥٥٠ جنيها . ولما كان متوسط اجر العامل فى المتوسط عام ٧٩ هو ٣٣٦ جنيه فقط ، يكون مقدار الدخل الاضافى الذى حصل عليـه

---

(٢) Friedman, Fermenant Income Hypothesis

(٣) للاسف هذه الدخول الاضافية لا تظهر فى حسابات قياس الدخل القومى فى مصر وان كان القائمون بهذه الحسابات يقومون باضافة نسبة صغيرة من هذه الدخول على ضوء تقديرات السنينات وان كان هناك الآن بعض المحاولات الجادة يقوم بها البنك الدولى لمعرفة قيمة هذه الدخول .

مقداره ٢١٤ جنيه . ولما كان اجمالى عدد العاملين بالدولة عام ٧٩ هو ١٠٫٥٦ مليون عامل ، يكون اجمالى الدخول الاضافية فى الدولة حوالى ٢٢٦٠ مليون جنيه واذا اضفنا الى هذا الرقم الدخول الطفيلية (والتى يصعب تقديرها) نكون قد توصلنا الى رقم يزيد على ٣٠٠٠ مليون جنيه . وهذا الرقم يتفق الى حد كبير مع التقديرات المبدئية (الحسية) لفريق عمل البنك الدولى / جامعة القاهرة والذى يقوم بتحديث مصفوفات الحسابات القومية فى مصر لعام ٧٩ .

وهذا الحجم الكبير للدخول الاضافية والتى تجد طريقها الى الاستهلاك الترفى والغير مخطط يظهر بوضوح مدى الآثـار السلبية وخطورتهـا على الاقتصاد المصرى .

فاذا افترضنا انه نتيجة عجز الجهاز الانتاجى على انتاج المزيد من السلع والخدمات ، ان نصف هذه الدخول الاضافية سوف يوجه الى السلع المستوردة ، فنجد ان هذه الدخول الاضافية قد ساهمت فى زيادة الواردات فى عام ٧٩ بما يقرب من ١٥٠٠ مليون جنيه . واما النصف البـاقى من هذه الدخول الاضافية يزاحم الدخول الاخرى التى تنفق على السلع والخدمات المحلية مما يساهم فى خلق الطلب على الاعمال الاضافية وزيادة الأربـاح الغير عادية وزيادة الأسعار .

ومما هو جدير بالملاحظة ان هذه الدخول الاضافية فى تزايد مستمر وبمعدلات مرتفعة نظرا لطبيعة العوامل الديناميكية المتسببة فى حدوثها . فعلى سبيل المثال ، وطبقا لما اعلنه السيد نائب رئيس الوزراء للشـئون المالية والاقتصادية من ان معدل التضخم قد انخفض من ٢٦٪ عام ٨٠ الى ١١٪ فقط عام ٨١ ، تكون الزيادة فى الأسعار خلال السنتين الأخـريتين حوالى ٤٠ ٪ على الأقل . وبافتراض ارتفاع المسـتوى المعيشى للأفراد بنسـبة ٥٪ (وهذه النسبة اقـل من الزيادة فى نصيب الفرد من النـاتج الحقيقى حسب البيانات الرسمية) وان متوسط اجر العامل قد ارتفع الى ٤٠٠ جنيه عام ٨١ (نتيجة زيادة الاجور فى يوليو الماضى) . يـكون العامل فى المتوسط فى حاجة الى دخل مقداره ٨٢٥ جنيه وعلى ذلك يكون الدخـل الاضافى فى المتوسط ٤٢٥ جنيه وعلى افتراض ان العدد الاجمالى للعاملين حوالى ١١ مليون عامل (اى بزيادة سنوية قدرها ٢٪ فقط) نجد ان اجمالى الدخول الاضافية فى عام ٨١ قد وصل الى ٤٦٧٥ مليون جنيه . اى اكثر من ضعف ماكان عليه عام ٧٩ . ونفس الشىء بالنسبة للدخول الطفيلية ليصبح اجمالى هذه الدخول الغير منتظمة حوالى ٦٠٠٠ مليون جنيه . وربما يتساءل البعض لماذا ترتفع الدخول الاضافية بنسبة ١٠٠٪ على الرغم من ان تكلفة مستوى المعيشة لم ترتفع الا بنسبة ٥٠٪ فقط . السبب فى ذلك ان الأجر لم يترفع الا بنسبة ٢٠٪ فقط فكان لابد للدخول الاضافية

ان ترتفع بنسبة اكبر لكى تعوض هذا الانخفاض الجديد فى الأجر الحقيقى (٤) .

وهذه الدخول لا تدخل فى حسابات الدخل القومى وبالطبع لا يحصل عليها ضرائب ولايمكن التنبؤ بنمط انفاقها وبالتالى يصعب تخطيط الانتاج لاحتوائها . وبالاضافة الى كل هذا ، نجد أن نسبة مايدخره الفرد من اجمالى دخله تكون منخفضة . فعلى سبيل المثال ، اذا كان الفرد يدخر ١٠٪ من دخله الدائم والمنتظم فنجد ان نسبة مايدخره من دخله الاجمالى تكون ٦٪ عام ٧٩ ، ٨ر٤٪ عام ٨١ .

ويترتب على هذا انخفاض معدل الادخار القومى مما يعنى بالضرورة انخفاض معدل التراكم الراسمالى للمجتمع وبالتالى انخفاض معدل النمو . وهذا بالفعل ما تؤكده البيانات الرسمية اذا قمنا باستبعاد البترول وقناة السويس من الناتج القومى الاجمالى .

ويمكننا الآن ايجاز الدور الذى تلعبه الأعمال الاضافية فى السيناريو على النحو التالى :

١ــ زيادة الأعمال الاضافية ⟵ انخفاض الانتاج وتدهور مستوى السلع والخدمات ⟵ زيادة الدخول الاضافية الغير منتظمة.

٢ ــ زيادة الدخول الغير منتظمة ⟵ زيادة الاستهلاك الترفى الغير منتظم .

انخفاض معدل الادخار ⟵ انخفاض معدل النمو .

٣ ــ زيادة الاستهلاك الترفى ⟵ زيادة الواردات

والغير منتظمة ⟵ اختناقات فى قطاع التوزيع ⟵ زيادة الدخول الغير منتظمة ⟹

الى (٢)

زيادة الطلب على الأعمال الاضافية

⟹ الى (١)

---

(٤) من الطريف ملاحظة أنه لولا زيادة الأجور فى يوليو الماضى ، لكانت الدخول الاضافية قد ارتفعت الى ٥٣٧٩ مليون جنيه وليس ٤٦٧٥ مليون جنيه . النتيجة واحدة بالنسبة للدخل الاجمالى ، ولكن مع الفارق بالنسبة للضرائب والاستهلاك والواردات والأسعار والانتاجية (ودنك فين ياجحا) .

ثالثا ــ بعض الآثار الجانبية ــ الانفاق العام واهلاك مرافق الدولة :

يترتب على زيادة الاعمال الاضافية زيادة الضغط على مرافق الدولة بصفة عامة ومرفق المواصلات بصفة خاصة ، حيث يزداد معدل استخدام الأفراد لوسائل المواصلات (العامة والخاصة) لكى يتمكنوا من مزاولة انشطتهم الأخرى مما يترتب عليه حدوث اختناقات فى المرور وزيادة استهلاك البنزين وضياع الوقت المنتج للأفراد فى المواصلات مما يعنى مزيد من انخفاض الانتاجية . وبالاضافة الى حرص الأفراد على القيام بهذه الأعمال الاضافية، ذات العائد المجزى ، فى اوقاتها المحددة ان يلجا البعض الى عدم الالتزام بقواعد المرور ومحاولة (بعض) عساكر المرور الاستفادة من هذا الوضع ومساومة المخالفين ، مما يعنى بالضرورة زيادة اختناقات المرور وانفعالات الأعصاب وزيادة سرعة اهلاك الشوارع والأرصفة ووحدات وسائل النقل (العام والخاص على السواء) وينعكس كل هذا على العاملين بالجهاز الادارى بالدولة ، بالاضافة الى عدم تفرغهم الى محاولة انجاز الأعمال المطلوبة منهم بسرعة وبدون دراسة وعدم الجدية فى الاشراف ومتابعة تنفيذ المشروعات وعدم الدخول فى جدل علمى او عملى مع مقاولين التنفيذ حول المواصفات وما يجب وما لا يجب حتى لا يضيع وقتهم (وبالنسبة للبعض ، حتى لا يضيع عليهم فرصة الحصول على عمل اضافى مع هؤلاء المقاولين ومن الطبيعى ان يحاول المقاولون الاستفادة من هذا الوضع) مما يترتب عليه من تسيب فى الانفاق العام .

هذا بالاضافة الى تدنى نسبة مخصصات الباب الأول (الاجور وملحقاتها) الى اجمالى الاستخدامات (حوالى ٩ ٪ فقط) مما يجعل القائمين على توجيه هذه الأموال غير حريصين على حمايتها مصداقا لقوله تعالى « والقائمين عليها .. الى آخر الآية »(٥) .

مثال على هدر الامكانية :

وقد يكون من المفيد ان نأخذ فى الاعتبار المثال التالى (والذى يعتبر نمطا لسلوك الكثير من العاملين فى الدولة) ، حيث يظهر لنا بوضوح جوهر المشكلة التى تعانى منها ويبين بما لا يدع مجالا للشك حقيقة العلاقة بين الأجر والانتاجية وهدر الامكانية :

المدرس الذى يعطى دروسا خصوصية ، كلما زادت الدروس الخصوصية التى يعطيها خارج المدرسة ، كلما انخفض الجهد الذى يمكنه

---

(٥) لاحظ الحكمة الالهية فى جعل نصيب القائمين على المال العام بمقدار الخمس أى ٢٠٪ وذلك لضمان قيام العاملين بحماية هذه الأموال والسهر عليها والمساعدة على استخدامها الاستخدام الأمثل كما جاء فى السنة .

ان يبذله فى المدرسة . وبالتالى انخفاض استيعاب التلاميذ . وبالتالى زيادة رغبة التلاميذ فى الدروس الخصوصية . ومع ضرورة لجوء المدرس الى اعطاء المزيد من الدروس الخصوصية (لمواجهة اعباء المعيشة التى تتزايد مع تزايد الأسعار ورغبته لتقليد النمط الاستهلاكى لزملائه المعارين للدول العربية) وتوافر من يطلبون الدروس الخصوصية ، سوف يجد المدرس نفسه دون ان يدرى ، وبلا أدنى تعمد ، يبذل جهدا اقل فى المدرسة وجهدا اكبر خارج المدرسة . وبالتالى مزيد من انخفاض استيعاب التلاميذ واقبالهم على المزيد من الدروس الخصوصية وموافقة الوزير المختص على تخفيض المحتوى العلمى للمقررات الدراسية . وهذه العملية والتى ينتج عنها دخل اضافى للمدرس لم ينتج عنها زيادة الخدمة التعليمية فى المجتمع، بل على العكس تماما . فما كان يمكن للمدرس ان يقوم به داخل المدرسة أصبح يقوم به خارج المدرسة ولكن مع فارق جوهرى وهو ان تلميذ واحد او اثنين فقط استفاد من حصة المدرس بدلا من كل تلاميذ الفصل ـ سوء استخدام لموارد المجتمع حيث تحولت الحصة الواحدة الى عشرة أوعشرين حصة من الدروس الخصوصية . وايضا سوء استخدام وتبديد لوقت المدرس وعدم استمتاعه بوقت الفراغ .وليس هذا فقط ، فلكى يتمكن المدرس من اعطاء الدرس الخاص لابد أن يذهب هو الى التلاميذ او يذهب التلاميذ اليه مما يتسبب فى زيادة الضغط على مرفق المواصلات واختناقات المرور . ونظرا لاهمية عدم التأخر عن الوقت المحدد للدرس الخاص يكون المدرس او التلميذ على استعداد لدفع اى مبلغ (بالطبع فى حدود ثمن الدرس) لسائق التاكسى او لعسكرى المرور نظير تغاضيه عن مخالفة قواعد المرور . وبالطبع مع كل درس يتم تقديم المرطبات والقهوة، بلا مبرر ولكن اصول الضيافة . واما المدارس وما ينفق عليها من ملايين الجنيهات لم تعد مكانا لتحصيل العلم ولكن مجرد دور حضانة وعلى التلاميذ تحصيل العلم فى المنازل وانتظار المدرسين واحدا بعد الآخر حتى بعدمنتصف الليل . واما اولياء الأمور فعليهم ان يبحثوا عن مصادر اضافية للدخل حتى يتمكنوا من مواجهة اعباء الدروس الخصوصية . وسواء كان المدرسين او اولياء الأمور فلن يجدوا الوقت الكافى لشراء احتياجاتهم بالوقوف فى طوابير الجمعيات التعاونية او المخابز او القيام ببعض الأعمال البسيطة التى كانوا يقومون بها فى اوقات فراغهم وبالتالى فهم على استعداد للدفع نقدا لمن ينوب عنهم فى هذه الأعمال . وبالتالى ارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالى مزيد من الدروس الخصوصية بالنسبة للمدرسين ومزيد من الأعمال الاضافية بالنسبة لأولياء الأمور .

وبهذا المثال نكون قد انتهينا من تشخيص وفهم جوهر المشكلة التى تعانى منها وبالتالى قادرين على محاولة التصدى لها وعلاجها . ولكن قبل القيام بهذه المهمة ، بقيت لى ملاحظة ختامية . فقد قمت باعداد هذه الدراسة نظير أجر بتكليف من الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة وكان من المفروض ان اقوم بها كجزء من عملى الأصلى حيث تقع فى دائرة تخصصى كأستاذ للاقتصاد الرياضى(٦) بجامعة القاهرة ولكنى كنت مشغولا بالقيام بأعمال اضافية اخرى فى الداخل والخارج ولكن لم يطلب منى فى اى من هذه الأعمال الاضافية والتى احصل منها على اجر اضافى القيام بمثل هذه الدراسة على الرغم من رغبتى الشديدة فى القيام بها . وبالطبع حتى اتمكن من القيام بهذه الدراسة كان لزاما على الاستفادة من بعض الدراسات والبحوث التى قام بها زملائى بجامعة القاهرة لحساب بعض الجهات ، ولكن هذه البحوث ، للاسف ، غير موجودة فى مكتبات جامعة القاهرة لأنها اصبحت ملكا خاصا ! للجهات التى تحملت تكاليف اعدادها . وبالتالى كان لزاما على الذهاب لهذه الجهات لجمع المادة العلمية لهذه الدراسة وقد ترتب على هذا الجهد الضائع فى المواصلات ان تأخرت فى اتمام هذه الدراسة اسبوعا كاملا .

حقيقة ما اريد ان اقوله هو ما قاله الأستاذ احسان عبد القدوس « يا عزيزى كلنا لصوص » كلنا جانى وكلنا مجنى عليه فى سيناريو هدر الامكانية .

نحو العلاج الشامل واقتراح برنامج للعمل :

يتضح من سيناريو هدر الامكانية والذى قمنا بتحليله وتعرفنا على مداخله ومخارجه انه يمكننا تصميم سيناريو آخر معاكس له تماما يعمل على وقف هذا الهدر فى الامكانية والمساعدة على تصويرها وتنميتها .

ويعتمد عمل هذا السيناريو الجديد على اعادة التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرار من ناحية اخرى . وتتمثل الخطوط العريضة لهذا السيناريو الجديد على الوجه التالى :

اولا : العمل على زيادة الأجر الحقيقى بجرعات مناسبة فى خط موازى مع الزيادات المتوقعة فى الانتاجية ، بحيث تكون الأجور هى المحرك لزيادة الانتاجية والتدرج فى هذه السياسة الى النقطة التى تصل فيها الانتاجية الى حدودها القصوى فى ضوء الندرة النسبية لعناصر الانتاج الأخرى والوصول بالدخول الاضافية وما تسببه من مشاكل الى حدودها

---

(٦) قد يكون من المفيد ملاحظة ان سيناريوهدر الامكانية الذى شملته هذه الدراسة لا يعدو اكثر من مجرد صياغة لغوية لنموذج رياضى تمت باعداده عن ديناميكية الاقتصاد المصرى والعوامل المتحكمة فى مساره . وهذا النموذج سوف يتم نشره قريبا .

الدنيا . وبعد الوصول الى نقطة الانتاجية القصوى هذه يتم اتباع سياسة ربط الأجر بالانتاجية .

ثانيــا ــ اصلاح هيكل الأجور بحيث :

١ ــ يعكس التفاوت فى الأجور ، الندرة النسبية للمهارات المختلفة بحيث يكون هذا التفاوت هو المحرك لأفراد المجتمع لاكتساب المهارات التى تطلبهــا عملية التنمية . ونفس الشىء بالنسبة لعوائد عنــاصر الانتــاج الاخرى بما يتلائم مع ندرتها النسبية ، وعلى وجه الخصوص ايجــارات الاراضى الزراعية .

٢ ــ العمل على تساوى الأجر الذى يحصل عليه العامل فى القطاع العام والحكومى مع نظيره فى القطاع الخاص بحيث يعكس التفــاوت فى الأجر النقدى ، الميزات العينية والمادية الاخرى التى يحصل عليها العامل فى القطاع الذى يعمل فيه . وأما عن حجة العمالة الزائدة فى القطاع العام والحكومى فهى حجة مرفوضة للأسباب التالية :

(ا) اذا سلمنا بوجود هذه العمالة الزائدة ، فما هو السر فى انخفاض الانتاج وتدهور جودة السلع ومستوى الخدمات . ولمــاذا لا يتم الاستفادة من هذه العمالة الزائدة فى رفع المعــاناة عن المواطنين وسرعة انجــاز معاملاتهم فى المصالح الحكومية وارشادهم على كيفية استيفاء البيــانات المطلوبة وقيامهم بأعمال التخليص بدلا من لجوء الأفراد الى الســماسرة والمخلصين للقيام بهذه المهمة . واما اذا كانت المسألة مسألة سوء تنظيم فهذا بالضبط ما نعنيه من انخفاض الانتاجية الحدية للمديرين والقائمين على تنظيم العملية الانتاجية ، ومع زيادة هذه الانتاجية لن يكون هناك ما يسمى بالعمالة الزائدة بالمفهوم الاقتصادى .

(ب) وعلى افتراض وجود عمالة زائدة بالمعنى الاقتصادى ــ اى بمعنى انه لا يمكن من الناحية الفنية والتنظيمية الاستفادة بأى شــكل من هذه العمالة ، فلماذا لا يتم تنظيم اعطاء العاملين يوم اجازة اضافى او يومين كل اسبوع وبالتالى نساعد على رفع الضغط على مرفق المواصلات وازالة اختناقات المرور من ناحية ومن ناحية اخرى تساوى بين الأجر عن كل ساعة عمل فى القطاعات المختلفة وبالتالى اعطاء العاملين فرصــة تنظيم الأعمال الاضافية والتى لن تكون مدمرة على المجتمع فى هذه الحالة .

٣ ــ العمل على تضيق الفجوة بين الأجر الحقيقى الذى يحصل عليه العامل فى الداخل مع نظيره فى الخارج بحيث يعكس الفــرق بين الأجرين تكاليف الغربة والمناخ والمميزات العينية الأخرى واستخدام الدولة لهــذا الفرق لاحداث التوازن المرغوب فيه فى اعداد العاملين بالداخل والخــارج من المهارات المختلفة بما يعود على المجتمع بأكبر عائد . وتتحكم الدولة فى هذا الفرق بين الأجرين بواسطة زيادة الأجر فى الداخــل من ناحيــة

وبفرض ضرائب على العاملين بالخارج من ناحية أخرى . وتتميز هـذه السياسة بعامل الاستقرار الذاتى لأنه فى حالة زيادة الفرق بين الأجرين سوف يترتب عليه زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وبالتالى مقدرتها على زيادة الأجور بالداخل وبالتالى العودة الى الاتزان المرغوب فيه .

ثالثـا ـ اصلاح هيكل الأسعار بحيث :

١ ـ تعكس الأسعار النسبية للسلع والخدمات تكلفة انتاج الفرصة البديلة بما يتلائم مع رغبات المجتمع وتوزيع الدخول فيه واصلاح ما قد يسببه هذا النظام من تفاوت فى الدخل باتباع سياسة الضرائب والضرائب السالبة (الدعم النقدى) وهذا يعنى على وجه الخصوص أن يكون السعر النسبى لكيلو اللحم ، مثلا ، ورغيف الخبز مساويا لعدد ارغفة الخبز الاضافية التى يمكن المجتمع انتاجها فى حالة تخفيض انتاج اللحوم بمقدار كيلو واحد . ولا يهمنى كم يكون السعر المطلق لرغيف الخبز والسعر المطلق لكيلو اللحم ، كل ما يهمنى هو السعر النسبى والدخل الحقيقى . وهذه الأسعار النسبية ، كما نعلم جميعا ، هى التى يتم بواسطتها اجراء الحساب الرشيد بالنسبة للمستهلك ، على ضوء دخله الحقيقى ، واعتبارات الكفاءة بالنسبة للجهاز الانتاجى .

٢ ـ اعادة النظر فى تسعير توريد الحاصلات الزراعية التقليدية بحيث يتساوى العائد من هذه الحاصلات مع العائد الذى يمكن للفلاح ان يحصل عليه فى حالة قيامه بزراعة المحاصيل الغير تقليدية كالخضر والفاكهة وبالتالى ضمان الاستخدام الأمثل للارض ولجهد الفلاح . وكذلك العمل على زيادة ايجارات الوحدات السكنية القديمة ، لاحداث التوازن بين السكان القدامى والسكان الجدد (حديثى التخرج) بحيث يكون الفرق بين ايجار الوحدة السكنية القديمة والجديدة مساويا لدرجة الجودة والمساحة وتفضيل الساكن لأى من الوحدتين . فليس من المنطقى أن يترتب على اهمال صيانة المبنى وانهياره أن يصبح صاحب المبنى فجأة من اصحاب الملايين فى حين استمراره من اصحاب الدخل المحدود فى حالة قيامه بصيانة المبنى وترميمه بين الحين والآخر .وهل حقا هناك مصلحة حقيقية للساكن الذى يدفع ايجارا منخفضا ؟ من اين يأتى بخلو الرجل او ثمن التمليك فى حالة اضطراره للبحث عن شقة له (فى حالة انهيار المبنى الذى يسكن فيه فجأة وبدون سابق انذار) او لأحد ابنائه او بناته . الا يكون من الأفضل لهذا الساكن دفع ايجار مرتفع نسبيا وفى نفس الوقت تضمن له الحصول على سكن آخر له او ابنه او ابنته بايجار معقول ؟

وبالطبع يمكن للدولة الحصول على جزء من هذه الزيادات وتوجيهها التوجيه الصحيح .

٣ـ اعادة النظر فى نسبة ما تتحمله الدولة من تكاليف الخدمات التى تقوم بها بحيث تعكس هذه النسبة نسبة عدد المستفيدين المباشرين من هذه

الخدمات . فلا مانع من أن تتحمل الدولة تكاليف التعليم والعلاج كاملة نظرا لاستفادة كل الأفراد منها . ولكن بالنسبة لخدمة يستفيد منها ٣٠٪ من الأفراد وخدمة أخرى يستفيد منها ٦٠٪ من الأفراد ، فيجب أن تكون نسبة ما تتحمله الدولة من تكلفة هاتين الخدمتين بنسبة ١ الى ٢ . فاذا كانت الدولة تتحمل ، مثلا ، ٤٠٪ من تكاليف النقل العام والتى يستفيد منها ٩٠٪ من أفراد المجتمع ، فيجب الا تتحمل الدولة أكثر من ٤٫٥ ٪ فقط من تكاليف توصيل الخدمة التليفونية الى المنازل اذا كان عدد المستفيدين لا يزيد على ١٠ ٪ من اجمالى عدد السكان . وبالنسبة للتليفونات العامة والتى يستفيد منها باقى أفراد المجتمع فيجب أن تتحمل الدولة نسبة ٤٠٪ من تكاليف تشغيلها . ولا ادرى لما لا تقوم الدولة بتحصيل قرض بدون فوائد من الراغبين فى توصيل تليفونات خاصة فى منازلهم يساوى تكلفة انشاء الخط الجديد بدلا من دفع مثل هذا المبلغ رشوة أو نظير تنازل أحد الأفراد عن تليفونه الخاص .

وبالطبع فى حالة استغناء الفرد عن هذا التليفون تقوم الدولة باعادة قيمة القرض له .

ومن خلال بعض الدراسات المبدئية التى قمت بها أعتقد أنه يمكن تصميم برنامجا مدته ثلاثة سنوات يعمل على زيادة الأجر الحقيقى الى ثلاثة امثال ما هو عليه الآن من خلال جدول زمنى يتم تصميمه بعناية يوضح الزيادات المتتالية والتدريجية فى الأجر والتصحيح التدريجى المقابل فى الانتاجية وهيكل الأجور والأسعار بحيث يكون معروف مقدما للجميع بحيث يعرف كل فرد مسبقا الدور المطلوب منه والعائد الذى سوف يحصل عليه (اى يوافق الجميع بالنزول من فوق الكراسى واصلاحها والجلوس عليها). ومثل هذا البرنامج سوف يتم تمويله ذاتيا من زيادة الانتاجية المتوقعة واعادة توزيع نسبة ما تتحمله الدولة من تكاليف الخدمات العامة والضرائب المقترحة .

واعتقد انه يمكن تصميم مثل هذا البرنامج فى مدة تتراوح بين شهرين او ثلاثة اشهر على الأكثر بالبدء فى تكوين فريق عمل من المختصين الجادين.

تكيف اقتصاديات الدول النامية للصدمات الاقتصادية العالمية

دكتور/عبد النبى اسماعيل الطوخى
كلية التجارة ــ جامعة أسيوط

شهد العالم خلال الخمسينات والستينات مرحلة من اكثر مراحل النمو ازدهارا واستقرارا بالنسبة للدول المتقدمة ، ولم يكن هناك من التقلبات الاقتصادية الحادة التى تعكر مسار النمو سوى بعض الاستثناءات المحدودة اثناء الحرب الكورية وبعدها ، ولكن ابتداء من اواخر الستينات بدات مظاهر ازمة اقتصادية عالمية تتجمع فى الافق ، وكانت علامة من علامات بدء مرحلة جديدة يسود فيها عدم الاستقرار الاقتصادى ، مهددة بذلك ثمار الاستقرار فى المرحلة السابقة ، ومع بداية السبعينات تم اعلان بداية المرحلة الجديدة من عدم الاستقرار واخذ هذا الاعلان صورة انهيار نظام الصرف العالمى الذى كان قائما على اسس اتفاقية بريتون وودز ، وذلك فى عام ١٩٧١ ، وفى السنوات التالية توالت الأحداث عاصفة ، وتلقى الاقتصاد العالمى مزيدا من التقلبات والصدمات الاقتصادية العالمية الحادة ، تمثلت فى ازمة الغذاء العالمى ٧٢ ــ ١٩٧٤ نتيجة لتدهور المحاصيل الزراعية فى مناطق واسعة من العالم مما أدى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية بشكل حاد ، فتضاعف سعر القمح ، وارتفع سعر الأرز مرتين ونصف ، ثم ارتفعت اسعار البترول بشكل فجائى وبمعدل سريع جدا فى٧٣ ــ ١٩٧٤، ٧٩ ــ ١٩٨٠ ، كما عانت اقتصاديات الدول المتقدمة من كساد اقتصادى بدا فى ٧٤ ــ ١٩٧٥ واستمر حتى ١٩٨٢ فانخفضت معدلات النمو الناتج المحلى الاجمالى فيها ، وارتفعت معدلات البطالة بشكل لم يسبق له مثيل فى الدول الصناعية ، وازداد عبء الديون الخارجية على الدول النامية وتكتمل اجزاء صورة الاقتصاد العالمى بأزمته الراهنة فتجتمع فى الدول الصناعية المتقدمة ظاهرتين متناقضتين هما الكساد والتضخم الحاد فى نفس الوقت ، مما أدى الى المطالبة باعادة النظر فى مفاهيم السياسات والحلول الاقتصادية التى سادت منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، وبالتالى فان العلاجات والسياسات الاقتصادية التى اقترحتها النظرية الكينزية لم تعد تتفق ومتطلبات الأزمة الاقتصادية الراهنة فالحكومات التى تحاول اعادة الوضع الاقتصادى الى حالة التوازن او الاستقرار من خلال خلق فرص عمل جديدة تحقق فى نفس الوقت زيادة معدلات التضخم فيها بصورة اكبر وتلقى بعدد اكبر من العمل فى سوق العمالة ، فترتفع مرة اخرى معدلات البطالة واذا ما عملت الحكومات على رفع اسعار الفائدة والحد من المعروض النقدى تنجح فى تحقيق الركود الاقتصادى دون ان تنجح فى التحكم فى معدلات التضخم .

ولم تكن اقتصاديات الدول النامية بمعزل عن هذه الصدمات الاقتصادية العالمية فتأثرت بهذه الصدمات الخارجية التى انتقلت اليهـا من الدول الصناعية المتقدمة بجانب الصـدمات الداخلية الناشئة عن السياسات الحكومية الداخلية ، وحيث أن الاقتصاديات المتقدمة هى بمثابة المحرك الأساسى لعجلة الاقتصـاد العالمى والاقتصاديات النامية هى اقتصاديات تابعة ، لذلك انتقلت اليها هذه الأزمات وكلما ازدادت عـلاقات التبعية والارتباط بالاقتصاد العالمى كلما كانت درجة التأثر اكبر ، فانخفاض معدلات النمو فى الدول الصناعية المتقدمة الناشىء عن الصدمات العالمية والركود الاقتصادى الـذى صاحبها ـ ادى الى انخفاض معدل نمو الطلب على صادرات الدول النامية بشكل عام ، والسلع المصنعة بشكل خاص بالاضافة الى ذلك فان الاجراءات الحمائية التى فرضتها الدول الصناعية على وارداتها من الدول غير البترولية ادى الى تدهور معدل التبادل التجارى وشروط التجارة بين كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وقد زاد عجز الموازين الجارية للمجموعة الأخيرة وبالتالى زادت الديون الخارجية وعبئهـا .

ولتحليل العلاقة بين معدلات نمو الناتج القومى فى الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يمكن مقارنة العلاقات بين المجموعتين ، ويصور لنا الجدول رقم (١) بعد هذه العلاقات ويمكن الخروج منه بالاستنتجات الآتية :

١ ـ هناك انخفاض ملحوظ فى معدل النمو الحقيقى للدول الصناعية فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٢ مقارنا بالفترة السابقة ٦٨ ـ ١٩٧٢ .

جدول رقم (١)

معدلات النمو للدول الصناعية والنامية
٦٨ ـ ١٩٧٢ الى ٧٣ ـ ١٩٨٠

(متوسط معدل التغير السنوى)

	١٩٧٢-٦٨	١٩٨٠-٧٣
معدل النمو الحقيقى :		
ـ الناتج القومى الإجمالى للدول الصناعية	٤,٥	٣,١
ـ إجمالى واردات الدول الصناعية	٩,٩	٤,٢
ـ واردات الدول الصناعية من الدول النامية غير البترولية	٧,٧	٥,٦
ـ إجمالى صادرات الدول النامية غير البترولية	٩,٣	٧,٢
ـ الناتج القومى الإجمالى للدول النامية غير البترولية (عدا الصين)	٥,٨	٥,٢
مجموعات فرعية (ناتج قومى إجمالى) :		
ـ دول مصدرة صافية للبترول	٦,-	٦,٥
ـ مصدرون رئيسيون لسلع مصنعة	٨,١	٥,٨
ـ منخفضة الدخل	٣,٤	٣,٧
ـ الدول الأخرى المستوردة صافية للبترول	٥,٥	٤,٥
حسب الأقاليم :		
ـ أفريقيا	٥,-	٣,٦
ـ آسيا	٤,٦	٥,٤
ـ أوربا	٦,١	٤,٧
ـ الشرق الأوسط	٧,٤	٥,١
ـ باقى الدول الغربية	٧,٢	٥,٨
ـ شروط التجارة بالدول النامية غير البترولية	١,٣	١,٢
ـ القوة الشرائية لصادرات الدول النامية غير البترولية	٧,٩	٦,-
ـ إجمالى واردات الدول النامية غير البترولية	٧,٨	٦,٥

المصدر :

— IMF, World Economic Outlook, 1981.
— IMF, Directories of Trade. Various Issues.

٢ ــ ان انخفاض معدل النمو فى الدول الصناعية ادى الى انخفاض معدل نمو طلبها على الواردات من جميع المصادر ، بما فى ذلك الدول النامية غير البترولية ولا يمكن ارجاع انخفاض نمـــو معدل نمو الطلب على واردات الدول الصناعية الى بطء معدل النمـــو فقط ، ولكن تكاتفت معه السياسات التجارية الحمائية التى اتبعتها هذه الدول .

٣ ــ ويمكن ان نكتشف من الجدول التنوع الكبير داخل مجموعة الدول النامية غير البترولية سواء اخذنا التحليل على اساس مجموعات دخلية تحليلية او وفقا للمناطق الجغرافية ، فدرجات التاثر او الاستجابة للركود فى الدول المتقدمة لم يكن متماثلا فى مجموعات الدول النامية ، فالدول النامية حديثة التصنيع انخفض فيها معدل صادراتها من السلع المصنعة كما ان الدول الآسيوية حققت معدلات نمو عالية نسبيا رغم الظروف غير المواتية ، وافريقيا انخفض فيها معدل النمو .

٤ ــ نلاحظ ايضا تدهور معدلات التبادل وبالتالى انخفاض القوة الشرائية لصادرات الدول النامية غير البترولية بشكل ملحوظ .

وبشكل عام يمكن القول بان « الدول الصناعية تعتبر الآلة المحـــركة للنمو الاقتصادى وقد تباطأت الآلة فى ادائها منذ ١٩٧٣ وتكاد تكون قد توقفت عام ١٩٨١ ، وليس من المتوقع ان تعـــاود سرعتهـــا التى كانت عليهـــا فى الســـتينات »(١) .

من ناحية اخرى فان حجم المديونية الخارجية للدول النـــامية زاد بشكل كبير فقد تضاعفت الديون حوالى خمس مرات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ واعباء خدمة الدين ست مرات خلال نفس الفترة (جدول ٢) ، وارتفعت فيهـــا نسبة الدين طويل الأجل لصادرات السلع والخدمات ، والى اجمالى الناتج المحلى ، من ٦ر١٦٪ من اجمالى الناتج المحلى فى ١٩٧٣ الى ٢ر٢٥٪ فى ١٩٨٢ .

وقد كانت المديونيات الخارجية للدول النامية غير النفطية مثـــار كثير من الجدل والقلق فى السنوات الأخيرة ، وذلك بما لها من آثار انكماشية : وقد اثار ا.و كلاوزون رئيس البنك الدولى فى خطاب له امام الأمم المتحدة الآثار الخطيرة لعبء الدين فى ظروف اليوم الانكماشية قائلا :

« ان بلدانا كانت تستطيع ان تدبر ديونها بيسر طالما كانت التجارة تتسع لتواجه الآن صعوبات فى دفع ديونها ، ويبدو ان البنوك التجـــارية

(١) Lewis W. Arthur, «The Slowing Down o fthe Engine of Growth», American Economic Review, vol. 70 (Sep. 1980) pp. 55 - 64.

جدول رقم (٢ أ)

ديون البلاد النامية (العام والخاص)

	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
مجموع الدين	١٠٩,٤	١٦١,٩	١٩٥,٥	٢٤٠,١	٢٩٨,٨	٣٥٢,٤	٤٠٤,٨	٤٦٢,١	٥٢٩,٠
مجموع خدمة الدين	١٦,٠	٢٣,	٢٦,١	٣٣,١	٤٧,٩	٦٢,٣	٧٠,٤	ـ٨٣,	ـ٩٥,
بلدان أفريقية منخفضة الدخل	,٤	,٥	,٥	,٦	,٧	,٨	١,١	١,٢	
بلدان آسيا منخفضة الدخل	ـ١,	١,٣	١١,٣	١١,٤	٢١,٦	٣١,٨	٤١,٩	٤١,٩	
البلدان متوسطة الدخل :									
المستوردة للنفط	٩,٧	ـ١٤,	١٥,٤	١٨,٨	٢٧,٩	٣٤,٦	٤٠,٨	٤٩,٨	
البلدان المصدرة للنفط	٤,٩	٧,١	٨,٩	١٢,٤	١٧,٧	٢٤,٩	٢٦,٧	٣٥,٨	

المصدر : البنك الدولى : جداول الدين الخارجى .

١ ـ تقديرات .

جدول ٢ ب نسب الدين طويل الأجل
فى الدول النامية غير النفطيـــة

	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
نسبة الدين طويل الأجل إلى صادرات السلع والخدمات (١)	٨٨,٧	٩٧,٧	١٠٢,٦	١٠٤,٩	١١١,٢	١٠١,٩	٩٢,٩	١٠٣,٢	١٠٩,١
نسبة الدين طويل الأجل إلى إجمالى الناتج المحلى	١٦,٩	١٨,٣	٢٠,٥	٢٢,١	٢٣,٧	٢٢,٧	٢١,٨	٢٤,٣	٢٥,٢
نسبة خدمة الدين	١٤	١٤	١٣,٩	١٤	١٧,٣	١٨,١	١٦,٣	٢١	٢٢,٣

المصدر : صندوق النقد الدولى : البحث المخصص رقم٩ ، آفاق العالم للعالم الاقتصـــادى ١٩٨٢ الجدولان ٣١ ،

ملاحظات :

١ ــ نسبة الدين فى نهاية العام المشـــار اليـــه الى الصادرات او اجمالى الناتج المحلى فى ذلك العام .

٢ ــ أقساط الفوائد أو الاستهلاك او كلاهما معا كنسبة من صادرات السلع والخدمات (نقلا عن الدين الخارجى مشكلة ثمرة التمويل والتنمية .

مارس ١٩٨٣ ص ٢٣ المجلد ٢٠ رقم (١) .

تستجيب لذلك بتضييق الائتمان(٢) ، وكان هذا الوضع ــ مصحوبا بركود التجارة وانخفاض المساعدة مثار القلق ، ولم يعد نسيج التعاون الدولى قادرا على تحمل مؤثرات الركود الاقتصادى الطويل .

من ناحية ثالثة كانت أزمة الطاقة منذ ١٩٧٣ مصدرا لهزات اقتصادية اخرى تكرر حدوثها عامى ٧٩ ــ ١٩٨٠ . وهكذا تتشابك خطوط مصادر الأزمات أو الصدمات الاقتصادية الخارجية التى تعرضت لها الدول النامية ، وهى مناخ التجارة العالمية آفاق تدفقات رؤوس الأموال والدين الخارجى ، والطاقة ، وهذه المسائل مترابطة فيما بينها ، فحرية التجارة الدولية تؤدى الى تحسين آفاق التصدير والنمو فى البلاد النامية ، وهذه بدورها ترفع القدرة على خدمة الدين ، وتساعد على دعم هيكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية ، كما أن ارتفاع اسعار البترول يؤدى الى تدهور موازين المدفوعات فى الدول المستوردة له ، فتتبع الدول الصناعية سياسات انكماشية تعمل على ابطاء معدل النمو فيها وفى البلاد النامية التى تعتمد عليها كسوق لصادراتها ، فضلا عن ذلك فان للبلاد النامية والصناعية مصالح متبادلة وقوية الأجل الطويل فى هذه المجالات الثلاثة مما يقتضى ضرورة توافر سياسات مدروسة لتحقيق هذه المصالح فى الأجل الطويل .

قياس آثار الصدمات الاقتصادية الخارجية :

يتبلور اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على موازين مدفوعات الدول النامية ، وبالتالى اللجوء الى مصادر خارجية للحصول على تمويل اضافى وهذا التمويل الخارجى يمثل فجوة التمويل الاضافى اللازم لها ، ولتحليل اثر المؤثرات الخارجية على موازين المدفوعات ــ على شكل تدهور معدلات التبادل وانخفاض معدل العالمى على صادرات الدول النامية حديثة التصنيع ، فانه يمكن قياسها وتقديرها بافتراض الموقف الذى كان من الممكن حدوثه فى حالة عدم وجود تلك الصدمات أو المؤثرات الخارجية.

وقد أعدت بعض النماذج لهذا الغرض ، وقد استخدم بالاسا النموذج التالى لتحليل وقياس الآثار بين فترتين زمنيتين :

$$(R_1-R_1^t) + (x_1-x_1^h) + (M_1^h-M_1) + (M_1^t-M_1^h)\ 1\ (Po_1^m M_1 - Po_1^x x_1) + (x_1^t-x_1^h) + (M_1^t-M_o)-(x_1^t-x_0)-(S_1-S_0)-(R_1^t-R_0)$$

حيث M و X تشيران الى الواردات والصادرات مقومة بسعر سنة الأساس (٢٥) ، Po_1^m ، Po_1^x تمثل النسبة المئوية للتغير فى الواردات والصادرات بين السنتين 0 و (١) ، S و R تشيران الى ميزان الخدمات غير العاملية والتحويلات الخاصة لفجوة الموارد على التوالى مقدمة بالأسعار الجارية ، اضافة للواردات والصادرات تعنى الواردات والصادرات الافتراضية بدون حدوث الصدمات و t تشير الى الاتجاه العام قبل الصدمات أى بقاء الاتجاه العام للصادرات أو الواردات كان يسير بنفس النظام فى سنة الأساس .

(٢) نقلا عن « الدين الخارجى ــ المشكلة المستمرة » مجلة التمويل والتنمية مارس ١٩٨٣ ص ٢٢

جدول رقم (٣)
أثر الصدمات الخارجية على موازين مدفوعات الدول النامية
متوسط ١٩٧٤ ــ ١٩٧٨

مليون دولار

	الصدمات الخارجية			سياسات الاستجابة			
	أثر معدلات التبادل	أثر حجم الصادرات	معا	تمويل خارجي إضافي	زيادة حصة الصادرات	إحلال الواردات	أثر خفض معدل نمو الناتج المحلي	معا
١ ــ الأرجنتين	٦١	٣٢	٩٤	١٩٥-	٨٩-	٢٦٢	١٥	٩٤
٢ ــ البرازيل	٢٣٧٣	٥٢٣	٢٨٩٧	٧٩١	٤٤٢	١٩٤١	٢٧٨-	٢٨٩٧
٣ ــ شيلي	٥٦٩	٧٦	٧٣٥	٤٣-	٣٩٧	١٥٤	٢٢٧	٧٣٥
٤ ــ كولومبيا	٢٣١-	١٣٦	٩٥-	٦٢	١٨-	١٣٢-	٦-	٩٥-
٥ ــ المكسيك	٤٤٧	٣٥٧	٧٠٥	١٤٤٢	١٩٨-	٧١٩-	١٧٨	٧٠٥
٦ ــ أورجواى	١٧٢	٢٠	١٩٣	١٣٧	٧٠	٧	٢٠-	١٩٣
٧ ــ الهند	١٠٥٢	٤٢٩	١٤٨٢	١٩٩٢	٢٨٩-	١٩٧-	٢٥-	١٤٨٢
٨ ــ إسرائيل	٩٥٠	٢١٥	١١٦٥	٦٦٤	٢٣٤٠	١٧٧	٥٥٨	١١٦٥
٩ ــ يوغسلافيا	٢٠٠٩	٦٤٦	٢٦٦٥	١٦٨٦	٢٥٩-	٤٨٦	٧٤٢	٢٦٥٥
١٠ ــ كوريا	١٣١٨	٤٥١	١٧٦٩	١٦٣٠-	١٥٧٥	٢٣٩١	٥٦٧-	١٧٦٩
١١ ــ سنغافورة	٧٢٤	٢٨٤	١٠٠٨	٦٨٢	٢٢٧	٤٣٢-	٥٣٢	١٠٠٨
١٢ ــ تايوان	٣٦٢	٥٢٢	٨٨٥	٦٧٣-	٩٢	٣٠٩٠	١١٥٧	٨٨٥

١٣- مصر	١٠٨٥	١٩٦	١٢٥١	١١٢١	-٢٣٩	-١٩٦٦	١٢٥١	١٢٥١
١٤- المغرب	٣٦٤	١٠٢	٤٩٦	٩٨٠	-١٠٠	-٢٨١	٤٩٦	٤٩٦
١٥- تونس	١٧٩	٩٥	٢٧٤	٥١١	٤٦	-٢٣٠	-٤٩	٢٧٤
١٦- كينيا	١٩٣	٤٩	٢٤٢	١٠٨	-٣٢	١٤٥	٢٢	٢٤٧
١٧- تايلاند	٥٨١	٦٣	٦٤٤	٧٠	٢٧٣	٢٧٥	٢٥	٦٤٤
١٨- الفلبين	٩٤٠	٢٦٤	١٢٠٧	١٣٥٩	٨١	-١٧٧	-٥٧	١٢٠٧
١٩- جامايكا	١٢٢	١٣٢	٢٤٥	-٢٥	-٨٢	١٤٩	٢١٩	٢٤٥
٢٠- بيرو	٢٥٢	١٦٩	٤٢١	٦٦٥	-٧٧	-١٨٧	٢٠	٤٢١
٢١- تنزانيا	١٧١	٤٢	٢١٢	١٥١	-٩٨	١٤٣	١٩	٢١٢
٢٢- أندونيسيا	-٣٩٨٧	٤٦٩	-٣٥١٨	-٣٣٢٦	٥٨٦	-٦٩٦	-٨٤	-٣٥١٨
٢٣- ساحل العاج	٢٤	١٤٥	-١٩٥	-٢٥٨	١٦٥	-١٠٧	٥	-١٩٥
٢٤- نيجيريا	-٤٠٥٢	٥٩٨	-٣٤٥٥	١٠٢٩	١٧٣	٢٢٠٤	-٥	-٣٤٥٥

المصدر :

1) Beta Balassa, «The Newly Industrializing Developing Countries After the Oil Grisis» World Bank Working paper No. 437, Oct. 1980 P. 17 a.

«The Policy Experience of Twelve Less-Developed Countries.

2) ——— «World Bank Working Paper No. 449 April, 1981 P. 17 a.

وهذا النموذج ــ انظر الملحق تفصيلا ــ يحاول مقارنة الاتجـاهات الافتراضية والقيم الاتجاهية لصادرات وواردات الدول ومقارنتها بالفعلية فى محاولة للتوصل الى تقدير كمى لقياس أثر الصدمات الخارجية .

ويبين الجدول رقم (٣) نتائج موجزة لتلك القياسات من حيث اثرها على موازين المدفوعات فى ٢٤ دولة نامية .

ومن الواضح ان المصدر الاساسى للصدمات الخارجية يكمن فى تدهور شروط ومعدلات التبادل التجارى الدولى الذى هو فى غـير صـالح معظم الدول النامية ، وان كانت بعض هذه الدول قد تحسنت اوضاعها الاقتصادية رغم هذه الصدمات الا ان الاغلبية تاثرت اقتصادياتها بشكل ملموس وادى الى انخفاض معدلات النمو كما رأينا فى الجدول (١) من ٨ر٥٪ الى ٢ر٥٪ فيما بين ٦٨ ــ ١٩٧٢ الى ٧٣ ــ ١٩٨٠ . كما انخفض معدل النمو السنوى بصادرات الدول الفعلية البترولية من ٣ر٩٪ الى ٢ر٧٪ فى نفس الفترة .

من ناحية ثانية يمكن قياس الآثار المباشرة وغـير المباشرة لانخفـاض معدل النمو فى الدول الصناعية على الدول النامية ، وقد انعكست هذه الآثار على واردات الدول النامية حديثة التصنيع بالهبوط ، ويعتقد بعض الكتاب ان التغيرات التى طرات على انماط الانتـاج والطلب فى الدول المتقـدمة وهبوط نمو الانتـاجية وتصور القدرة على كبح جمـاح التضخم وارتفـاع تكاليف تنمية مصـادر الطاقة البديلة لابد أن يؤدى الى خفض معـدل النمو الاقتصادى فى هذه البلاد فى العقدين القادمين(٤) .

ان هنـاك على الاقل ٤ قنوات يمكن ان يؤثر من خلالها معـدل نمو الدخل فى الدول الصناعية على نمو وارداتها الاجمالية ، اثنان منها مباشران، والآخران غير مباشرين ، فمعدل نمو الدخل فى الدول الصـناعية محـدد المباشرة فتاتى من خـلال تاثير نمو الناتج الحقيقى على بعض المتغيرات المبـاشرة فتاتى من خـلال تاثير نمو الناتج الحقيقى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل البطالة والتضخم فى الدول الصناعية قبل ان يؤثر فى وارداتهـا .

---

(٣) Bela Balassa, «The Newly-Industrializing Developing contries After the Oil Crisis», World Bank Working Paper No. 437 Oct. 1980, pp. 8 - 11.

«The Policy Experience of Twelve Less-Developed Countries 1973 - 1978», World Bank Working Paper No. 449, April 81.

(٤) شاهد جليد بركى « آفاق المستقبل أمام العالم النامى » مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨١ ص ٢٠ ــ ٢٤

(أ) الآثـــار المبـــاشرة :

« فى غياب التغير فى الأسعار النسبية للواردات والقيود غير السعرية على التجارة فان حجم الواردات التى تطلبها الدول الصـــناعية يمـــكن ان يرتبط بمستوى الدخل الحقيقى فى هذه الدول وبناء على ذلك فان الانخفاض فى معـــدل النمو الحقيقى للدخـــل يترجـــم الى انخفـــاض فى معـــدل نمو الواردات »(٥) .

ولقياس هذه العلاقة يمكن تحليل مرونة الطلب الدخلية على الواردات وتطورها خلال فترة زمنية معينة ، واثر هذه المرونة على العلاقة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة ، ويعرض لنـــا الجدول رقم (٤) مرونة الدخل الضمنية لاجمالى واردات الدول الصناعية فى الفترة ٦٨ ـــ ١٩٨٠ . ويمكن الوصول الى النتائج الآتيـــة :

١ ـــ هناك اتفاق عـــام على ان مرونة الطلب الدخلية للواردات اكبر من الوحدة ، وتتراوح بين ٢٥ر١ ـــ ٢٥ر٢ ، وهذا يعنى ان اى انخفـــاض فى معدل نمو الدخل الحقيقى للدول الصناعية يستتبعه انخفـــاض فى حجم وارداتهـــا .

٢ ـــ حينمـــا انخفض الدخـــل الحقيقى بمقـــدار ٦ر عـــام ١٩٧٥ انخفضت نسبة الواردات بمعدل ٨٪ ، وفى عام ١٩٨٠ ارتفع الدخل بمقدار ٢ر١٪ فزادت نسبة الواردات ٤ر٢٪ ، وهاتان السنتان تتميزان بتقلبات حادة ، وهذا يعنى ان معامل المرونة الدخلية للواردات يرتفع بشـــكل حاد فى فترات التقلبات عنها فى حالة الاتجاه العام لنمو الدخل الحقيقى .

٣ ـــ هناك فترة ابطاء يتم خلالها تحقيق الآثار ، ويمكن مقارنة فترات الابطاء التى تحدثها التغيرات فى الدخل على الواردات والتغيرات السعرية على حجـــم الواردات ، وتشير الدلائل الى ان فترة الابطـــاء الناشئة عن التغير فى اسعار الواردات ، ففى الحالة الأولى تستغرق فترةالابطـــاء من ٣ ـــ ٦ شهور ، بينما فى الحالة الثانية يتحقق نصف الأثر خـــلال عـــام ، والنصف البـــاقى من عامين الى ثلاثة(٦) وهـــذا يعنى ان التغير فى حجـــم واردات الدول الصناعية يكون متأثرا بشـــكل كبير بالتقلبات الاقتصـــادية الدورية فى الدخل طالما ان الدراسة عن عام واحد .

---

(٥) Marris Goldstein & Mohsen S. Khan, «Effects of Slowadown Countries», IMF Occosional Paper No. 12, August 1982 pp. 5.

(٦) Artus, Jaques R., and John H. Young, «Fixed and Flexible Excange Rates : A Renewal of the Debate», IMF Staff Papers, vol. 26 Dec. 1979 pp. 654 - 98.

and Goldstein, Morris and Mohsin S. Khan, «Income and Price Effects in Foreign Trade», in Ronald Johens and Peter Kemen (ed) Handbook of International Economics North-Holland Publishing co.

٤ ــ اذا علمنا ان المرونة السعرية للطلب على الواردات من السلع المصنعة اعلان الســلع غير المصنعة فان هذا يعنى ان الدول النامية التى تزيد فيها الصادرات من السلع المصنعة ــ وهو الاتجــاه الذى تحــاول تطبيقه كثير من الدول النامية ــ تكون عرضة اكثر للصــدمات الخــارجية عن تلك الدول النامية التى تنخفض فيها نسبة الصادرات من السلع الغير مصــنفة .

٥ ــ يشير التحــليل الى ان مرونة الطلب الدخليــة لواردات الدول الصناعية تتجه للانخفاض ، وذلك رغم ارتفاعهــا فى الفترة ٦٨ ــ ١٩٧٢ عما كانت عليــه فى الفترة ٦٢ ــ ١٩٦٧ ، وقــد كانت المرونة فى الفترات المختلفة كالآتى (مرونة الطلب الدخلية الضمنية للواردات الكلية) :

١٩٦٢ ــ ١٩٦٧	١ر٨
٦٨ ــ ١٩٧٢	٢ر٢
٧٣ ــ ١٩٨٠	١ر٦ (بعد استبعاد ٧٥ ، ٨٠) .

وقد كان من المفروض نتيجة لاتجاه الانخفاض لمرونة الطلب الدخلية للواردات ان ينخفض نسبتها الى الدخل القومى ، ورغم ذلك نجد ان نسبة الواردات الاسمية الى الناتج الاجمالى GOP كانت ٩ر١٢٪ عام ١٩٧٣ ثم ارتفعت الى ٥ر١٨٪ عام ١٩٨٠ ، ولكن تفسير ذلك يرجع الى العوامل الســعرية اساسا وليس الى حجــم الواردات ، فباســتخدام الواردات الحقيقية والناتج الحقيقى تصبح النسبة ٧ر١٧٪ عام ١٩٧٣ مقابل ٩ر١٧٪ عــام ١٩٨٠ اى ان الزيادة ٢ر٪ فقط .

جـــدول رقم (٤)
المرونات الدخلية الضمنية للواردات الاجمالية
للدول الصـــناعية ٦٨ — ١٩٨٠

(معدل تغير سنوى ق المتوسط)

	متوسط ٦٨-٧٢	٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	متوسط ٧٣-٨٠
حجم الواردات	٩,٩	١٢,٢	٠,٣	(٨,٠)	١٤,٤	٣,١	٥,٤	٨,٤	(٢,٤)	٤,٢
الناتج القـــومى الحقيقى	٤,٥	٦,٣	٠,٧	(٠,٦)	٥,٢	٣,٩	٤,٠	٣,٧	١,٢	٣,١(٢)
المرونة الدخلية والضمنية(١)	٢,٢	١,٩	٠,٤	١٣,٣	٢,٨	٠,٨	١,٣	٢,٣	(-٢,٠)	٢,٩
بنـــود إضـــافية :										
سعار الواردات	٤,٢	٢٢,٦	٤١,٥	٨,٧	١,٠	٩,٩	٩,٩	١٨,٥	٢٢,٧	١٦,٩
معامل تخفيض الناتج القومى	٥,٣	٧,٣	١١,٦	١١,٢	٧,٤	٧,٦	٧,٥	٧,٨	٩,٠	٨,٧
نسبة الواردات الرسميـــة إلى الناتج المحلى الإجمالى الإسمى	١١,٠(٣)	١٢,٩	١٦,٥	١٤,٧	١٥,٧	١٥,٨	١٥,٢	١٧,١	١٨,٥	١٥,٨
نسبة الـــواردات الحقيقيـــة إلى الناتج المحلى الإجمالى الحقيـــقى	١٥,٩(٣)	١٧,٧	١٧,٦	١٦,٢	١٧,٧	١٧,٦	١٧,٨	١٨,٥	١٧,٩	١٧,٦

ملاحظـــات ١ – نسبة التغير فى حجم الواردات إلى التغير فى الدخل القومى الحقيقى .
٢ – تم استبعاد ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ٣ – عن عام ١٩٧٠ .

المصـــدر :

— IMF Interfinancial Statistics,

— IMF World Economic Outlook, 1981.

(ب) الآثـار غير المبـاشرة :

ان انخفاض معدل النمو فى الدول الصناعية عادة ما يصاحبه ارتفاع فى معدلات البطالة ، فاذا كانت البطالة مرتفعة فى القطاعـات المحلية التى لهـا واردات تنافسـها سوف يؤدى الى فرض قيود حمـائية على تلك الواردات ، ولقد كانت اكثر السلع المصـنعة تأثرا بتلك السياسات هى الملابس والمنسوجات والأحذية والصلب والسلع الكهربائية المعمرة المنزلية، وكذلك صناعة البتروكيماويات والسـيارات ، الا أن تقييم الأثر النهـائى لهذه السياسات يصعب تحديده وعزله عن بقية الآثار الأخرى .

وهكذا نجد أنه على حين يستخدم النموذج الأول الاتجاهات الافتراضية على افتراض عدم حدوث تلك الصدمات وقيـاس الآثار بالفجوة التمويلية الفعلية والافتراضية ، فان الاسـلوب الثـانى يعتمد على مرونات الطلب الدخلية للواردات من الدول النامية ، ولا شك أن لـكل طريقة اسلوبهـا وافتراضاتها والمحصلة النهائية هى تزايد فجوة الموارد المالية الأجنبية .

سياسات التكيف فى الدول النامية :

تعددت السياسات والأساليب التى اتبعتها الدول الناميـة للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية على اقتصادياتها وموازين مدفوعاتها وقد كانت الاختيـارات المتاحة للتخفيف من اثر عجز موازين المدفوعات الاختيـارية الآتيـة(٧) :

(أ) ابطاء معـدل النمو والـذى يؤدى الى انخفـاض الطلب على الواردات .

(ب) توجيه الانتاج نحو زيادة الصادرات واحلال الواردات ويمـكن استخدام الافتراض الخارجى لتوفير موارد استثمارية للدول .

(جـ) المساعدة فى احداث هذا التكيف الهيكلى .

(د) تأجيل ادخال هذه التعديلات .

ولقد استخدمت هذه الميكانيزمات الأربعة بعد عام ١٩٧٣ ، ورغم هذا انخفض معـدل النمو للدول النامية ككل بشكل حاد من ٥ر٨٪ الى ٦ر٣٪ وان كان التدهور فى الدول الصناعية أكبر من ٥ر١٪ الى ٤ر٢٪ .

---

(٧) World Bank, «World Development Report 1982», Oxford University press 1982, pp. 7.

جـدول رقم (٥)
Adjustment Policies
سياسات التـكيف

الـدول	التجـارة	الطـاقة	التدفقات الرأسمالية
(أ) دول نامية مستوردة للبـترول	الزيادة والتوسع فى الصادرات شاملة تنويع الصادرات الزراعية وتوفير الحوافز المناسبة للمصدرين . إحلال الواردات بما يتوافق مع الأسعار العالمية .	زيادة الأسعار المحلية لتشجيع إنتاج وحفظ الطاقة . التوسع المعروض من الطاقة .	الاقتراض لتغطية عجز مـيزان المدفوعات والاستثمار من أجل التغيرات الطبيعية .
(ب) دول مصدرة للبـترول ولديها فوائض بترولية رأسمالية .	التوسع فى الواردات خصوصاً من الدول النامية .	دعم المساعدات للدول النـامية لإنتـاج الطـاقة .	تزايد المساعدات للدول الفقيرة تزايد الاقتراض المبـاشر والاستثمار فى الدول النامية .
(ج) الدول الصناعية	التوسع فى الواردات من الدول النامية . تجنب الحماية وإجراء تعديلات إيجابية للتوسع فى التجارة .	الحفـاظ عـلى الطـاقة التحول نحـو بدائل الطـاقة دعم المساعدات للدول النامية لإنتـاج الطـاقة .	زيادة المساعدات للـدول الفقيرة دعم تدوير الفوائض .
(د) دوليـة	إجراءات لتحسين الشروط وعائدات الدول الفقيرة من التجارة العالمية .	المؤسـسـات العـالمية الدوليـة تعمل على مساعدة الدول النامية لإنتـاج الطـاقة .	تخصص الدراسات المالية الدولية لمساعدات الدول الأكثر فقراً ودعم تدوير الفوائض .

المصدر :
IMF, world Development Report 1981.
نقلا عن مجـلة :
Finance & Development Sep. 1981.

لذلك فقد كان من الضرورى اعادة تشخيص تلك الميكانيزمات والسياسات ، ولما كانت الأزمة عامة وشاملة ، لذلك فان جهود الخروج منها والتخفيف من آثارها يتطلب تكاتف الجهود على المستوى الدولى لاستعادة مستوى النشاط الاقتصادى العالمى مرة اخرى ، وان كان من المستبعد العودة الى معدلات النمو فى الستينات وفى محاولة لتحديد الأدوار والمجالات فى السياسات التى يمكن اتباعها ، استعرض صندوق النقد الدولى فى تقديره عن عام ١٩٨١ السياسات التجارية والاقتصادية على المستويات والمجالات المختلفة ويبين لنا الجدول (٥) سياسات التكيف ودور كل من الدول النامية المستوردة للبترول ، والمصدرة له ، والدول الصناعية ، والجهود الدولية للخروج من الأزمة وامتصاص اثر تلك الصدمات.

وتعتمد سياسة التكيف على المحاور الآتية :

١ ــ سياسة التوسع فى الصادرات واحلال الواردات .

٢ ــ التوسع فى الاقتراض الخارجى والاستثمار .

٣ ــ تحسين احوال التجارة الخارجية والحد من القيود والاجراءات الحمائية .

٤ ــ ادارة برامج استخدام واستغلال واستكشاف الطاقة بصورة تساعد على زيادة المعروض واستقرار الأسعار ، وبجانب استكشاف البدائل الأرخص .

٥ ــ تزايد المعوقات الدولية ومن الدول ذات الفائض البترولى ــ وان كان التدهور النسبى فى الأسواق البترولية كان له اثر سلبى هو الآخر على الدول البترولية .

٦ ــ ادارة برامج الاقتراض الخارجى بما يخفف من اعباء الدين وخدمته من خلال اعادة جدولة الديون والسماح بفترات اطول للسداد وخفض معدلات الفائدة .

ولقد كانت هناك بعض الصعوبات فى بداية اتباع سياسات التكيف، ولم تستجب الاقتصاديات النامية او الصناعية على حد سواء لسياسات التكيف وامتصاص الصدمات بشكل سريع وفى وقت قصير للأسباب الآتية(٨) :

(١) تركز الصدمات بشكل جاد وعنيف خلال فترة اقل من ١٠ سنوات.

---

(٨) شاهد جاليد ــ مرجع سابق .

(ب) برغم النجاح النسبى للتكيف فى مواجهة تلك الصدمات فى أوائل السبعينات ، الا ان الدول النامية لم تكن تملك المرونة الاقتصادية او القدرة على استعادة نشاطها .

(جـ) تزايد الحاجة الى المساعدات الخارجية وكان ذلك يتحقق بشروط مرتفعة مما ادى الى ارتفاع اسعار الفائدة .

(د) الافتقار الى الاحتياطيات المالية اللازمة لمواجهة ظروف العقد القادم المتوقع تفاقمها .

(هـ) ان حاجة الدول النامية للمساعدة تأتى فى موقف صعب سواء بالنسبة للدول النامية ذات الفائض البترولى او الدول الصناعية حيث يسود الضعف والوهن الاقتصاد العالمى .

ان سياسات التكيف تتطلب تجارة حرة متسعة حاسمة لتنمية العالم الثالث والتغلب على الحساسية الموجودة لدى الدول الصناعية ، ولقد اكد كلاوزن مدير البنك الدولى ودى لاوزير مدير عام صندوق النقد الدولى فى الاجتماع الوزارى لمنظمة الحاث عام ١٩٨٢ فى جينيف على ان التجارة الحرة يمكن ان تساعد فى الافلات من دورة الكساد العالمى والتضخم التى اعاقت الاقتصاد العالمى فى السنوات الأخيرة ، فالتجارة الحرة تشجع النمو ومن ثم التوظف وزيادة الدخل وتتجه فى ذات الوقت الى كبح جماح التضخم، والمنافع التى يكسبها بلد ما من التجارة اكثر من كافية لتغطية التكاليف ، كما ان سلاسة سير النظام المالى الدولى وكفاءة العملية التكيف تتوقفان على الابقاء على سياسة التجارة الحرة فالحماية تعوق عملية التكيف وتعرقل من استخدام الموارد بشكل امثل ، وتعرض للخطر كل الاستراتيجية المتجهة للخارج وتهدد آفاق الفاش الاقتصاد العالمى فى الأجل المتوسط .

ومن هنا يتبين لنا اهمية تخفيف القيود على التجارة العالمية من الدول النامية بشكل عام والواردات من السلع المصنعة منها بشكل خاص ان ذلك يمكن أن يخفف من حدة التضخم فى الدول الصناعية فبشكل عام فان القيود المفروضة على الواردات من السلع المصنعة من الدول النامية تؤدى الى تزايد حدة التضخم من ناحيتين ، الأولى ان تدعيم هذه الصناعات فى الدول الصناعية يتم بكلفة عالية حيث أن هذه المنتجات كثيفة العمل اساسا مما يرفع من تكاليف انتاجها فى الدول الصناعية ، وتحرير العمالة من هذه المجالات لمجالات أخرى يحقق توزيعا افضل للموارد ، من ناحية اخرى فان الحماية تعنى استبدال منتجات رخيصة التكلفة بمنتجات عالية التكلفة فتزيد من حدة ارتفاعات الأسعار فى الدول الصناعية .

اما بالنسبة لمجال الطاقة فان الدول النامية تستطيع تحقيق منافع كبيرة بتطبيق برامج للطاقة يكون الهدف منه رفع فاعلية استخدام الطاقة فيها ، فمن الممكن ان ينخفض استهلاكها من الطاقة بمقدار ١٥٪ عام

جـــدول رقم (٦)

الوفورات المحتملة فى استهلاك الطاقة التجارية ١٩٩٠

(مليون برميل يوميا من مـــكافىء النفط)

القطـــاع	الاستهلاك المتوقع	الـــوفـــــــــــورات من				
		سياسات التسعير	الضرائب واللوائح	التحسينات التقنية ريتروفيت	إحلال متبادل بين الوقود وفورات النقل	التخفيض الكلى
الطاقة الكهربائية (٢)	٦,٥	١,٠	(٠)	٥,٠	١,٠	٧,٠
الـــزراعـــة	١,٥	(٠)	–	١,٠	(٠)	١,٠
المنـــازل	٥,٩	٣,٠	١,٠	١,٠	٤,٠	٩,٠
النقـــل	٧,٥	١,٠	١,٠	٦,٠	٢,٠	١٠,٠
الصـــناعة	٨,٧	٢,٠	٢,٠	١١,٠	٣,٠	١٨,٠
أخـــرى	٥,٠	٨,٠	٤,٠	٢٤,٠	١,٠	١,٠
إجـــمالى	٣٠,٦	٨,٠	٤,٠	٢٤,٠	١,٠	٤٩,٠

١٩٩٠ ، وتقدر الوفورات المحتملة بحوالى ٦ر٤ مليون برميل يوميا من النفط ، وذلك كما يوضحها لنا الجدول رقم (٦) ، وهذه الوفورات تعنى خفض الواردات البترولية بما قيمته من ٢٥ ـ ٣٠ مليون دولار امريكى باسعار ١٩٨٠ .

ملاحظات :

(*) اقل من ٠٥ر٠ مليون برميل مكافىء يوميا .

١ ـ مبنية على اساس توقعات (المحالة المرتفعة) للناتج القومى الاجمالى ، وزيادة سنوية تبلغ ٣٪ فى اسعار النفط ونسبة استهلاك الطاقة الى نمو الانتاج القومى الاجمالى ١ : ٢ر١ ، ومرونة السعر لاستهلاك الطاقة قدرها ـ ٣ر٠ .

٢ ـ تشمل الطاقة المستخدمة فى عملية التوليد واستخدام المحطة والفقد فى النقل والتوزيع .

المصدر :

البنك الدولى « الطاقة فى البلدان النامية » .

اغسطس ١٩٨٠ ص ١١٠ جدول ٢٨

وتشير تجربة تطبيق سياسات التكيف خلال السبعينات الى أن الأثر المباشر كان على حجم الاستهلاك والاستثمار ، وان كانت الدول الصناعية المتقدمة لم تنجح فى الحد من الاستهلاك ، كما أن الدول الفقيرة الأقل دخلا لم يكن لديها مجال كبير للحد من استهلاك المتدنى أصلا وبين الجدول (٧) استجابة كل من الاستهلاك ـ الاستثمار ومعدل النمو للصدمات الخارجية فى الفترة ٧٠ ـ ٧٢ الى ٧٥ ـ ١٩٧٨ ، ومنه يتبين كفاءات الأثر بين مجموعات الدول المختلفة واسلوب أو نوع الاستجابة لهذه الصدمات ، فقد حققت الدول النامية نجاحات متفاوتة سواء كان ذلك بسبب تزايد الاعتماد على الاستثمارات المحلية وتحسن الانتاج الزراعى كما حدث فى كل من الصين والهند ، او تزايد تدفقات الأموال من الخارج . وفى هذه الحالة نجد أن الحاجة الى تزايد الموارد المالية الخارجية كانت تأتى بشكل أساسى بسبب حجم الاستثمار والاستهلاك المحلى اكثر مما كانت استجابة لمعدل التبادل الخارجى، ومن الطبيعى ان تزايد حجم الاستثمار يساعد على تزايد المقدرة الانتاجية وتزايد الانتاج سواء الموجة للتصدير أو للاحلال محل الواردات .

ولقد كانت بلاد الدخل المتوسط فى شرق آسيا افضل من غيرها حيث نجحت فى تخفيض وارداتها وزيادة صادراتها من السلع المصنعة واحتفظت

بالتالى بمعدلات نمو عالية بشكل غير عادى فى ظل الظروف الاقتصـادية العالمية غير المواتية ، ويرجع اساسا الى ان مجموعة كبيرة من هذه الدول (منها سنغافورة ــ تايلاند ــ الفلبين كوريا ــ تايوان ....) اعتمدت على صادرتها من السلع الصناعية ، وهذا القطاع هو اكثر القطاعات دينامية فى اقتصاديات الدول النامية .

ولقد اختلفت درجة الاستجابة والتكيف وفقـا للاســتراتيجيـة التصنيع والتنمية فبعض الدول اعتمدت استراتيجية ذات توجه خـارجى وتعتمد على اعطاء حوافز للمبيعات سواء فى الأسواق المحلية او الخارجية، وبعض الدول على النقيض من ذلك تعتمد على استراتيجية موجهة للداخل، والبعض الثالث استراتيجية احلال محل الواردات والمجموعة الاخيرة تراخت فيها جهود التصنيع والقيمة نسبيا بعد ان كانت تعتمد على استراتيجية ترويج الصـادرات .

*** راجع جدول رقم (٣) لمعرفة الاثر على موازين المدفوعات فى هذه الدول .

جـــدول رقم ٧
استجابة الاستهلاك والاستثمار ومعدل النمو للصدمات الخارجية
٧٠ — ١٩٧٢ الى ٧٥ — ١٩٧٨

(كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى فى ٧٢/٧)

	الأقل نمـوا	جنوب آسيا المزدحمة سكانياً	المنتجة للمواد الأولية	شبه صناعية جنوب شرق آسيا	شبه صناعية أمريكا اللاتينية	شبه صناعية أخرى	مصدرة للبترول	صناعية متقدمة (رأسمالية)
(أ) تأثير الصدمات الخارجية :								
الخسائر الناتجة عن التغير النسبى للأسعار .	١و٥	١و٥	٠و٤	١و٨	صفر	١و٨	٢٠و٢	١و٧
١ — أثر أسعار الاستثمارات	٠و٦	٢و٤	٠و٨	٠و٤	٠و٣	١و١	٤و٥	٠و٩
٢ — أثر أسعار الاستهلاك	٠و٤	١و٤	٠و٤	١و٤	٠و٣	٠و٧	١٦و٢	٠و٨
(ب) أسلوب التكيف :								
انخفاض فى القدرة الاستيعابية	٤و١	١و٣	٢و٣	٣و٢	٠و٢	١و٢	٢٤و٨	١و٢
انخفاض فى نصيب الاستثمارات الحقيقية .	٠و٣	١و٥	٢و٥	٤و٥	١و٨	١و٢	١٣و٦	٢و٦
انخفاض نصيب الاستهلاك الحقيق	٤و٤	٢و٤	٠و٣	٧و٩	٢و٥	صفر	١١و٢	١و٤
التوقعات الرأسمالية الإضافية الحقيقية من الخارج (١)	٥و٥	٠و٨	٢و٨	٠و٤	صفر	٣و٤	٤و٦	٠و٥
التغير فى العجـز الخـارجى نتيجة التغير فى الناتج المحل	٠و٤	٠و٥	٠و١	٢و٥	٠و٢	٠و٤	صفر	صفر
نمو نصيب الفرد من الناتج المحل الإجمالى ٧٠/١٩٧٩ .	٠و٦	١و٥	٢و٧	٦و١	٤و٢	٣و٢	٣و٥	٢و٣

المصـــدر :

World Bank, «World Development Report 1982» pp. 9 Table 2 - 3

ملاحظات على الجدول :

١ ــ هذا السطر يعكس تاثير العجز الخارجى على النـاتج المحلى الاجمالى مقاسا بالدولار فى ٧٠ ــ ١٩٧٢ وهو يتضمن بذلك كلا من النمـو المحلى الحقيقى وتغيرات اسعار الصرف الحقيقية .

ويمكن تفسير الجدول كالآتى :

●● الخسائر فى الدخل القومى تنشأ من تركات غير مواتية لأسـعار الواردات مقارنة باسعار الصادرات ، وحينما يتم قياس هذه التحـركات بالنسبة للرقم القياسى لاسعار الناتج المحلى الاجمالى يمكن ترجمتها الى زيادة فى الأرقام القياسية لاسعار الاستثمار او الاستهلاك بالنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى وتوزيع اجمالى الصدمات على المكونات المختلفة يتـأثر بالسياسات الحكومية ، وهذه المعلومات يعرضها القسم الاعلى من الجدول، ومجموعها يساوى مجموع الصدمات الخارجية التى يستلزم التكيف معها .

وقد كانت الاستجابة كالآتى :

١ ــ انخفاض الاستيعاب والذىتم توزيعهعلى الاستهلاكوالاستثمار.

٢ ــ الاقتراض الخـارجى .

٣ ــ وقف النمو عند الضرورة .

ودرجة الاعتماد النسبى على هذه السياسات يعرضه الجزء الاسفلمن الجدول ففى مجموعة دول جنوب شرق آسيا مثلا (شبه الصناعية) كانت خسائر التبادل التجارى ١ر٨ كنسبة من متوسط الناتج المحلى الاجمالى فى ٧٠ ــ ١٩٧٢ وكان وقعها على الاستهلاك ١ر٤ والاستثمار ٤ر. وقد كانت سياسات الاستجابة أو التكيف قادرة على استيعاب الخسارة وزيادة ، عن طريق خفض الانفاق الحقيقى المحلى بالنسبة الى الناتج المحلى الحقيقى ، فقد زاد نصيب الاستثمارات الحقيقية (٥ر٤) على حساب خفض نصـيب الاستهلاك الحقيقى بمعدل اكبر ٩ر٧ ، وانخفض الاعتمـاد على التدفقـات الخارجية ٤ر. وقد كانت هذه السياسات كافية لزيادة نمو الناتج المحلى والدخل بنسبة عالية .

ويشير التحليل الاتجاهى للتنمية ــ لهذه المجموعات المختلفة ــ منذ ١٩٥٠ واحداث ١٩٧٣ وما بعدها الى أن الدول التى اتبعت الاستراتيجية الأولى وقامت بتنويع اكبر لصادراتها قد زاد فيها معدل الاستثمار والادخار المحلى قد حققت معدلات نمو اسرع من غيرها ، حيث انها نجحت نسبيا فى الحصول على جزء اكبر من سوق المنتجات المصـنعة فى الدول الصناعية المتقدمة بعد ان نجحت فى احلال الواردات بمنتجات محلية ، كما توفر لبعض منها رؤوس أموال خاصة بمعدلات فائدة حقيقية منخفضة نسبيا .

اما مجموعة الدول الفقيرة والصغيرة التى تعتمد فى عائداتها على الصادرات من المواد الأولية فقد تعرضت أسعار المواد الأولية لتقلبات حادة خلال السبعينات وكانت هذه الفترة سيئة بالنسبة لهذه المجموعة ، وقد استمرت فى الاعتماد المتزايد على استيراد احتياجاتها من الوقود ، غير قادرة على زيادة قروضها كما كانت المعونة المقدمة لها منخفضة بشكل عام رغم ارتفاع نصيب الفرد من المعونة فيها ، ولم تنجح هذه الدول بشكل كبير فى تحويل هيكلها الانتاجى بشكل يجعلها اقل عرضة للصدمات الخارجية .

اما بقية المجموعات فقد تفاوتت الآثار ودرجات الاستجابة وفقا لدرجة الاعتماد على الأسواق الخارجية فى التصدير ومكونات صادراتها ، ونجاحها فى الحصول على قروض بشكل ميسر ، ودرجة اكتفائها الذاتى من الانتاج النفطى .

وبشكل عام فان الموقف العام يشير الى أن « هناك تدابير لابد من اتخاذها على الفور ، تدفقات أكبر للمعونة بشروط امتيازية للدول الفقيرة ، توفير المزيد من راس المال التجارى للبلدان متوسطة الدخل ، وذلك لتمكين هاتين المجموعتين من الدول على تمويل اوجه العجز فيها دون الحاق الضرر بالجهود التى تبذلها للتنمية ، ويتعين احداث تكيف هيكلى داخل البلدان النامية لتقليل الحاجة الى استيراد كميات ضخمة من النفط والغذاء ، وبذلك جهد أكبر لتوليد موارد اضافية للتنمية فيها .

وسوف تحتاج هذه الدول فى الأجل الطويل الى النهوض بالادارة ورفع انتاجيتها الزراعية واستخدام مواردها على نحو افضل ، وأن تولى اهمية أكبر للاستثمارات فى الموارد البشرية وخفض معدل نمو السكان ، ومن الاعمال الأخرى تشجيع البلدان النامية للصادرات وأن تعمل الدول الصناعية المتقدمة على وقف الاجراءات الحمائية بغية الاسهام فى زيادة حجم التجارة الدولية ومن ثم توفير بعض الموارد الاضافية لدول العالم الثالث(٩) » .

(٩) تقرير البنك الدولى للتنمية عام ١٩٨٠ .

ملحـــــق

نموذج بيـــلا بالاســـا فى تقدير
قيمة الصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات

ان نقطة الانطلاق هى متطابقة ميزان المدفوعات حيث :

فجوة الموارد = عجز ميزان التجارة ، خدمات غير عاملية والتحويلات الخاصة معا ويتم تمويل الفجوة بالتمويل الخارجى .

وتشير المعادلتان ١ ، ٢ الى فجوة الموارد فى السنتين صفر (الأساس)، ١ على التوالى حيث :

M_1 ، X_1 سلع الصادرات والواردات مقومة باسعار سنة الاســـاس (صفر) .

Po_1^m ، Po_1^x نسبة التغير فى اسعار الواردات واسعار الصادرات بين السنتين صفر و (١) .

S ، R تشيران الى ميزان الخدمات غير العاملية وتحويلات الأفراد .

$$R_o = M_o - X_o - S_o \qquad (١)$$

$$R_1 = M_1(1+Po_1^m) - X_1(1+Po_1^x) - S_1 \qquad (٢)$$

يطرح المعادلة ٢ من واحد واعادة ترتيب العناصر نحصل على مقدار الفجوة بين العامين صفر وواحد ، بالتغير فى أسعار الواردات والصـــادرات بالنسبة الى التغير فى حجم الواردات والصادرات فى الفترة (١) .

$$R_1 - R_o = (Po_1^m M_1 - Po_1^x x_1) + (M_1 - M_o) - (X_1 - X_o) - (S_1 - S_o) \qquad (٣)$$

ويمكن تعديل المعادلة (٣) بادخـــار اثر السياســـات الداخليـــة والخارجية ، كخطوة أولى ستدخل الصادرات الافتراضية x_1^h) التى كان يمكن الوصول اليها اذا ما استمرت الدولة محل البحث فى الاحتفاظ بنفس

نسبة صادراتها فى السوق العالمى ، والآن فان الفرق بين الصادرات الحقيقية والافتراضية $x_1 - x_1^h$ فى المعادلة (٤) يشير الى التغير فى السياسات المحلية التصديرية .

$$(R_1-R_0) + (x_1-x_1^h) = (Po_1^m M_1 - Po_1^x x_1) + (M_1-M_0) - (x_1^h-x_0)-(S_1-S_0) \quad (٤)$$

فى الخطوة التالية ندخل اثر العامل الخارجى وهو الطلب الخارجى ، فيتم تقدير القيمة الاتجاهية للصادرات بافتراض أن اتجاه الطلب العام العالمى هو نفسه الاتجاه العام السابق وان نصيب الدولة من السوق العالمى لم يتغير ، والفرق بين القيمة الاتجاهية والافتراضية ($x_1^t - x_1^h$) فى الجانب الايمن للمعادلة .

٥ ــ يمثل اثر الصدمات الخارجية الناتجة عن التغير فى الطلب العالمى على صادرات الدول .

$$(R_1-R_0) + (x_1-x_1^h) = (Po_1^m M_1 - Po_1^x x_1) + (x_1^t - x_1^h) + (x_1^t - x_1^h) + (M_1^h-M_0) - (x_1^t-x_0) - (S_1-S_0) . \quad (٥)$$

بنفس الاسلوب نحصل على الواردات الافتراضية والتى يتم احتسابها على اساس معدل نمو الدخل القومى الاجمالى للدولة بافتراض ثبات المرونة الداخلية للواردات كما هى فى سنة الاساس ، والفرق بين الواردات الافتراضية والفعلية يظهر فى الجانب الأيسر فى المعادلة (٦) ويعبر عن اثر سياسة احلال الواردات .

$$(R_1-R_0) + (x_1-x_1^h) + (M_1^h-M_1) = (Po_1^m M_1 - Po_1^x x_1) + (x_1^t - x_1^h) + (M_1^h-M_0) - (x_1^t-x_0) - (S_1-S_0). \quad (٦)$$

فيما بعد نحسب القيمة الاتجاهية للواردات بافتراض ثبات كل من المرونة الدخلية للطلب على الواردات ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى عن سنة الاساس اى دون تغير فى معدل نمو الواردات ولاستبعاد اثر تغير معدل نمو الناتج المحلى على الواردات ويظهر الفرق بين القيمة الاتجاهية والافتراضية للواردات $M_1^t - M_1^h$ فى الجانب الأيسر فى المعادلة (٧) .

$$(R_1-R_0) + (x_1-x_1^h) + (M_1^h-M_1) + M_1^t-M_1^h) = (Po_1^m M_1 - Po_1 x_1) + (x_1^t - x_1^h) + (M_1^t-M_0) - (x_1^t-x_0) - (S_1 - S_0)$$

والفرق بين القيمة الاتجاهية للواردات والصادرات مدلا بالرصيدالفعلى لتحويلات الخدمات وتحويلات الأفراد يساوى مقدار التمويل الخارجى الصافى الذى كان ضروريا فىحالة غياب الصدمات الخارجية ، والسياسات التى كانت كرد فعل لها وهنا نحصل على الفجوة الاتجاهية فى المعادلة ٨ .

$$(R_1-R_1^t) + (x_1-x_1^h) + (M_1^h-M_1) + (M_1^t-M_1^h) = (Po_1^m M_1 - Po_1^x x_1) + (x_1^t-x_1^h) + (M_1^t-M_0) - (x_1^t-x_0) - (S_1-S_0) - (R_1^t-R_0)$$

وبافتراض أن الدولة محل البحث ملتقية للسعر فان الجانب الأيمن للمعادلة (٨) يؤخذ على أنه يشير الى اثر الصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات ، ويمكن تقسيمه الى آثار معدلات التبادل ($Po_1^m M_1 - Po_1^x x_1$) حجم الصادرات $x_1^t - x_1^h$. والأول يمكن تحليله الى اثر معدل التبادل الصافى على اساس افتراض توازن التجارة فى سنة الأساس $(Po_1^m - Po_1^x) x_1$ واثر تزايد اسعار الواردات على التجارة غير المتوازنة $(M_1 - x_1) Po_1^m$

أيضا فان الجانب الأيسر للمعادلة (٨) يتضمن العناصر التى تمثل الاستجابة للصدمات الخارجية شاملة التمويل الاضافى الخارجى الصافى $(R_1 - R_1^t)$ زيادة نصيب الدولة من المصادرات العالمية $x_1 - x_1^h$ واحلال الواردات $M_1^h - M_1$ واثر تخفيض معدل نمو الدخل على واردات الدولة $(M_1^t - M_1^h)$

المصـــدر :

Bela Balassa, «The Newly - Industrializing Developing countries After the Oil Crisis».

World Bank Staff Working paper No. 437 October 1980.

حول اتجاهات التوسع والانكماش فى الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى*

للدكتور محمود عبد الفضيل
ـ أستاذ الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

كثر الحديث فى الآونة الاخيرة فى اوساط رجال الأعمال ودوائر التجار عن ان الاقتصاد المصرى قد بدأ يعانى من بعض **علامات الركود** ، وان بعض مؤشرات النشاط الاقتصادى قد اخذت تسير فى اتجاه ركودى أو نزولى . وفى مقابل ذلك تجيء تصريحات المسئولين الاقتصاديين على أعلى مستوى لتؤكد ان معظم ما يقال بهذا الصدد « لا يستند الى أساس صحيح من الحقيقة » .

وما يهمنا ابرازه فى هذا المقال هو تقديم عناصر اطار تحليلى يسمح لنا بالامساك باهم القوى والمؤثرات (الداخلية والخارجية) التى تدفع فى اتجاه التوسع والرواج المالى والتجارى ، وتلك التى تدفع فى اتجاه الركود والانكماش فى مستوى النشاط والحركة الاقتصادية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . وذلك فى ظل قراءة نقدية للوقائع ولحركة المتغيرات الاقتصادية الأساسية خلال العشر سنوات الماضية (٧٣ ـ ١٩٨٣) .

ويستدعى هذا بدوره وضوح حاد فى الرؤية **لدور العوامل الطارئة والعرضية** ، من ناحية ، ودور **القوى والاتجاهات الأساسية** الفاعلة فى الأعماق وفى المدى البعيد ، من ناحية أخرى .

ولذا فاننا سوف نحاول فى هذا المقال القاء بعض الضوء الكاشف على ما نعتقد انه اهم الدورات والتدفقات الاقتصادية الداخلية فى ارتباطاتها وتفاعلاتها الوثيقة مع عناصر الحقن والمؤثرات الخارجية ، لعله يتيسر لنا ـ نحن جمهرة الباحثين ـ حسم اى نقاش يدور حاليا ، أو قد يدور مستقبليا ، حول اتجاهات الركود والانتعاش فى الاقتصاد المصرى على اسس علمية وسليمة .

(*) يمثل هذا المقال النص المكتوب لمحاضرة القيت فى **الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء** بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٨٤ . ويود الكاتب أن يشكر بهذه المناسبة الأستاذ محمود أمين الجمل مساعد الباحث بقسم الاقتصاد بالجامعة الامريكية بالقاهرة على ما قام به من جهد طيب وموفق فى اعداد الرسوم البيانية الملحقة بهذه الدراسة .

وقبل ان ندخل فى صميم الموضوع كان لزاما علينا ان نعرج على الفكر الاقتصادى العربى القديم لكى نتلمس فى ثناياه بعض عناصر اجابة على تساؤلاتنا . وقد وجدنا فى اعمال **المقريزى** كنز ثمين من المعرفةالعلمية، التى تتجاوز بكثير اطار الزمان والمكان الذى احاط بكتابتها ، على النحو المبين فى **القسم الأول** من هذا المقال .

وفى **القسم الثانى** ، راينا ان نقوم بعملية مسح سريع ومبتسر لأهـم التفسيرات المتداولة للدورات والتقلبات الاقتصادية فى الأدب الاقتصـادى الحديث .. وذلك فى محاولة للاستدلال على بعض عناصر المنهج الذىيمكن الامساك ببعض اطرافه لفهم خصوصية ما قد يحدث لدينا من تقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى .

وقد كرسنا **القسم الثالث** من الدراسة فى محاولةاستطلاعية ـ تعتبر الأولى من نوعها ـ لفهم الدورات الاقتصادية الداخلية فى ترابطاتهـا وتفاعلاتها مع **عناصر الحقن والمؤثرات الخارجية** ، اذ يتم الترابط بشكل فريد يحتاج لأكثر من وقفة تأمل . وهذا الفهم فى حـد ذاته يلقى بدوره ظلالا كثيفة من الشك على ابعاد وماهية حالة الرواج المالى والتجـارى والاستهلاكى التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال العشر سنوات الأخيرة ... ومدى امكان استمرارها .

وفى **القسم الرابع والأخير** ، كان لابد لنا من اطلالة نقدية خاطفـة حول السبل المتاحة لراسم السياسة الاقتصادية لكبح جماح قوىالرواج والانتعاش الكاذب ، من ناحية ، واطلاق قوى الانتاج والتراكم والترشيد الكامنة ، من ناحية اخرى .

وذلك حتى لا تداهمنا الأزمة ونحن صرعى اوهام اليوم الحاضر .. ودون أن نحسن التقدير والتدبير لأمور وهموم المستقبل .. مستقبل كل الوطن .. ومستقبل كل المصريين .

١ ـ المقريزى وتحليل الأزمات الاقتصادية :

لعل من اهم الأعمال فى تاريخ الفكر الاقتصادى العربى مؤلف العالم والمؤرخ العربى الكبير **أحمد بن على المقريزى** فى كتابه المعنون **اغاثة الأمة بكشف الغمة**(١) ، والذى كتبه عام ١٤٠٤ ميلادية ، فى محاولة تحليلية رائدة لدراسة واقع ومسببات الأزمة الاقتصادية وسلسلة المجاعات التى المت بمصر فى عصره . ويرى بعض الكتاب الاقتصاديين ان هذا الكتاب تضمن الكثير من الآراء والنظريات الاقتصادية التى سبق بها المقريزى

(١) أحمد بن على المقريزى ، اغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق الأستاذين محمـد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ـ الطبعة الثانية ـ (القاهرة : ١٩٥٧) .

فى عصره ، ولا سيما فيما يتعلق بتحليل مسببات الأزمات والتقلبات الاقتصادية فى مجتمع سابق على المجتمع الراسمالى (٢) .

« على أن اهم ما امتاز به منهج المقريزى فى كتابة التاريخ هو عنايته بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية ، بحيث يستطيع أن يتذوق القارىء اللماح فى كتاباته طعما جديدا ليس له نظير فى كتابات كثيرين من مؤرخى العصور الوسطى بوجه عام(٣) ». ولا غرابة فى ذلك ، فمن المعروف ان المقريزى «كان واحدا من تلاميذ ابن خلدون المقربين اليه ، الملتصقين به ، المتأثرين بآرائه وافكاره » (٤) .

ويحتل التحليل الاقتصادى الذى اورده المقريزى فى كتابه « اغاثة الامة بكشف الغمة » مكانة متميزة فى فهم التقلبات الاقتصادية ، من حالة الازدهار والانتعاش الى الركود والكساد والمجاعة فى عهد سلاطين المماليك فى مصر .

اذ انه من المعروف جيدا للباحثين فى عصر سلاطين المماليك ، ان هذا العصر قد تميز « بازدهار التجارة والانتعاش الاقتصادى والثراء الفاحش »(٥) فقد احتكر سلاطين المماليك تجارة الشرق وجنوا من وراء ذلك ثروات طائلة . وقد نجم عن ذلك **الانتعاش التجارى** ان « اكتظت القاهرة ودمياط والاسكندرية بالأسواق والمؤسسات التجارية الكبرى ـ كالحانات والفنادق والوكالات التى تستقبل التجار على اختلاف اجناسهم ومللهم ، والبضائع على تنوع اصنافها والوانها »(٦) .

وتعود اهمية كتاب المقريزى وما احتواه من تحليلات ، ضمن هذا السياق التاريخى ، الى ان المقريزى قد عاصر وعايش مرحلة دقيقة فى تاريخ دولة سلاطين المماليك الا وهى « مرحلة الخلل فى اجهزة **دولة دخلت فعلا مرحلة الخريف من عمرها** ، فراى بعينيه ولمس بحاسته التاريخية المرهفة **عظمة النشاط الاقتصادى** فى دولة سلاطين المماليك من ناحية ، **وبداية الانحراف فى اوضاع الدولة** من ناحية اخرى ، مما مكنه من المقارنة والنقد ، حتى وضع يديه على اسباب الداء وحاول أن يقترح العلاج »(٧).

---

(٢) راجع بهذا الخصوص : د. محمد دويدار ، « من الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر » ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٦٣ ، العدد ٣٤٨ (ابريل ١٩٧٢) ، ص ٩٣ ـ ١٠٦ .

(٣) د. سعيد عاشور ، « اضواء جديدة على المؤرخ احمد بن على المقريزى وكتاباته »، مجلة عالم الفكر ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثانى (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر) ، ص ١٨١ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر السابق ، ص ٤٧١ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه .

ولعل ابرز ما يهمنا فى تحليلات المقريزى هو تحليله الناقد لمظـاهر واسباب عدم الاستقرار الاقتصادى الذى أخذت تعانى منه دولة سلاطين المماليك فى عصر المقريزى .

ويشير المؤرخون الى انه مهما يكن للزراعة والصناعة من شان فى الحياة الاقتصادية المصرية فى عصر سلاطين المماليك ، الا **ان التجارة كانت المصدر الأساسى للثراء والرواج الاقتصادى الذى اتصف به ذلك العصر**(٨). ويشير المقريزى فى كتابه « **السلوك لمعرفة دول الملوك** » ان السلطان المنصور قلاوون كان يتودد للقوى الاسلامية فى حوض البحر الأحمر — مثل ملوك اليمن وامراء الحجاز — وكان يرسل اليهم الهدايا ليسهلوا مرور التجار ببضائعهم الى مصر(٩) .

وقد اسهب المقريزى فى وصف الرواج التجارى داخل اسواق القاهرة فى عصر سلاطين المماليك مما ينم عن الانتعاش والازدهار والرواج ، ومن ذلك ما يقوله المقريزى فى وصف **سوق القصبة** بالقاهرة :

« وقد ادركت هذه المسافة بأسرها عامرة الحوانيت ، غاصة بانواع المآكل والمشارب والأمتعة ، تبهج رؤيتها ، ويعجب الناظر هيئتها ، ويعجز العاد عن احصـاء ما فيهـا من الأنواع ، فضـلا عن احصاء ما فيها من الأشخاص »(١٠) .

وبالنسبة **للتجار الوافدين من الخارج** — على كثرتهم — فقد شيدت لهم الوكالات والخانات لينزلوا فيها ومعهم بضائعهم واموالهم تحفظ فيها ، تسهيلا لهم ولانجاز معاملاتهم(١١) .

بيد ان المقريزى عايش فترة انتقال خطيرة فى تاريخ دولة سـلاطين المماليك ، فراى آخر علامات المجد فى تلك الدولة وراى بدايات عنـاصر الخلل والتحلل الاقتصادى والاجتماعى والادارى فى تلك الدولة ، فحرص على ان يضـع يده على بعض مكامن الداء ويصف بعض اسـباب الخلل الاقتصادى فى كتابه الشهير « اغاثة الأمة » .

فحول اختلال الأوضاع الاقتصادية ، يحدثنا المقريزى عن الأزمات **(او الغلوات)** من ارتفاع فى الأسعار ونقص فى الاقوات اذ اخذ **التجـار والباعة** يستغلون فرصة الغـلاء لتحقيق مكاسب ضخمة على حسـاب

---

(٨) المصدر السابق ذكره ، ص ٤٧٥ .
(٩) المصدر نفسه .
(١٠) المقريزى ، **المواعظ والاعتبار** ، ج ٢ (طبعة بولاق) ، ص ٩٤ — ٩٥ ، نقلا عن سعيد عاشور ، **المصدر السابق ذكره** ، ص ٤٧٨ .
(١١) المصدر نفسه .

جمهرة المستهلكين(١٢). وهكذا « كثرت ارباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم ، فكان الواحد من **الباعة** يستفيد فى اليوم المائة والمائتين ، ويصيب الأقل من **السوقة** ربحـا فى اليوم ثلاثين درهمـا . وكذلك كانت مكاسب ارباب الصنائع ، واكتفوا بذلك ، طول الغلاء ..»(١٣) .

وفى ظل استفحال الأزمة ، زادت حدة المظالم الاجتماعية ... فبينما تزايدت فى اللذات رغبات من اسماهم **اولى الجـاه وأرباب السيوف** .. فقد ساءت اوضـاع الريف وكثرت المظالم التى حلت بأهله ، الأمر الذى ادى الى كثرة الهجرة من الريف وخاصة الى القاهرة(١٤) .

وهكذا يربط المقريزى فى تحليلاته ، وبحاسة اقتصادية قوية ، بين ثلاث ظواهر تضخمية :

(أ) ارتفاع اثمان البضائع والسلع .

(ب) ارتفاع اجور العمال والبناه وارباب الصنائع والمهن .

(جـ) ارتفاع ايجار الأراضى والأطيان .

وكل هذه المواد ساهمت فى احداث الخلل الاقتصـادى وادت الى الأزمة الاقتصادية التى المت بالبلاد ، والتى وصلت الى حد المجاعة بالنسبة لبعض قطاعات السكان عام ٨٠٦ هجرية .

وتعليل المقريزى لأسباب الأزمة الطاحنة التى حلت بالبلاد عام ٨٠٦ هجرية ــ وهى السنة التى الف فيها كتابه « اغاثة الأمة » ــ له اهميـة تاريخية كبرى ، اذ يرجع المقريزى اسباب الأزمة الى ثلاث عوامل رئيسية:

السبب الأول ــ ويعتبره المقريزى « اصل الفساد » ــ وهو ولاية الخطط السلطانية والمناصب العامة والرشوة . ومن هذه المناصب ما هو جليل كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة ، الأمر الذى جعل ولايتها « لكل جاهل ومفسد وظالم وباغ »(١٥) .

---

(١٢) يذكر المقريزى فى كتابه « اغاثة الأمة » :
« وفى سنة ست وثمانية شنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح اربعمائة درهم ، وسرى ذلك فى كل مايباع من ماكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت اجر الاجراء ــ كالبناة والفعلة وارباب الصنائع والمهن ــ تزايدا لم يسبق بمثله فيما قرب من هذا الزمن » ، نقلا عن د. محمد دويدار ، « من الفكر الاقتصادى العربى من القـرن الرابع عشر » ، ص ٢٨ .
(١٣) المقريزى ، « **اغاثة الأمة** » ، نقلا من سعيد عاشور ، **المرجع السابق ذكره** ، ص ٤٨١ .
(١٤) د. سعيد عاشور ، « **المصدر السابق ذكره** » ، ص ٤٨٧ .
(١٥) **المصدر نفسه** ، ص ٤٨٢ ــ ٤٨٣ .

اما **السبب الثـانى** : الذى ذكره المقريزى لهذه الأزمة فيرجعه الى **غـلاء الاطيـان** . ذلك ان خـدم الأمراء ووكلائهم « احبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة اقرب اليهم من المـال ، فاستحضروا مستأجرى اراضى الأمراء من الفلاحين وضاعفوا عليهم قيمة الايجارات عاما بعد عام ، حتى ان ايجار الفدان — بعد حوادث هذه الأزمة — صار عشرة امثال ما كان عليه قبلها . وهكذا تضاعفت تكاليف الزراعة فى الوقت الذى اشتدت — وطأة امراة واصحاب الاقطاعات على **اهل الفـلح** وكثرت المغارم فى عمل الجسور وغيرها فخرب بمـا ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت اكثر الأراضى من الزراعة . فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت اكثر الفلاحين وتشردهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب »(١٦) .

اما **السبب الثالث والأخير** : الذى علل به المقريزى حدوث تلك الازمة فهو « **رواج الفلوس** » . ويعنى بالفلوس هنا العملة النحاسية الصغيرة التى كثر استخدامها فى ذلك العصر ، حتى طغت على غيرها من الدنانير الذهبية والدراهم الفضية(١٧) .

فمع تتابع الأزمات اكثر السـلاطين المماليك من **ضرب الفلوس النحاسية** ، ووصلت الامور ذروتها فى عصر **السلطان الظـاهر برقوق** ، فاكثر من ضرب الفلوس النحاسية علىغير نظام او قاعدة ، مما ادى الى ان « **كثرت الفلوس بايدى الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجا صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد** »(١٨) .

وهكذا يرد المقريزى جذور عوامل الأزمة الاقتصـادية فى الأساس الى **اختلال اوضاع الدولة اداريا واقتصاديا** . وبالنسبة للعوامل الاقتصادية البحته ، فهو يشير الى **المضاربة على الاطيان** وتضاعف تكاليف الزراعة مما ادى الى قلة وشح المنتج والمعروض من الغـلال ، من ناحية ، والى « رواج الفلوس » وزيادة المعروض والمضروب من النقود النحاسـية ، من ناحية اخرى ، ادى الى تضخم وغلاء فاحش واختـلال غير عادل بين الدخول والاثمان لعامة الشعب .

ولم يفت المقريزى الاشارة الى احد **الأسباب الخارجية والطبيعية** التى تسهم فى احداث التقلبات الاقتصادية فى مستوى النشاط الاقتصادى بالبلاد ، الا وهى **ظاهرة وفاء (او قصور) النيل** . وكان المقريزى اكد على أن ذلك الجـانب المتعلق **بقصور النيل** — مع قسوته وخطورة آثاره — « يظل سببا طارئا ومؤقتا لا يلبث ان يزول بعد عام او اكثر بارتفاع منسوب المياه فى نهر النيل »(١٩) .

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٤٨٣ .
(١٧) المصدر نفسه .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٤٨٤ .
(١٩) المصدر نفسه ، ص ٥٨٥ .

اما الأسباب الثلاث الجوهرية السابق الاشـــارة اليها ، فهى أكثر ثباتا واكثر فاعلية فى تفسير اسباب الأزمة ومدى استحكامها واطالة أمدها. فالأسباب العميقة للأزمات الاقتصادية ـ فى نظر المقريزى ـ انمـــا هى تعود الى ((**سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصـــالح البـــلاد والعباد**))(٢٠) .

وقـــد يتساءل البعض لماذا كل هـــذا الاســـتطراد فى عرض افكار وتحليلات المقريزى حول عنـــاصر ومسببات الأزمة الاقتصـــادية فى عصر سلاطين المماليك ؟ . وتبريرنا لذلك يعود لسببين اساسيين :

السبب الأول ، هو محاولة اثبات فضل السبق للمقريزى فى ارساء بعض القواعد المنهجية **لتحليل الأزمات ولتقلبات الاقتصادية** فى الفـــكر الاقتصـــادى العربى .

والسبب الثانى ، هو أن تحليلات وتعليلات المقريزى لها دلالة تاريخية هامة بالنسبة لتحليل اسباب التوسع والرواج واحتمالات الركود والانكماش ((**فى عصر الانفتاح الاقتصادى**)) .

اذ ان العديد من ظواهر **الرواج المالى والتجارى** فى عصر «الانفتاح» لا تستند الى اسباب داخلية قوية او الى توسع ملموس فى القاعدة الانتاجية، وانمـــا تعود لعوامل خارجية ولتدفق اموال خـــارجية ادت الى حـــالة من ((**رواج الفلوس**)) ـ على حد تعبير المقريزى ـ ورافقها غـــلاء فاحش فى اثمان السلع والخدمات ومضاربة على الاراضى والعقارات وارتفاع فى اجور عمال البناء وارباب الحرف والمهن الحرة وكلها مظاهر للرواج والانتعـــاش تحدث عنها المقريزى فى عصره ، ولكنها تحمل فى اعماقهـــا بذور ازمـــات اقتصادية طاحنة اذا لم يتم التنبه اليها فى الوقت المناسب واعداد العـــدة لها من خلال حسن تدبير الأمور الاقتصادية .

ولذا فاننا سوف نركز فى الجزء التالى من هذه المقالة على عنـــاصر الاطار المنهجى والتحليلى الذى يسمح بتحليل حركة **قوى التوسع والانكماش** فى الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح .

٢ ـ اهم تفسيرات الدورة الاقتصادية فى الأدب الاقتصادى الحديث :

يتسم النشاط الاقتصادى فى معظم المجتمعات المتقدمة والآخذة فى النمو على السواء ـ ولا سيما تلك التى تعتمد على آليات السوق بصفة اساسية بعدم الانتظام والتقلب وتناوب فترات الانكماش والتوسع (او الركود) نتيجة تأثير عوامل داخلية او بفعل متغيرات وقوى خارجية .

---

(٢٠) المصدر نفســـه .

وتشير الوقائع الاقتصادية والتاريخية الى ان **عملية النمو** هى ابعد ما تكون عن كونها عملية « نمو منتظم متناسق » على مدار السـنين ، على النحو الذى تشير اليه بعض الكتب المدرسية ، بل هى فى الواقع عملية يغلب عليها طابع التقلب فى مستويات النشاط الاقتصادى وفى سلوك المتغـيرات الاقتصادية الكلية . اذ ان الملاحظ فى ضوء الاحصائيات المتاحة ، ان معظم البيانات تشير الى ان الاقتصاديات فى العالم المتقدم والعالم النامى تشـهد تعاقب فترات الرواج والتوسـع Boom & expansion وفتـرات الانكماش والكسـاد Contraction & depression .

وقد اختلفت **المدارس والتحليلات الاقتصادية** فى تحديد المسببات والقوى التى تدفع باتجاه حدوث الدورات والتقلبات الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة. فاذا ما طالعنا ايا من الكتب المدرسية حول موضوع « الدورات الاقتصادية »، نجد ان هذه التفسيرات والمسببات تندرج تحت مدارس اربع على سـبيل التبسيط والتنميط هى(٢١) :

١ ــ المدرسة النقـدية :

وهى المدرسة التى تعزو السبب الاساسى لحدوث التقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى الى درجات التوسع والانكماش فى المعروض من النقود ووسائل الدفع عموما (التسهيلات الائتمانية) .

ويعتبر R. G. Hawtrey ابرز منظـرى هذه المدرسـة ، اذ الدورة الاقتصادية عنده لا تعدو مجرد **ظاهرة نقدية بحتة** ، بمعنى ان :

«Changes in the «flow of money» are the sole and sufficient cause of changes in economic activity, of the alternation of prosperity and depression of good and bad trade»

٢ ــ المدرسة السيكولوجية :

وهى التى تعزو حدوث التقلبات الدورية فى مستوى النشـاط الاقتصادى الى التقلبات التى تطرأ على سيكولوجية فئة المنظمين والمسـتثمرين ، حيث

---

(٢١) لمناقشة علمية رصينة للمحددات والمدارس المختلفة المفسرة للدورات والتقلبات الاقتصادية يمكن الرجوع الى الكتاب المرجعى الهام الذى الفه الاسـتاذ Gottefried Haberler بعنـوان :

Prosperity and Depression : A Theoretical Analysis of Cyclical Movements (New York, 1963) Part I.

(٢٢) راجـع **G. Haberler, Prosperity and Depression, op. cit., P. 15**

يتأرجحون بين حالات من «التفاؤل» و «التشاؤم» حول آفاق الربحيةوحول فرص الاستثمار المربحة المتاحة ، ومدى الثقة فى آفاق المستقبل الاقتصادى المنظور . ويعتبر هذا التفسير تفسيرا كينزيا بالأساس (نسبة الى اللورد كينز أحد مشاهير الاقتصاد الغربى الحديث) (٢٣) ، حيث تؤكد **المدرسة الكينزية** فى تحليلاتها على الدور الهام الذى تلعبه **التوقعات** فى تفسير التى تطرأ على مستويات النشاط الاقتصادى فى الاقتصادات الرأسمالية الحديثة .

٣ ـ مدرسة قصور الاستهلاك (underconsumption)

وهى مدرسة تقول بأن ضعف القوة الشرائية لدى الفئات الأجرية ومحدودى الدخل ـ الناجمة عن سوء توزيع الدخل بين الفئات المختلفة ـ يؤدى الى انكماش فى حجم الطلب الكلى الفعال فى المجتمع ، وبالتالى يقود الى حالة من الانكماش والركود الاقتصادى .

وتعود الأفكار الأولية لهذه النظرية الى كتابات **مالتس وسيسموندى** ، بينما ترتبط الصياغة العلمية الحديثة لهذه النظرية باسم الاقتصادى البريطانى ج.ا . هوبسون عند بداية القرن العشرين(٢٤) .

وقد طور هذه النظرية مؤخرا **الاقتصاديون الماركسيون** والاقتصاديون الذين ينتمون للمدرسة البنائية فى أمريكا اللاتينية ، باستخدام نماذج اعادة الانتاج الموسع لدى ماركس Expanded Reproduction Schemes (٢٥) .

٤ ـ مدرسة المغالاة فى الاستثمار : (overinvestment)

وهى مدرسة ترى ان التوسع والمغالاة فى العمليات الاستثمارية فى بعض الأنشطة والقطاعات بدرجة اكثر مما تبرره الاحتياجات واعتبارات

---

(٢٣) راجع بصفة خاصة :
J. M. Keynes, **General Theory of Employment, Interest and Money** (London : 1936), Chapter 22 : «Notes on the Trade Cycle».

(٢٤) راجع بصفة خاصة الأعمال التالية لـ J. A. Hobson
— **The Industrial System** (London, 1909);
— **Economics of Unemployment** (London, 1922).

(٢٥) يؤكد بول سويزى أن البذرة المنهجية الأولى لهذا النوع من التحليل تعود الى الاقتصادى الروسى M. Tugan-Baranowsky فى كتابه المعنون « دراسات فى نظرية التقلبات التجارية فى انجلترا » ، الصادر فى طبعته الأولى عام ١٩٨٤ . راجع بهذا الخصوص:
P. Sweezy, **The Theory of Capitalist Development** (New York, Monthly Review Press, 1964), Ch. X.

التناسق بين فروع النشاط المختلفة للاقتصاد القومى ، انما تدفع بالاقتصاد القومى ــ ان آجلا او عاجلا ــ باتجاه الركود الاقتصادى.ويستند هذا الراى الى مساهمات مشاهير الاقتصاديين المتأثرين بالمدرسة النمساوية فى التحليل الاقتصادى مثل هايك وميزس وما خلوب ، وفيكسل ، ولورد روبنز وانتهاء بميتشيل فى الولايات المتحدة الامريكية .

ويفرق هابرلر بين ثلاث تيارات اساسية فى اطار هذه المدرسة(٢٦):

(ا) التار الذى يمزج بين العوامل النقدية والاتجاه نحو المغـالاة فى الاستثمار فى بعض القطاعات . ويجىء على راس هذا التيار الأسـاتذة هايك ، ماخلوب ، ميزس ، واللورد روبنز .

(ب) التيار الذى يؤكد على التقلبات التى تحـدث فى اطـار العملية الانتاجية مثل الاختراعات والاكتشافات الجديدة وفتح او فقدان اسـواق جديدة . ويأتى على راس هذا التيار عميد المدرسة السـويدية فى التحليل الاقتصادى فيكسل وكذلك الأساتذة كاسل ، شومبيتر ، والفن هانسن .

(ج) التيار الثالث الذى يؤكد « دور المعجل » و « الطلب المشتق » فى تحليل العلاقة الدينامية بين التقلبات فى حجم الاستثمار فى قطاع **السلع الاستهلاكية** وقطاع **السلع الاسـتثمارية** . ويجىء على راس هـذا التيـار اقتصاديون محدثون مثل بيجو ، ج.م.كلارك ، وروى هارود .

وفى اعتقادنا ، ان كل هذه التفسيرات مجتمعة تلقى ظلا من الحقيقة على القوى والعوامل المفسرة لحركات وموجات التوسع والانكماش والاتجاه نحو الركود فى الاقتصادات المختلفة . ولكنه فى حالة الاقتصاد المصرى ، فى **ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى** ، يبرز بشكل حاد **دور العـوامل والمؤثرات الخارجية** فى تنشيط الدورة الاقتصادية الداخلية .

وبالتالى فان أحد المحددات الأساسية لدورات التوسع والانـكماش والركود فى الاقتصاد المصرى ، فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، انمـا يعود الى عناصر الحقن بالأموال القادمة من الخارج فى شـكل تحـويلات للمصريين العاملين بالخارج ، وتدفقات المعونة والاسـتثمارات الخـارجية وصادرات البترول الخام .

---

(٢٦) راجع بخصوص هذا التصنيف :

G. Haberler, Prosperity and Depression, op. cit., PP. 31 - 32.

وبهذا الخصوص ، يفرق الأستاذ والعالم الجليل راجنر فريش بين عنصرين اساسيين(٢٧) :

(ا) عناصر الحقن الخارجى External impulses :

(ب) الآثار الانتشارية لعناصر الحقن الخارجى هذه داخل اوعية وشرايين الاقتصاد القومى Propagation effects .

ونود فى هذا المقال تقديم تحليل لقوى التوسع والانكماش فى الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، يستند بدرجة او اخرى للنظرة التحليلية لفيكسل ــ فريش التى تفرق بين عناصر الحقن الخارجى وآثارها الانتشارية الداخلية ... باعتبار ان هذا النهج التحليلى هو اكثر المناهج قدرة ــ فى تقديرنا ــ على تقديم تفسير علمى لما حدث خلال العشر سنوات الماضية (١٩٧٣ ــ ١٩٨٣) وما سوف يحدث خلال العشر سنوات القادمة (١٩٨٤ ــ ١٩٩٤) .

٣ ــ القوى التوسعية والانكماشية فى الاقتصاد المصرى :

بعد هذه الخلفية « ذات الطابع المدرسى المجرد » ، لابد لنا ان ننتقل لكى نلقى بعض الضوء على الاتجاه الذى يسير فيه الاقتصاد المصرى منذ بداية الثمانينات .. هل هو **اتجاه توسعى** ام انكماشى .. ام **ركودى** ..وفى اى الأنشطة الاقتصادية ؟ .

ويكاد يجمع المحللون والباحثون الاقتصاديون على ان الدورة الاقتصادية لها **طبيعة تراكمية** ، وتتأثر بأنواع معينة من القرارات ذات الطبيعة الاستراتيجية او الحاكمة فى مسار وحركة النشاط الاقتصادى . وقد جرت العادة فى التحليلات الاقتصادية الكلية على تقسيم القرارات الاقتصادية التى تؤثر على حجم الطلب الكلى الفعلى فى المجتمعات المختلفة الى قرارات استثمارية وقرارات استهلاكية .

---

(٢٧) ينسب الأستاذ راجنر فريش فضل السبق لهذه التفرقة فى التحليل الاقتصادى الحديث الى عميد المدرسة الاقتصادية السويدية فيكسل اذ يقول :
«Knut Wicksell seems to be the first (1907) who has been definitely aware of the types of problems in economic cycle analysis — the propagation problem and the impulse problem — and also the first who has formulated explicitly the theory that the source of energy which maintains the economic cycles are erratic shocks». Cf. Ragnar Frisch, «Propagation problems and impulse problems in dynamic economics», in Economic Essays in Honour of Gustav Cassel (London : George Allen and Univ. Ltd. 1933).

ولكن مثل هذا التقسيم العـريض غير كاف بذاته للامسـاك بنوعية القرارات ذات الطبيعة التى تؤثر على مسارات وحركة متغيرات اقتصادية معينة ، من منظور حركة الدورة الاقتصادية . ولذا يفضل الباحثون فى موضوع الدورات الاقتصادية تقسيم **القرارات الاستثمارية** الى المكونات التالية(٢٨) :

ـ **قرارات الاستثمار والتوسع** (او التصـفية والتخفيض) للمخزون السلعى من الخامات وقطع الغيار والسلع تامع الصنع
(inventory investment)

ـ قرارات الاستثمار فى المبانى والابنية السكنية .
(residential construction).

ـ قرارات الاستثمار فى المعدات والآلات والسلع الراسمالية .

كذلك يمكن تقسـيم القرارات الاسـتهلاكية الى نوعين اساسيين من القرارات :

ـ القرارات الخاصة بالانفاق على **السلع المعيشية الأساسية** ، او مايسمى سـلع الاستهلاك الضرورى من طعـام وشراب وملبوسـات ومواصلات ومسكن وخدمات تعليمية وطبية اساسية .

ـ القـرارات الخاصـة باقتناء **السلع المعمرة** durables goods من سيارات ركوب خاصة ، وتليفزيونات ، وغسالات ، وثلاجات كهربائية واجهزة تكييف ، الخ .

اذ أن مثل هذا التصنيف **للقرارات الاستثمارية والاستهلاكية المختلفة** يسمح بالامساك بأهم المحددات الداخلية التى تؤثر على التقلبات فى مستوى وحجم النشاط الاقتصادى . ولكن هناك كذلك العوامل والمؤثرات الخارجية ذات التأثير الهام فى مجرى الأحداث والتدفقات الاقتصادية مثل : حجم الدخل السياحى ، تحويلات العاملين فى الخارج ، وتدفقات المعونات الأجنبية التى تؤثر تأثيرا كبيرا وملموسا فى الدورة الدموية للاقتصاد القومى . وذلك عن طريق ضخ حجم كبير من الأموال الخارجية ، التى لم تتولد داخل الاقتصاد القومى ، ولكنها تؤثر تأثيرا كبيرا على دورته الاقتصادية الداخلية من خلال تزاوج وتفاعل آثار « المضاعف » و « المعجل » المعروفة جيدا للاقتصاديين المحترفين .

ولتقريب هذه الفكرة من الأذهان فى حالة الاقتصاد المصرى خـلال السبعينات ، يمكن لنا توضيح الآليات الجديدة التى تحـكم دورة النشـاط الاقتصادى الداخلى فى الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات من خـلال الشكل المبسط رقم (١) .

---

(٢٨) راجع على سبيل المثال :

U. S. department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, Business Conditions Digest (Washington : July 1981), Part I : Cyclical Indicators.

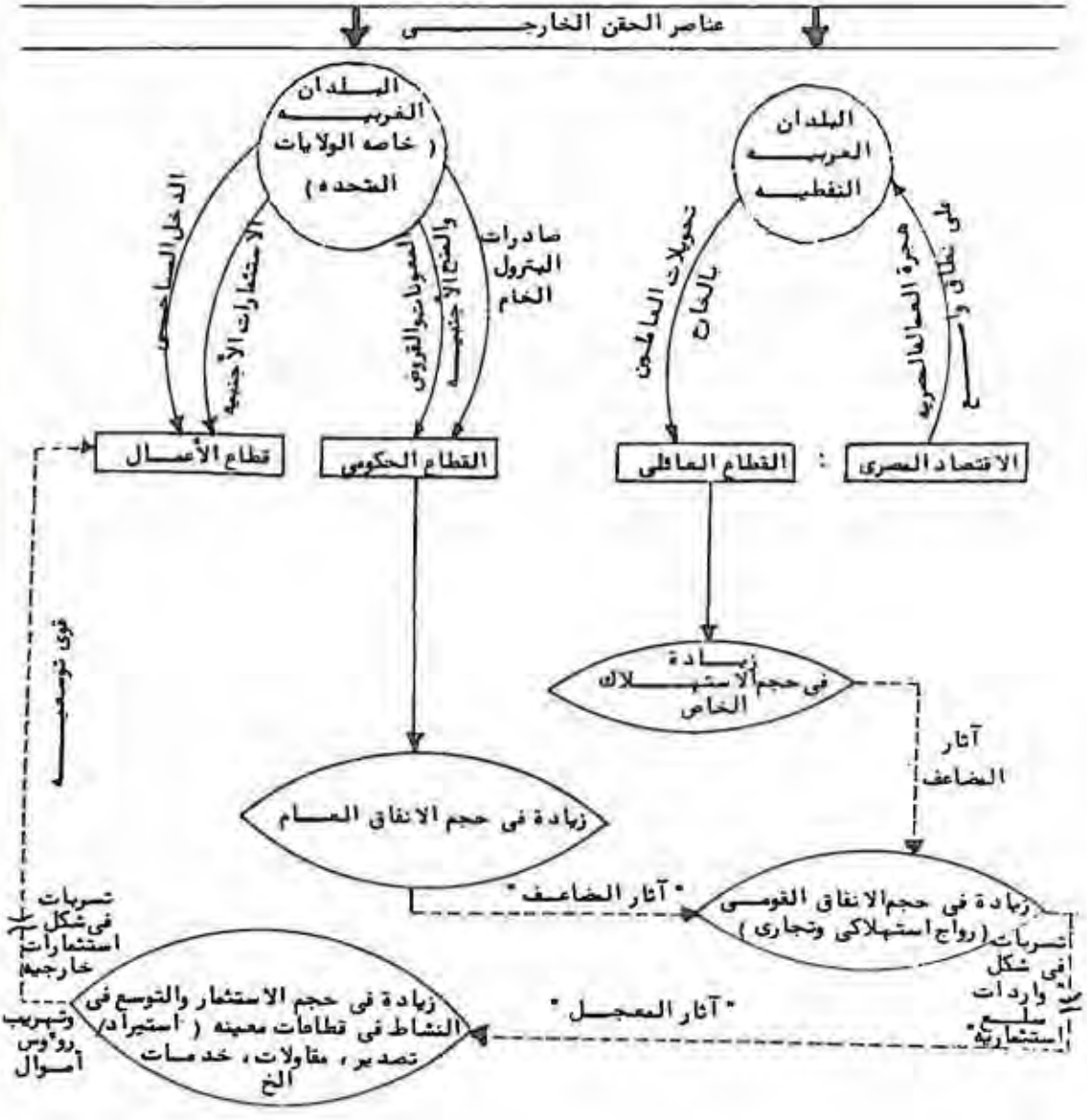

شـــكل (١)

شكل توضيحى لدور عناصر الحقن الخارجى فى تسيير دورة التدفقات الاقتصادية الداخلية للاقتصاد المصرى

ويبدو واضحا من هذا الشكل ان الزيادة الهائلة فى حجم التدفقات الخارجية : « تحويلات العاملين بالبلدان العربية البترولية » ، « الانفاق السياحى » ، « المعونات الاجنبية » ، « حصيلة صادرات البترول »، تمثل — منذ منتصف السبعينات — عناصر « حقن » داخل الدورة الدموية للاقتصاد المصرى . وقد وصل حجم هذه الأموال والموارد الخارجية نحو ٤٥٪ من اجمالى الموارد المتاحة للاقتصاد المصرى فى أوائل الثمانينات .

وتتضاعف الآثار الاجمالية لعملية « **الحقن الخارجى** » هذه من خلال تزاوج وتداخل آثار « المضاعف » و « المعجل » على النحو المبين فى الشكل التوضيحى المبسط رقم (١) ، اذ يكون تسلسل الآثار الاقتصادية الناجمة عن تداخل اثر المضاعف واثر المعجل على النحو التالى :

(أ) الزيادة الأولية فى حجم الحقن الخارجى ، تمثل المتغير المستقل الذى لا يخضع لسيطرة راسم السياسة الاقتصادية .

(ب) يؤدى ذلك بدوره الى توليد الزيادة فى حجم الاستهلاك الخاص من خلال « آثار المضاعف » .

(ج) تؤدى الزيادة فى حجم الاستهلاك الخاص الى تنشيط الطلب على الاستثمارات الجديدة فى بعض الأنشطة التى يصب فيها الطلب الاستهلاكى الجديد ، وينجم عن ذلك زيادة فى حجم الاستثمار الخاص المتولد من خلال « آثار المعجل » .

وهكذا يعود جانب كبير من حالة الرواج والانتعاش الداخلى التى يشهدها الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات ، الى عوامل وتدفقات خارجية تتأثر ، بدورها بحالة الرواج الاقتصادى والمالى وطبيعة الأوضاع السياسية السائدة فى البلدان العربية البترولية ، من ناحية ، وبالأوضاع الاقتصادية والعلاقات السياسية مع البلدان الغربية المانحة للمعونات والمرسلة للسياح ، من ناحية اخرى .

وفى الجانب المقابل ، فاننا نجد ان جانبا كبيرا من آثار الرواج والانفاق الداخلى ينتقل بدوره الى الخارج فى شكل « تسربات leakaes » اى زيادة فى الطلب على واردات السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة، اذ يشكل « النشاط الاستيرادى » عنصر « تسرب » هام خارج دورة النشاط الاقتصادى الداخلى ، على النحو الذى استقرت عليه التحليلات الاقتصادية الحديثة .

ولعل ابرز مثال فى هذا المجال هو نمو حجم « الاستيراد بدون تحويل عمله » ، بمعدلات هائلة خلال النصف الثانى من السبعينات . ويكفى لنا أن نشير الى أن الميل المتوسط للاستيراد (أى حجم الواردات من السلع

والخدمات منسوبة الى الناتج المحلى الاجمالى) ، قد ارتفع من مستوى ١٩٪ خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٢ الى ٤٧٪ عام ١٩٨٠ ، مما يدل على تصاعد وتسارع حجم التسربات خارج الاقتصاد القومى .

ويمكن للقارىء تكوين فكرة اكثر وضوحا عن حجم عمليات « الحقن الخارجى » للاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات من خلال الشكل رقم (٢) . اذ يتضح من هذا الشكل تصاعد وتسارع تدفق حصيلة الصادرات البترولية وتحويلات المصريين من الخارج حتى وصلت ذروتها خلال السنة المالية ١٩٨١/٨٠ .

واذا كان لنا ان نستشف شيئا من تطور سلوك اهم « عناصر الحقن والتدفقات الخارجية » (التى تمثل اهم مصادر العملات الأجنبية للاقتصاد المصرى) ، فانه يبدو واضحا ان الاتجاه الصعودى لهذه التدفقات الخارجية قد وصل الى ذروته عند عام ١٩٨١/٨٠ . وان الفترة اللاحقة لذلك سوف تخضع لاتجاه ركودى يستمر لعدة سنوات يعقبه اتجاه نزولى ، على النحو الموضح بالشكل البيانى المبسط رقم (٣) .

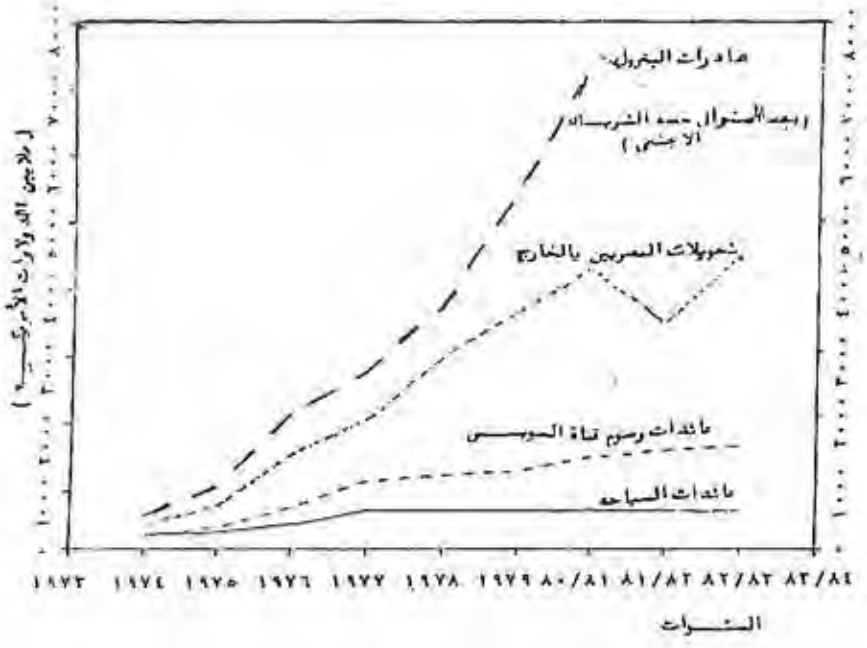

شكل (٢)

تطور اهم مصادر الدخل بالعملات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٣

المصدر : تقرير البنك الدولى عن الموقف الاقتصادى الحالى وآفاق النمو للاقتصاد المصرى (واشنطن : اكتوبر ١٩٨٣)

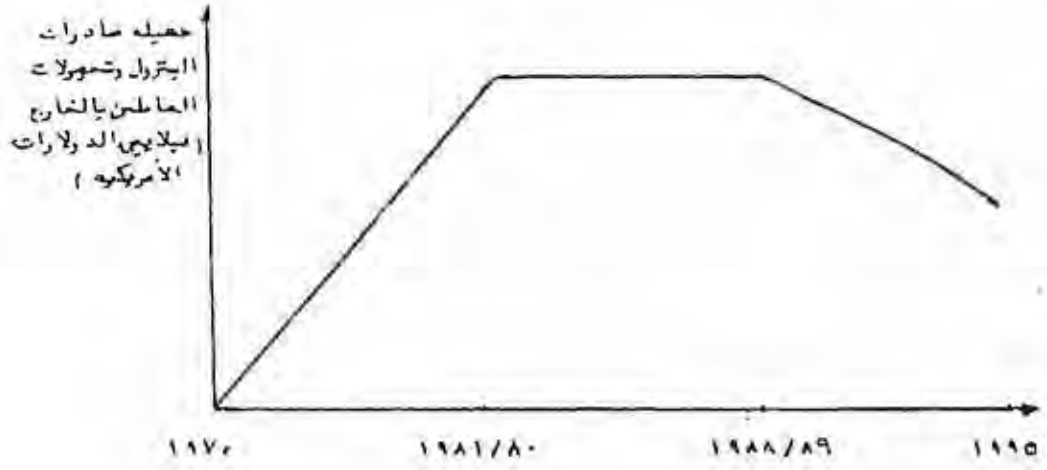

شكل (٣)

تصور افتراضى لدورة تطور صادرات البترول وتحويلات المصريين بالخارج خـــلال الثمانينـــات

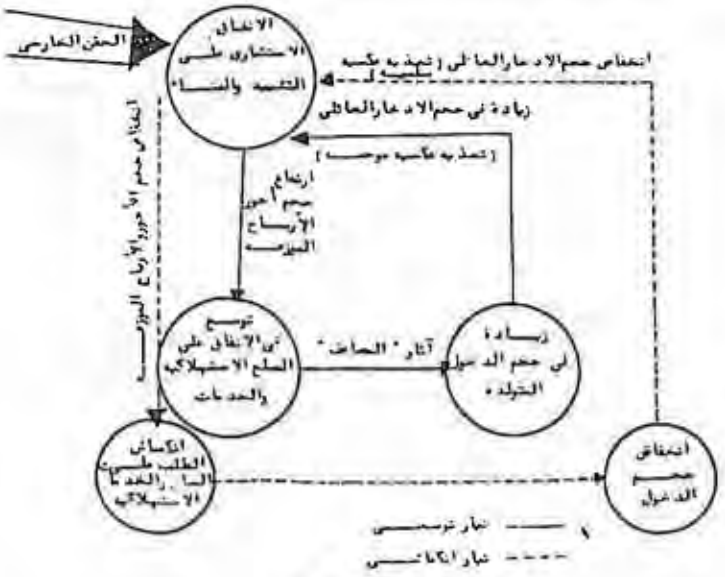

شكل (٤)

آثار دورة التشييد والبناء على الانتعاش والانكماش الاقتصادى

ولذا فان القضية التى تواجه راسم السياسة الاقتصادية ، هى انه فى ظل الاتجاه الركودى فى البدان ثم الاتجاه النزولى اللاحق لحصيلة صادرات البترول وتحويلات العاملين فى الخارج ، لابد ان يؤثر ذلك على الدورة الداخلية للاقتصاد لمصرى من خلال آثاره « المضاعف » و « المعجل » التى سوف تعمل فى اتجاه « عكسى » وليس « توسعى » كما حدث من قبل خلال النصف الثانى من السبعينات .

وسوف ينعكس هذا بشكل خاص على حجم الاستثمار فى قطاع التشييد والبناء (ولاسيما التشييد السكنى residential construction وعلى مايولده من النوع من هذا النشاط من آثار من خلال دورتها الذاتية التى تؤدى الى انتعاش بعض جوانب النشاط الاقتصادى(٢٩) على النحوالموضح فى الشكل رقم (٤) .

كذلك سوف تتاثر دورة مبيعات السلع المعمرة فى ثلاجات وغسالات وتليفزيونات وأجهزة تكييف التى ستأخذ فى النمو بمعدلات متباطئة ، بعد الفورة الكبيرة التى شهدناها منذ منتصف السبعينات حتى الآن . وقد تصل مبيعات هذه السلع الى حد التشبع والركود (فى حدود الطلب الاستبدالى فقط) عند نهاية فترة الثمانينات ، على النحو الذى يدلنا عليه سلوك منحنى logistic curve المعروف جيدا فى الدراسات القياسية لتطورمشتريات السلع المعمرة فى البلدان المختلفة .

٤ ــ عناصر السياسة الاقتصادية الملائمة لمواجهة الاتجاهات الانكماشية :

ناتى الآن للسؤال الهام الذى يجب ان نطرحه على انفسنا عند هذا المنعطف التاريخى الهام الذى نعيشه اليوم الا وهو : هل كل رواج اقتصادى (بغض النظر عن نوع النشاط) يعتبر مصدر غبطة وسرور وعنوان لجودة الاداء الاقتصادى ؟ وعلى العكس من ذلك ، هل يعتبر كل ركود وابطاء فى بعض مكونات النشاط الاقتصادى ، ظاهرة سلبية لا نسعد بها ونعتبرها بالضرورة علاوة اعياء وضعف للأداء الاقتصادى .

ان الاجابة على مثل هذا التساؤل ليست بالبساطة التى قد يتصورها البعض .. فهناك مجالات نشاط يكون الرواج والتوسع الشديد فيها آية ضعف ودليل عدم صحة للاقتصاد القومى .. وبالمثل ، هناك مجالات نشاط يكون التراجع والانكماش فيها آية قوة ودليل حسن اداء للاقتصاد القومى .

---

(٢٩) هناك قول فرنسى مأثور مفاده انه « اذا نشطت صناعة البناء والتشييد ، يعم النشاط فى بقية جوانب الحياة الاقتصادية »
«Quant le bâtiment va tout va bien»
نقلا عن الدكتور زكريا نصر ، التطور الاقتصادى : عرض لبعض النماذج التحليلية (القاهرة: مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٢) ، ص ١٠٨ .

تطور عدد من المتغيرات الاقتصادية التى تعكس مؤشرات التوسع والركود فى الحياة الاقتصادية المصرية (١٩٧٤ – ١٩٨٣)

بيـــــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
(أ) مؤشرات الأسعار :									
– الرقم القياسى لأسعار الجملة لمواد البناء	١٠٠	١١٨	١٢٤	١٣٩	١٧٢	٢٥٧	٣٠٨	٣٦٣	٣٧٨
– الرقم القياسى للمحاصيل الزراعية	١٠٠	١٠٤	١١٩	١٤٠	١٤٨	١٧٠	٢١٣	٢٣٠	٣١٢
(ب) مؤشرات الإنتاج الصناعى :									
– المنسوجات القطنية (مليون متر مربع)	٧٥٩	٧٧٢	٨٧٣	٩٠٥	٩١٨	٩٥٠	٩٨٠	١٠٥	
– السكر (بالألف طن مترى)	٥٧٧	٥٢٦	٥٧٦	٦١٤	٦٢٩	٦٣٢	٦١٩	٥٩٩	
– الجبن (بالألف طن)	١٣٥	١٥٣	١٤٧	١٤٩	١٦١	١٦٠	١٨٣	١٨٧	
– المشروبات الغازية (مليون زجاجة)	٦٦٠	٧٨٤	٩٦٠	٩٨٤	١٣٨٩	١٤٢٤	٢٢٢٢	٢٠٠٣	
– السيارات (وحدات)	٨١٦٩	١١٥٧٦	٩٧٩٩	١٢٨١٧	١٤٥٦٢	١٥٦٧٠	١٨٧٣٤	١٧٠٣٥	
– اللوارى وعربات النقل (وحدات)	٢٣٤٢	٢٨٢٥	٢٨٠٧	٤٤٤٥	٤١٠١	٥٠٨٧	٤٨٩٩	٩٤٢٩	
– أجهزة التليفزيون (بالألف وحدة)	٩٨	٧٧	٨٨	١٣٨	١٩٦	٢٢٨	٤٠٦	٥٥٧	
– ثلاجات (بالألف وحدة)	٥٥	١٠٩	١١٢	١٢٩	١٣٨	١٩٠	٢٥٩	٤٢٤	
– حديد التسليح (بالألف طن مترى)	٢٣٢	٢١٩	٢٠٢	٢٣٠	٢٤٩	٣٠٢	٢٨١	٢٧٥	

(ج) المؤشرات العالية (بالمليون جنيه مصرى)								
– التغير فى المعروض من النقود	–	٣٠٨	٣٦٧	٦٠٤	٥٩٩	٣٨١	٩١٤	١٢٧٢
– التغير فى أشباه النقود	–	٥٩	١٦٢	١٧٠	٣٣٠	٧١٦	١٢٢٣	٢٤٣٠
– معدل النمو فى النقود وأشباه النقود (٪سنوياً)	–	٢٤٪	٢٨٪	٣٢٪	٢٩٪	٢٧٪	٣٤٪	٤٤٪
– إجمالى السلفيات والقروض لقطاع الأعمال الخاص	١٤٨	٢٣٠	٢٥١,٢	٤٣٣,٨	٥٧٦,١	١٠٠٠,١	٢١٩٦,٤	٣٩٥٢,٤
(د) الاستثمار الثابت الإجمالى : (بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)								
– التشييد	١١	٣١	٨٠	٤٨	١٣٢	١٦٠	١٢٩	١٥٢
– الإسكان	٥٣	١٧٧	١٢٨	١٢٦	١٥٦	٢٢١	٤٥٠	٥٨١
– التجارة والمال	٨	١٥	٢٦	٣٠	٣٧	٧٠	٩٦	٢٤١
(هـ) التغير فى المخزون (بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)								
– عام	١٧٤	٢٧٥	٢٦٣	٣٣٧	٢٥٠	٢٧٠	٢٩٤	١٢٩
– خاص	١١٦	١٨٤	١٧٦	٢٢٤	١٦٦	١٤٠	١٤٥	٧١

المصدر : تقرير البنك الدولى عن الاقتصاد المصرى لعامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (الملحق الإحصائى)

فاذا ما رجعنا لبعض المؤشرات المختارة التى يحتويها الجدول (١) لوجدنا أن التوسع الشديد فى انتاج المياه الغازية واجهزة التليفزيون والثلاجات والسيارات الخاصة خلال الفترة ٧٦ ــ ١٩٨٢ ، لا يعتبر بالضرورة علامة صحة ... بل قد يكون علامة هزال فى البنية الاقتصادية . خاصـــة اذا ما رافق ذلك ركود فى انتاج بعض السلع الأساسية مثل : السكر ، والجبن واللوارى ، وعربات النقل وحديد التسليح .

كذلك تشير بيانات هذا الجدول الى التوسع الشديد فى حجم الاستثمار الثابت الاجمالى فى قطاع الاسكان (لاسيما فى مجال الاسكان الفاخر) وفى قطاع المال والتجارة (لاسيما بنوك الاستثمار وتجارة السلع المستوردة) ، وكذا فى اجمالى القروض والسلفيات الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (لاسيما التسهيلات الائتمانية المعطاة لقطاع التجارة والمقاولات) .

وقد وصل التوسع فى بعض الحالات الى حد المضاربة ، اذ تمـــادت بعض البنوك الانفتاحية فى سياسة التوسع فى الاقراض التجارى الى حد أن بعض هذه البنوك منحت تسهيلات ائتمانية وصلت الى نحو ٢٥٠ ٪ فى مجموع ودائعها ، وهو أمر خطير بكل المعايير الاقتصـــادية والاعراف المصرفية السليمة(٣٠) .

وهكذا يبدو لنا ان اى نقاش حول اتجاهات التوسع (الرواج) والانكماش (الركود) فى الاقتصاد المصرى يجب الا يتم بأسلوب تجريدى اذ ان العبرة هى بمجالات النشاط الاقتصادى موضع التوسع او الانكماش والركود ، وان عملية تقويم مسار الاقتصاد المصرى تقتضى بدورها كبح جماح التوسع والتضخم فى بعض الأنشطة الاستهلاكية والاستيرادية والاستثمارية الطفيلية ، وما يصاحبها من رواج اقتصادى ومـــالى كاذب (او « رواج الفلوس » على حد تعبير المقريزى) . والعمل فى نفس الوقت على تنشيط بعض الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية التى تولد آثارا ائتمانية بعيدة المـــدى .

ولعلنا لا نغالى كثيرا ، اذا قلنا ان الاقتصاد المصرى قد عانى خلال السنوات العشر الأخيرة بعض الاعتلالات والاختلالات الواضحة للعيان ، نجمل اهما فيما يلى :

(أ) توسع مفرط فى استهلاك السلع المعمرة والترفيه .

(ب) المغالاة فى الاستثمار فى قطاع الاسكان الفاخر .

(جـ) المغالاة فى الاستثمار العقارى عموما (والذى اخذ طابعا مضاربيا فى معظم الأحوال) .

---

(٣٠) راجع حديث وزير الاقتصاد لرئيس تحرير جريدة الاهرام عدد ١٩٨٣/١٢/١٦ .

(د) قصور الاستثمارات فى مجال رأس المال الثابت الانتاجى (المعدات والتركيبات الراسمالية) ، ولا سيما فى مجال الاحلال والتجديد فى وحدات القطاع العام ، وبعض المرافق الاساسية .

(هـ) التوسع فى عمليات الاقراض المصرفى ومنح التسهيلات الائتمانية للأنشطة التجارية والاستيرادية واعمال المقاولات .

ولذا يجب أن يكون واضحا ان عملية اعادة الانضباط للاقتصاد المصرى لابد وان يترتب عليها بعض الآثار الانكماشية فى المجالات ا ، ب ، جـ هـ ، ناهيك عن وصول بعض الأنشطة الى بداية حد التشبع ، بشكل طبيعى ودون تدخل من جانب الدولة او راسم السياسة الاقتصادية .

ولكن السؤال المركزى الذى يجب أن نطرحه فى ضوء ماجاء فى هذا المقال هو : ماذا اعد راسم السياسة الاقتصادية للمستقبل ؟ ولا سيما عندما يتراجع دور « عناصر الحقن الخارجى » ، ويكاد يصبح مجموع حجم الاستيراد وخدمة الدين الخارجى (حجم التسربات الخارجية الاجمالية) مساويا لمجموع صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج والمعونات الأجنبية التى تتدفق على مصر (اجمالى عناصر الحقن الخارجى ؟) . **وبالتالى تتوقف عملية نقل الدم للاقتصاد المصرى ، ويبطل مفعول الرئة الصناعية التى يتنفس بها الاقتصاد المصرى الآن .**

وكم أود أن نقف طويلا عند هذا التساءل ، للتأمل فيما اذا كنا قد اعددنا العدة للمستقبل ، عندما تستنفذ قوى التوسع الحالية اقصى مدى لها وعندما تأخذ عناصر الحقن الخارجى فى التراجع . وقبل ان تصبح قوى الانكماش والركود الاقتصادى قوى داهمة لا نملك ازاءها دون تأمل لا حول ولا قوة ! .

خاتمة :

ولكن اين تكون نقطة البدء فى مجال اعداد العدة للمستقبل ؟

ان اعداد العدة للمستقبل يجب أن يبدأ الآن ودون ابطاء ، نظرا لأن رسم اية سياسة متسقة ومتكاملة لمواجهة الاتجاهات الانكماشية المرتبطة بتراجع دور عناصر الحقن الخارجى فى الحياة الاقتصادية المصرية ،يواجه عادة **ثلاثة أنواع من الابطاءات** على النحو الذى أشار اليه الأستاذ هابرلر(٣١) :

---

(٣١) راجع : G. Haberler, Prosperity and Depression, P. xii.

١ ــ فترة الابطاء الناجمة عن الوصول الى عناصر التشخيص السليم لاتجاه التقلبات الاقتصادية المستقبلية ومصادر القوى الانكماشية فى الاقتصاد القـومى (the «diagnostic» lag)

٢ ــ فترة الابطاء الناجمة عن تصميم عناصر السياسة الاقتصـادية الملائمة واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة الاتجاهات الانـكماشية المتوقعة فى الاقتصاد القومى فى المدى المتوسطة (the «policy» lag).

٣ ــ فترة الابطاء الناجمة عن ردود الاستجابة فى الحياة الاقتصادية العملية لعناصر السياسة الاقتصادية الجديدة التى يتم الأخذ بها ووضعها موضع التنفيذ (the «operational» lag).

وهكذا فان نجاح اى سياسة اقتصادية لمواجهة الاتجاهات الانكماشية الناجمة عن تراجع عناصر الحقن لابد ان تتم فى اطار منـاخ من التوجيه والتخطيط الاقتصادى .

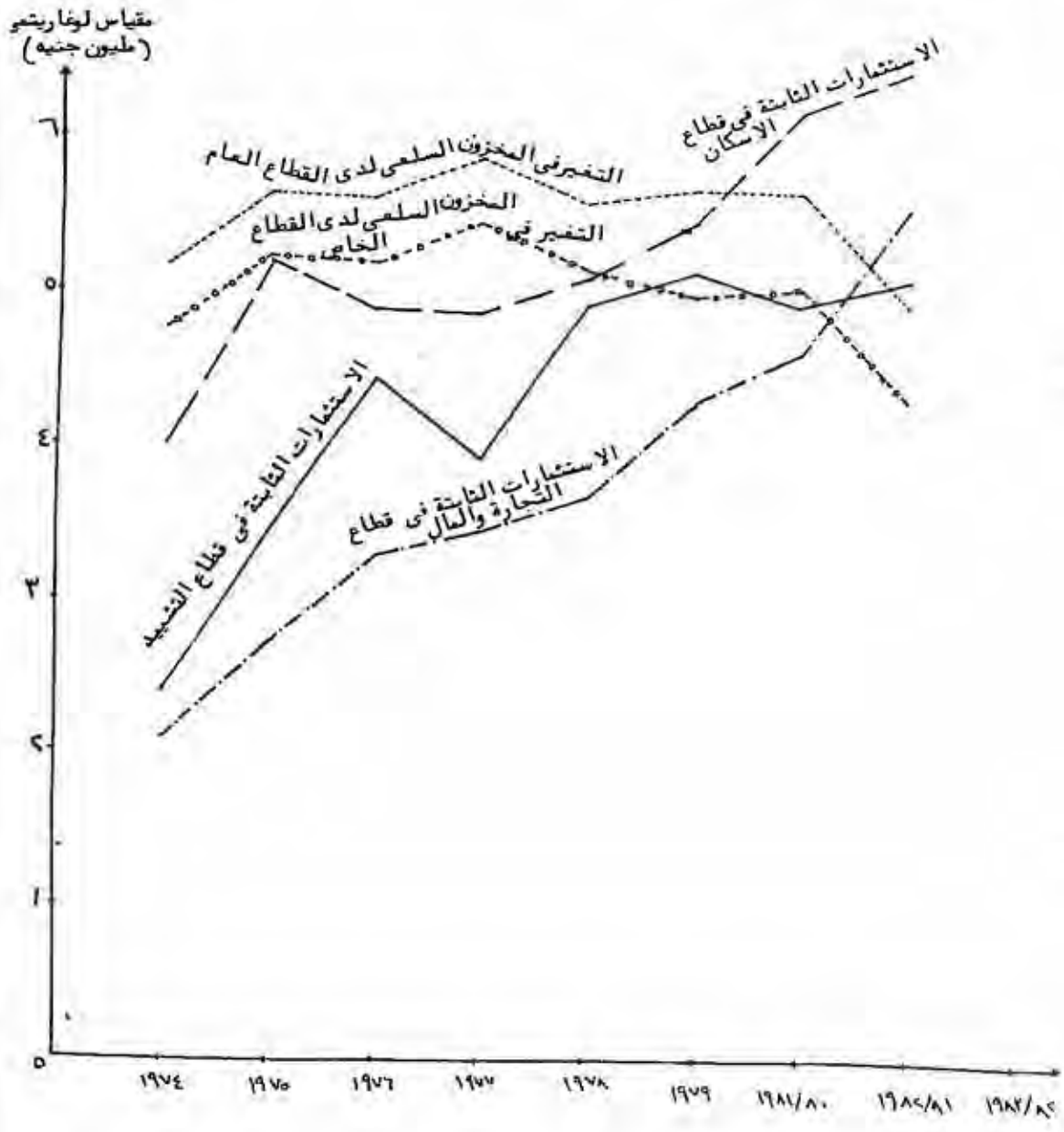

شـــكل (٥)

التقلبات فى حجم الاستثمار الثابت الاجمـــالى والتغير فى المخزون السلعى
(بالأسعار الجـــارية وبالمليون جنيه)

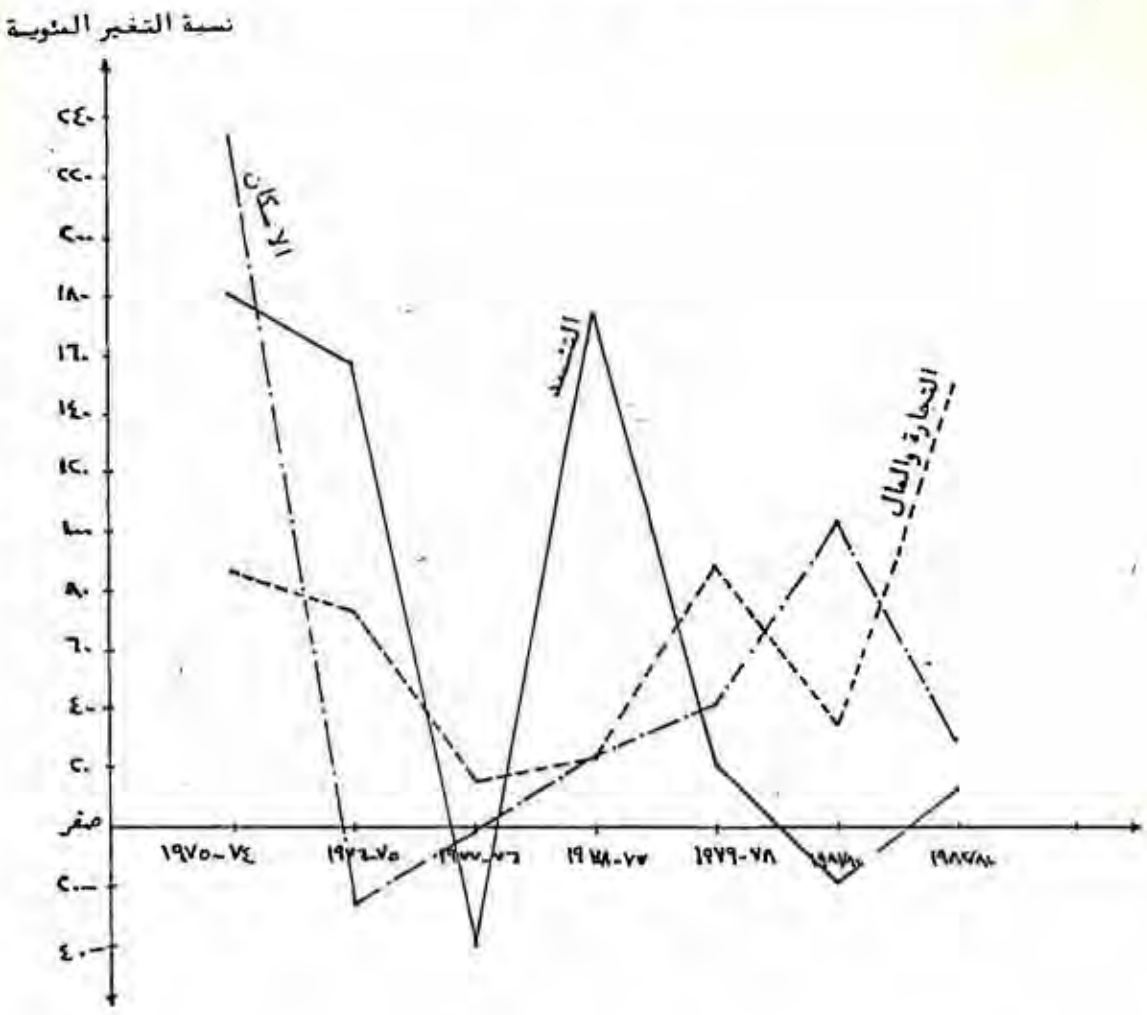

شـــكل (٦)

التغيّر النسبى السنوى فى الاستثمار الثابت الاجمالى فى قطاعات مختـــارة

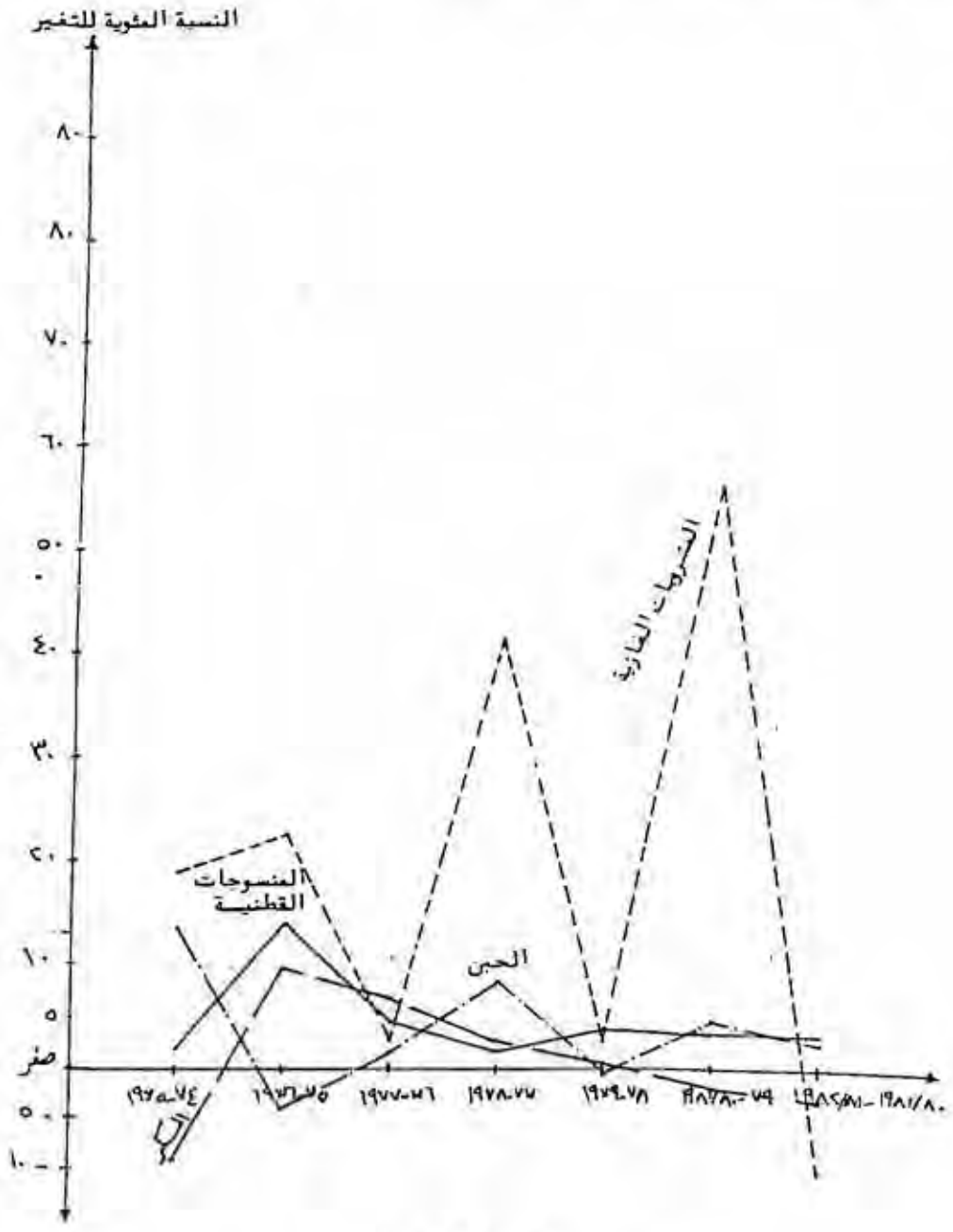

شـــكل (٧)

نسبة التغير السنوى فى الانتاج الصناعى
« السلع الاستهلاكية غير المعمرة »

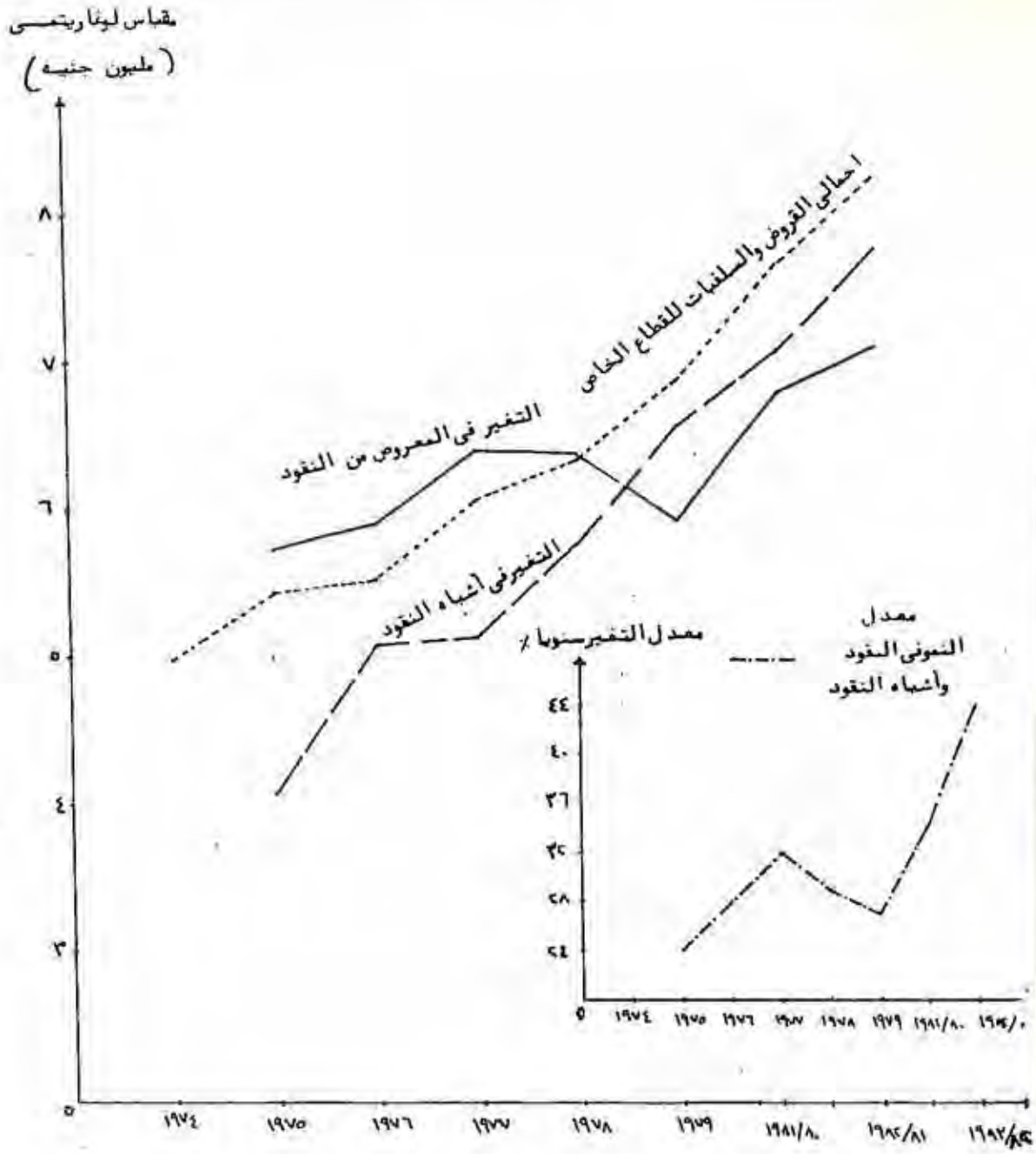

شـــكل (٨)

تطور المؤشرات المالية الاجمالية

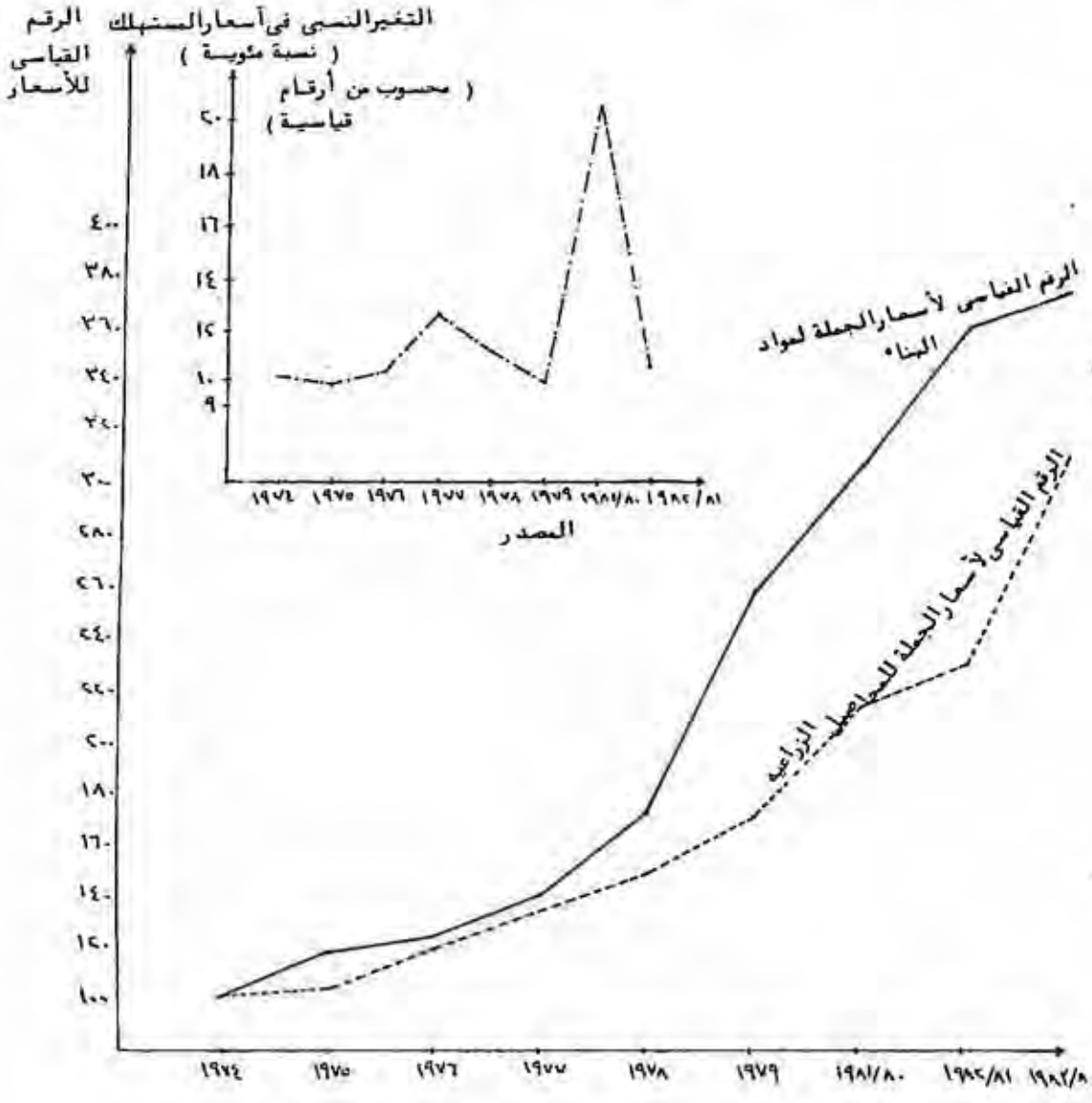

شـــكل (٩)

تطور مؤشرات الأســـعار

عنصر القسر
فى
المعـــونات الخارجيـــة

دكتور محمد عبد الوهاب الساكت
المستشار بجامعة الدول العربية

المعونات الخارجية التى تقدمها حكومة دولة الى حكومة دولة أخـــرى اسلوب متبع بين الدول المستقلة عبر التاريخ وهو ما يمكن أن يطـــلق عليـــه العقوبات الايجابية وبهدف ممارســـة القسر على الحـــكومات الأجنبيـــة او الحصول والمحافظة على النفوذ عليهم او لتأييد او اضـــعاف المجتمعـــات الاخرى(١) . وبذا فانها تعد اداة تستهدف كسب الأصـــدقاء والتـــأثير على الشعوب بعكس التجارة التى تعد موضوعا للسياسة وعمـــلا دوليـــا فى ذاته .

ولقد كانت كل من انجلترا وفرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر تدفع معونات من أجل تقوية التحالفـــات او دعم الحلفاء لاسيما بالنسبة لتلك الدول التى يؤدى عزلها الجغرافى الى جعل المساعدة العسكرية المباشرة غير عملية بالنسبة لها .

ونتيجة لخلاف بريطانيا وصراعها مع فرنسا حول المستعمرات خـــارج اوروبا فقد قامت بريطانيا بدفع أموال الى فريدرك الاكبر ملك بروسيا الذى كان يحارب فرنسا ويقيم توازنا معها فى القارة الأوروبية .

وفى خلال حرب التحالف الثالث ضد نابليون (١٨٠٤ ــ ١٨٠٥) فان بريطانيا انفقت ٦٦ مليون جنيه استرلينى بما يعادل ٨٪ من اجمالى نفقاتهـــا العسكرية كمساعدات لحلفائها .

وفى القرن التاسع عشر فقد حلت القروض محل المساعدات فعلى سبيل المثال فقد ظهرت حركات ائتمان كبيرة من فرنسا الى روسيا القيصرية ومن المانيا وفرنسا الى ايطاليـــا ، لعبت دورا فى تشـــكيل وتغيير التحالفات التى سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى .

---

(١) Klaus Knorr, The Power of nations, David A. Baldwin, U.S.A., 1975, PP. 166 - 167.
The Power of Positive Sanctions, World Politics, Oct., 1971.

وبرغم أن هذه القروض قد قدمتها بنوك خاصة الا أن الحكومات كانت تمارس سيطرة كبيرة على حركات تحويل رؤوس الأموال ، ومن ذلك أن لائحة الاقراض والتأجير للولايات المتحدة كانت تعديلا عصريا للمساعدة التقليدية وللسيطرة الحكومية على القروض الخاصة .

غير ان صورة المساعدات الاقتصادية والعسكرية بين الدول فى وقت السلم لم تظهر بصورة كبيرة الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فلا توجد اليوم دولة لا تتلقى او تعطى مثل هذه المساعدات كما أصبحت الولايات المتحدة اول مانح كبير لهذه المعونات ، يظهر فى الساحة الدولية(٢) ، وهو الأمر الذى بدأ بمشروع مارشال الذى كان يهدف الى اعادة بناء دول أوروبا الغربية ، الا انه قد هدف بعد عام ١٩٥٠ ــ العام الذى نشبت فيه الحرب الكورية ــ الى مواجهة الطلبات المتزايدة من دول العالم الثالث للحصول على المساعدات الاقتصادية(٣) .

أما الاتحاد السوفيتى الذى كان يدين كل المساعدات الغربية الاقتصادية او العسكرية باعتبارها وسيلة استعمارية للانشاء والمحافظة على النفوذ فى الدول المستقبلة لهذه المعونات فقد بدأ فى الظهور كأحد المانحين الكبار للمعونات فى الخمسينات ، كذلك فقد بدأت جمهورية الصين الشعبية فى مساعدة الدول الشيوعية منذ عام ١٩٥٢ والدول غير الشيوعية منذ عام ١٩٥٦(٤) .

والواقع ان المساعدات الاقتصادية واسعة النطاق كانت تهدف أساسا الى المساعدة فى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها والدول الشيوعية بل أن مشروع مارشال كان المبرر له هو الحاجة الى استعادة القوة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية وبالتالى استعادتهم لقدرتهم على مقاومة التخريب الشيوعى الداخلى .

وباعلان مبدأ ترومان ــ أصبح يتم تقديم المساعدة الأمريكية خارج أوروبا لأول مرة من أجل دعم الدول الحليفة التى تواجه او يعتقد انها تواجه الضغط الشيوعى ثم امتدت المعونة الى الدول النامية غير الحليفة كوسيلة لاحتواء الشيوعية .

---

(٢) دكتور ابراهيم شحاته ــ الحدود السياسية للتمويل الخارجى ــ مصر المعاصرة ــ اكتوبر ١٩٦٨ ــ ويشير الى أن النظر فى مصادر التمويل ، المختلفة يؤكد أن الباع الأطول لعمليات التمويل هو للولايات المتحدة الأمريكية سواء أكانت هى الحكومة الأمريكية أو الاتجاه الأمريكى فى منظمات التمويل العالمية او رأس المال الخاص الأمريكى . وان هذا جزء من الواقع الذى يجب أن تضعه كل دولة فى الحسبان عند نظر التمويل الخارجى .

(٣) Charles P. Kindleberger, Power and Money, U.S.A., 1970, PP. 133 - 134.

(٤) China's Foreign aid in 1972, Current Scene, U. S. Conslute, Hong Kong, Dec., 1973.

ومع بداية منتصف الخمسينات فقد استخدم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المعونة الاقتصادية فى تنافس شديد للحصول على تأييد الدول لهما .

وبالرغم من أن تنافس الحرب الباردة قد ادى الى تدفق قدر كبير من المعونة الاقتصادية فان بعض الدول الغنية نسبيا غير المندمجة فى نزاع الشرق والغرب قد مارست ايضا هذا العمل ، كما تم من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تقديم كميات ملموسة من المساعدات الجماعية .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن بعض الدول الفقيرة والمتوسطة قد قامت ايضا بتقديم مساعدات اقتصادية لبعضها ولأهداف انسانية بالاضافة الى الأهداف السياسية ، ومن ذلك أن الصين والتى تعد من البلاد المنخفضة الدخل قدمت ٢١٩٤ مليون دولار كمساعدات خلال الفترة من ٥٤ ـ ١٩٧١ الى العديد من دول العالم الثالث(٥) .

كما قدمت الهند مساعدات الى كل من نيبال وسيكيم ، كما قامت بتمويل مشروعات تنمية اقتصادية فى سيكيم من ١٩٥٤ ـ ١٩٦١ ، ومن ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ ، وبالرغم من انه فى عام ١٩٦٦ كان معدل الدخل لكل فرد فى سيكيم كان يعادل الضعف بالنسبة لكل فرد هندى ، وذلك بسبب العلاقة المبنية على الشك المشترك تجاه الصين ، كذلك فان السعودية والكويت وليبيا وهى دول نامية ولكنها غنية قد قامت بتقديم مساعدات اقتصادية الى كل من الأردن ومصر بعد حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل ، كما قدمت الدول المصدرة للبترول بعد عام ١٩٧٢ مساعدات الى العديد من الدول النامية ، كما بدأت كل من البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والمكسيك بتقديم المساعدات الى دول امريكا اللاتينية الأكثر فقرا(٦) .

٥ ـ أشكال المعونات الخارجية :

المعونة الخارجية هى عبارة عن تحويل الموارد الموجودة لدى حكومة ما الى حكومة اخرى ، وهى بهذا يمكن أن تأخذ شكل السلع (مصانع ـ صلب ـ معدات اغذية) أو قد تأخذ شكل قروض مالية للمساعدة فى تنمية موارد الدولة .

وتختلف المعونة الخارجية عن التجارة الخاصة والاستثمار الخاص الأجنبى المبنى على اجراءات السوق والتى عادة ما لا تتضمن تدخلا من

(٥) John Franklin Copper, China's Foreign Aid In 1976, I.B.I.D., June - July 1977.

(٦) Nasir Islam, Food Aid : Conscience, Morality, and Politics, International Journal, Vol. 36, Spring, 1981.

الحكومات . فالحكومات يمكن ان تقدم المعونة كمنحة او كقروض ، ففى حالة المنح فان اصول المـانح تتناقص بنفس القدر الذى تزيد فيه اصول المستقبل للمنحة ، اما القروض فهى لا تمثل مساعدة فى اطار دراستنا هذه اذا تم تقديمها كاستثمار تجارى من اجل الحصول على فوائد مالية منها ، اما القـروض التى تأخذ شكل المساعدات فهى تلك التى يزيد فيها المبلغ الاسلامى عن القيمة المخصومة الحالية للفائدة . وهكذا فان من مجموع القروض والمنح البالغ ٢ر١١ بليون دولار المقدمة الى دول منظمة الدول الأمريكية من قبـل الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية من ١٩٦١ — ١٩٦٨ فان المنح قـد بلغت ٦ر٥ بليون دولار .

وهكذا فان القروض تعتبر مساعدة الى الحد التى تقدم فيه المبـالغ ، وتقيم على اسس تفضيلية او مميزة ، ومن ثم فان وضع شروط معينة على القروض او المنح تقلل من عنصر الاهداء فيها .

وهو امر يبدو واضحا حينما تكون القروض مقيدة اى محددة بالانفـاق على مشتريات السلع فى الدولة المـانحة او شحنها على سفن تابعـة للدولة المـانحة(٧) .

كذلك فقد تأخذ المعونات الخارجية شكل المساعدات الفنيـة وهى تمثل تحويلا للخبرة التكنولوجية على اسس تفضيلية ، كما توجد المساعدات العسكرية التى تقدمها الحكومات لبعضها فى شكل مساعدة فنية خاصـة (التدريب العسكرى) او فى شكل امدادات للمواد العسكرية كهـدايا او كقروض تتضمن عنصرا تفضيليا .

كما تظهر اهميتها عندما يتم بيع ادوات عسكرية تتضمن مواد لا تقدم عادة للبيع .

اسباب منح المعونات الخارجية :

تتعدد الأسـباب التى تقـدم من اجلهـا المعونات ويمـكن اجمالهـا فيما يلى(٨) :

اولا — اهداف اقتصادية قصيرة المدى :

١ — تشجيع مزيد من الصادرات التجارية .

---

(٧) Klaus Knorr, Op. Cit., PP. 168 - 169.

(٨) I.B.I.D., PP. 169 - 170.; Samuel P. Huntington, Foreign Aid, For What, and For Whom, Foreign Policy, No. I., 1971., PP. 125 - 126, 166 - 170.

٢ ــ التخلص من الفوائض السلعية الزائدة « منتجات زراعية ــ معدات عسكرية غير حديثة » .

٣ ــ تشجيع الانتاج الأجنبى للمواد الخام لاستيراده .

٤ ــ المحافظة فى الخارج على وجهة نظر مؤيدة للاستثمار الأجنبى الخاص .

ثانيا ــ أهداف سياسية او عسكرية قصيرة المدى :

١ ــ التنافس من أجل النفوذ السياسى فى الدولة المتلقية للمعونة مع الدول المنافسة .. وبمعنى الحد من نفوذهم او الحلول محلهم او حماية نفوذ الدولة المانحة وكذلك الحصول او المحافظة على تحالفات عسكرية او تفكيك المحالفات المضادة .

٢ ــ الاحتفاظ بصداقة الدولة المستفيدة .

٣ ــ تقوية مركز الحكومة والنظام المتعرض لضغط اقتصادى او لضغوط سياسية او اقتصادية خارجية والذى يعد بقائه مرغوبا فيه من الناحية السياسية او العسكرية .

٤ ــ دعم الأمن العسكرى للدولة المانحة .

٥ ــ تحسين الصورة الدولية للدولة المانحة باعتبارها تولى محاربة الفقر الدولى اهمية خاصة .

٦ ــ اشعار الدول الاخرى بأن هناك التزاما سياسيا تجاه الدولة المستقبلة للمعونة .

ثالثا ــ الأهداف طويلة المدى :

بالرغم من أن الهدف المنطقى هو دعم التنمية الاقتصادية للدولة المستفيدة الا ان هناك بعض الاهداف القصيرة المدى المشار اليها تبرز ايضا كاهداف طويلة المدى واهمها(٩) :

١ ــ ان الدول الفقيرة حينما تصبح اقتصاديا اكثر تقدما فانها سوف توفر أسواقا للتصدير اكثر غنى وميادين للاستثمار الخاص اكثر قبولا .

---

(٩) Jacob J. Kaplan, The Chillenge of Foreign Aid, U.S.A., 1967, PP. 148 - 185.

٢ ــ ان زيادة القدرة الاقتصادية للدول الفقيرة ســتؤدى الى دعم حكوماتها وانظمتها داخليا والى زيادة قدرتها لمقاومة العدوان الخارجى .

وبالاضافة الى هذين السببين فهناك سببين آخرين يتعلقان بالنظـام الدولى التى تشكل الدول الفقيرة الغالبية العظمى من عدد اعضائها وهما :

١ ــ أن تقدم الدول الفقيرة اقتصاديا سيؤدى الى تحسين ســلوكها الدولى بحيث يكون اكثر استقرارا وسلميا .

٢ ــ ان النمو الاقتصادى فى الدول الفقيرة سيؤدى الى ايجــاد محيط عالمى اكثر اتساقا من ناحية المؤسسات والسياسات ، فقد كان يفترض فى الولايات المتحدة مثلا ان التنميــة الاقتصــادية تؤدى الى دعم الحكومات الديمقراطية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة ، وهو الامر الذى قد يؤدى الى تسهيل التعاون بين هذه المجتمعات ، والمجتمعات المشابهة .

التهديد بالمعونات كأسلوب للنفوذ الدولى والتدخل :

هناك اتفاق عام على ارتباط المعونة الخارجية بممارسة النفــوذ او التدخل لدى الدولة المستفيدة ذلك ان تقديم هذه المعونات قد يسبق التدخل وقد يزيد من احتمالاته كما قد يتبعــه ، بل ان هذه المعونات ليست فى راى البعض الا اسلوبا من اساليب التدخل لاسيما مع اقترانها بشروط واساليب معينة يؤدى الى التدخل فى الشئون الداخلية للدولة المستفيدة(١٠) .

والواقع ان كل اشكال المعونات الخارجية تؤثر على مجتمــع الدولة المستقبلة وقدرات حكومتها واقتصــادها مبــاشرة وحياتهــا السياســية والاجتماعية بطريقة غير مباشرة ، فكل التغيرات الاقتصادية التى ستنتج من تقديم هذه المعونات سوف يستفيد منها بعض الناس وسوف يضار البعض الاخر ، كذلك فان المساعدات العسكرية اذا كانت فعــالة لن تدعم فقط القدرات العسكرية ولكنها سوف تؤدى ايضا الى دعم المركز العســكرى للدولة المستفيدة فى النظام السياسى والدولى والداخلى .

والواقع أن معاملات المساعدات الدولية تتأثر دائما بمصالح الحكومات فى كلا الجانبين المــانح والمستفيد ، فالمصالح الوطنية للدولة المــانحة يمكن تقسيمها الى عدة طرق والذى يهمنا هنا هو معــرفة ما اذا كانت عــلاقة المعونة تعكس مصلحة متبادلة تعاونية اختيارية ، او ما اذا كانت الدولة المــانحة او المستفيدة تنوى الحصول على بعض المنفعة من الطرف الآخر بدون رضائه الحــر .

---

(١٠) David A. Baldwin, Foreign Aid and Intervention and Influence, World Politics, Vol. xxv, April, 1969.

ولهذا فان هناك شرطين أساسيين لتأكيد علاقة المعونة الخارجية التى تعكس منفعة متبادلة حقيقية لكلا الطرفين وهما(١١) :

الأول : أن يكون المانح والمستفيد لديهما افضليات متشابهة للاعتماد المتبادل ويريدان نفس النتيجة . وهو ما يحدث عادة فى المساعدات التى تقدم فى حالات الكوارث الطبيعية والصحية .

الثانى : ان يكون الهدف الخاص الذى يسعى المانح الى تحقيقه موافق عليه كلية من قبل المستفيد ، وهو ما يحدث فى ثلاثة حالات :

١ ـ المساعدة التى تقدم مقابل شىء آخر مثل تقديم قاعدة عسكرية او امتياز لشركة الطيران او صوت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وعلى ان يكون التبادل منظورا اليه من كلا الجانبين على اعتبار انه يتضمن قيما متساوية منزهة عن اى قسر أو اى استغلال طبقا لمقاييس الدولة المستقبلة .

٢ ـ ان يتم تقديم المساعدة والتشاور بشأنها وقبولها من قبل حكومة الدولة المعنية التى تواجه او تكون معرضة لتهديد بحرب دولية او اهلية او خاضعة لضغط قوى من قبل دولة كبرى . وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٤٨ حينما ارادت يوغوسلافيا ان تهرب من سيطرة الاتحاد السوفيتى فقد تلقت معونات من الولايات المتحدة التى كانت راغبة فى تقليل القوة الدولية للاتحاد السوفيتى ، وفى هذه الحالة فقد توافقت كل من مصلحة الولايات المتحدة ويوغوسلافيا .

٣ـ ان تكون الدولة المانحة راغبة فى المساعدة فى التنمية الاقتصادية للدولة المستفيدة لأن من المتوقع ان يؤدى هذا الى توسع فى المصالح التجارية المتبادلة وهى النتيجة التى ترحب بها ايضا الدولة المستفيدة .

وبخلاف ما سبق تكون علاقة المعونة الفنية التى تتصارع فيها افضليات كلا الجانبين وهى التى تظهر فى الحالات التالية(١٢) :

١ ـ الحالة التى تقوم فيها الدولة المانحة بانقاص او انهاء المساعدة لأنها ترغب فى اضعاف الدولة المستفيدة التى لم تعد حليفة او صديقة او التى اصبحت حليفة او صديقة لدولة منافسة .

٢ ـ قيام الدولة المانحة باستخدام المساعدة من أجل فرض نفوذها على السياسة الخارجية للدولة المستفيدة .

---

(١١) David A Baldwin, Economic Development and American Foreign Policy, U.S.A., 1966, PP. 243 - 247.

(١٢) I.B.I.D.; Yuan-Li Wu, Economic Warfare, U.S.A., 1952, P. 187

٣ ـ قيام الدولة المانحة باعطاء او التهديد بوقف المساعدة الاقتصادية من اجل املاء او الحصول على سياسة خاصة من الدولة المستفيدة . وعلى سبيل المثال عندما يتم التهديد بايقاف المعونة لحث حكومة الدولة المستفيدة عن الامتناع عن تاميم المؤسسات الاقتصادية المملوكة لرعايا الدولة المانحة . وفى هذه الحالة فان الدولة المانحة تحاول ممارسة القسر على الدولة المستفيدة .

وهكذا يمكن القول أن هناك ثلاث استخدامات هامة فى المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تهدف الدول المانحة الى تحقيقها وهى :

١ ـ اعطاء التاييد للدولة او النظام .

٢ ـ تحقيق او المحافظة على نفوذ فريد فى الدولة المستفيدة تجاه الدولة المانحة او تجاه المنافس الدولى للدولة المانحة او انقاص تاثير هذا المنافس .

٣ ـ الزام الحكومة المستفيدة بتغيير او المحافظة على سياسة معينة .

عنصر القسر فى المعونات الخارجية :

يمكن القول بصفة عامة أن اى تهديد بقطع المعونة الخارجية ماعدا فى حالات معينة هو عمل من اعمال القسر وكذلك اى انهاء للمساعدة مشروطا بالقول بان اعادتها يعتمد على تصرف الدولة المستفيدة فى مجالات معينة ، وبذا فان انهاء المعونة الاقتصادية بسبب عدم الحاجة اليها او بسبب مصاعب اقتصادية لدى الدولة المانحة او بسبب كون برامج المساعدة ذات اهمية محدودة فى الدراسة المستفيدة امورا لا تعد من اعمال القسر ولكن القسر يظهر حينما يفهم كلا الطرفين ان المستفيد يجب أن يقوم بعمل ما من اجل الحصول على المساعدة او استئناف تقديمها(١٢) .

كذلك الحال حينما تستخدم المعونة الجديدة باعتبارها عقوبةايجابية وبمعنى عندما تخطر الدولة المستفيدة بانها سوف تحصل على مساعدات بشرط قيامها بتنفيذ اعمال معينة والاجابة فى هذه الحالة يجب ان تكون ايجابية مهما كانت اعمال المطلوبة غير مرضية بالنسبة للدولة المستفيدة

وبالرغم من أن الشروط التى تلحق بالمساعدة تعتبر فى حد ذاتها قسرا نظرا لتقييدها للاختيارات المتاحة أمام الدولة المستفيدة فان الحصول

(١٢) Albert O. Hirschman and Richard M. Bird, Foreign Aid, A Critique and Proposal Essays in nternational Finance, No. 69, U.S.A., 1968, PP. 7 - 13.

على موارد اقتصادية يؤدى الى اغناء الاختيارات فى مجالات اخرى وبهذا فان حكومة الدولة المستفيدة لن تقبل المساعدة الا اذا قامت بتقييم الآثار التى ستؤدى الى اغناء تصرفاتها فى المجالات الأخرى اكثر من بحثها للقيود المحددة فى شروط المعونة ولكنها قد تشعر بالقسر اذا كانت الشروط المفروضة وغير المقبولة منها تجعلها تشعر بأن ضعفها الاقتصادى قد اتخذ كميزة وانها سوف تتوقع فرض شروط اخرى اضافية فى المستقبل وان تصبح معتمدة على المساعدات التى ستصبح وسيلة لفرض شروط اخرى عليها(١٤) .

ولا يدخل فى هذه الحالات الشروط التى تضعها الدولة المانحة للتأكد من قيام الدولة المستفيدة باستخدامها لدعم التنمية الاقتصادية فى بلادها طبقا للأسس المتفق عليها . وقد يكون ذلك تمشيا مع المتطلبات الداخلية التى تفرض على الحكومات تقديم حساب عن المبالغ التى تقوم بدفعها للدول الأجنبية .

ولهذا فان اقتران تقديم المعونة بتحقيق الفاعلية قد أدى فى بعض الأحيان الى الاصرار على ضرورة وضع برنامج للمساعدة اكثر من وضع صناديق للمشروعات ، وهو الأمر الذى يتطلب استخدام المعونة كجزء لا يتجزأ من خطة اقتصادية ومالية وضريبية تستهدف تحقيق النمو الاقتصادى .

وكما يقول البعض فانه يتم فى هذه الحالة فرض الفضيلة قسرا وان كان وضع مثل هذه الشروط كأساس لتلقى المعونة ترقى الى موقف شبه استعمارى لما فيها من تدخل فى الشئون الداخلية للدولة المستفيدة . غير ان عنصر القسر لا يوجد عندما يتم فرض هذه الشروط بموافقة الحكومة المستفيدة من اجل دعم مركزها فى الادارة الفعالة باستخدام المعونات . وفى هذه الحالة فانه يوجد تطابق فى المصلحة ما بين الطرفين المانع والمستفيد(١٥) .

ومع ذلك وعلى ضوء تاريخ المعونات وشعور الدول المستقبلة للمعونة بأنها لابد ان تبدى شيئا من الامتنان للجميل فان بعض الدول كثيرا ما ترفض الحصول على منح على سبيل المثال ـ فقد رفضت المغرب فى الخمسينات قبول منح من الولايات المتحدة وطلبت الحصول على قروض بدلا منها كما فضلت الهند الحصول على قروض عندما عرضت عليها الولايات المتحدة تقديم منح وهدايا ربما كان هذا الأمر له ما يبرره لأنه عادة ما تنعدم المساواة والتكافؤ بين الطرفين المانح والمستفيد . وكما يقال فان الحاجة لا تتيح الفرصة لوجود مساومة أو تعامل متكافىء(١٦) .

(١٤) H.G.P. Brnold, Aid for Development, London, 1966, PP. 2 - 5.

(١٥) Theodore Geigerm, The Conflicted Relationship, U.S.A., 1967, PP. 21 - 25.

(١٦) Teres A. Hayter, Aid As Imperialism, London, 1972, P. 15.

ومن جهة أخرى فان استخدام المعونات أو حجبها أو وقفها قد يكون ذا فائدة فى العصر الحاضر اذ ان استخدامها قـد يكون بديلا فى بعض الحالات عن اللجوء الى الحرب ، كما انها بخلاف ادوات القسر الأخرى تتميز بوجود تعويض يتمثل فيما تحصل عليه الدولة المستفيدة من موارد، كما أنه كلما زادت منفعة المعونة كلما قل شعورها بوطـأة الشروط غير المرغوب فيها والموضوعة على هذه المعونات .

وبرغم ذلك فقد كان من المطالب الأساسية لجمهورية الصين الشعبية ودول العالم الثالث التى ظهرت فى دعوتها بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد، هو أن تكون المعونات المقـدمة من الدول الغنية الصـناعية الى الدول النامية بدون شروط وطبقا لما سبق ان اعلنته الصين الشعبية على لسـان رئيس وزرائها شوان لاى اثناء زيارته لبعض الدول الافريقية عام ١٩٦٣ والتى تتلخص فيما يلى(١٧) :

١ ــ التزام الحكومة الصينية مبدأ المساواة والمنفعة المشتركة فى منحها المعونة للدول الأخرى واعتبارها أن المعونة هى عمل مشترك وليس عمل فـردى .

فرض أية شروط او امتيازات عليهـا .

٣ ــ أن يكون تقديم المعونة الاقتصادية فى شـكل قروض بدون فائدة بسـيطة .

٤ ــ أن يكون هدف المعونة هو مساعدة الدولة المستفيدة على أن تعتمد على نفسها وعلى أن تقوم بتنمية اقتصادها بصورة مستقلة وليس زيادة الاعتماد على الدولة المانحة للقروض .

٥ ــ مساعدة الدولة المستفيدة على بناء المشـاريع التى تتطلب استثمارات اقل وتعطى نتائج اسرع حتى تستطيع الدولة المسـتفيدة أن تزيد من دخلها ومن تكوين رأس مال لها .

٦ ــ تقديم افضل الأجهزة والمواد التى تنتجها الدولة المانحـة بأسعار السوق العالمية وتلتزم بتغييرها اذا لم تكن مطابقة للمواصـفات المتفق عليها .

---

(١٧) Mutual Support and Sincere Co-Operation, Peoples Daily Article, Sept. 23, 1974; China's Position and Prepositions on Drafting Charter of Economic Rights and Duties of States Expounded, Hsinhua, July 28, 1973.

٧ ـ مراعاة استيعاب الفنيين فى الدولة المستفيدة للمساعدة الفنية التى تقدمـــا الدولة المانحة .

٨ ـ ان يتم معاملة الخبراء الذين يعملون فى الدولة المستفيدة معاملة الفنيين المحليين فى نفس الدولة ولا يسمح لهم بالحصـــول على طلبات خاصة أو التمتع بامتيازات معينة .

الا ان اعلان هذه الشروط لا يعنى مراعاة تطبيقها حرفيا فى الواقع السياسى الدولى بل العكس هو الصحيح ، الأمر الذى تدل عليه الأمثلة التالية (١٨) : بين

(أ) قيام الولايات المتحـدة فى ديســمبر ١٩٤٨ بالتهـديد بوقف مساعداتها لهولندا طبقا لمشروع مارشال عندما ترددت الحكومة الهولندية فى منح الاستقلال لأندونيسيا ثم قيام الحكومة الهولندية بعد ذلك بشهرين باستئناف المفاوضات نتيجة لذلك مع اندونيسيا .

(ب) قيام الاتحاد السوفيتى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٨ بوقف مساعداته الاقتصادية ومعاملاته التجارية مع يوغوسلافيا التى لم تستجب لهـذا الضـــغط .

(جـ) تهديد دلاس سنة ١٩٥٢ بوقف التعهدات الأمريكية لاوروبا اذا لم يتم التصديق على مشروع الجماعة الاوروبية الدفاعية من قبل الدول المعنية كما اكد مجلس الشيوخ الامريكى هذا الضغط بمناقشة ايقـاف معونات الأمن المتبادل ، غير أن الجمعية الوطنية الفرنسية فى اغسطس ١٩٥٢ قامت برفض هذه المعاهدة .

(د) قيام الاتحاد السوفيتى فى ١٩٦٠ بعد بداية النزاع السوفيتى الصينى باستدعاء خبرائه الذين يعملون فى الصين غير أن هذا الضـــغط الاقتصادى كان غير فعال ، لم يؤدى الى جعل القادة الصينيين اكثر تعاونـــا

(هـ) قيام حكومة المانيا الغـربية فى ١٩٦٥/٣/٧ بوقف المعـونة الاقتصادية عن الجمهورية العربية المتحدة وبعدم المشـاركة فى الخطـة الخمسية الثانية لمصر وعدم الاشتراك فى المباحثات التمهيدية بها والامتناع عن تقديم مساعدات اخرى لرأس المال ، ورفض رفع مقـدار القـروض الحكومية المضمونة ذات الأجل الطويل ، وعلى ضوء قواعد القانون الدولى وذلك ردا على دعوة حكومة الجمهورية العربية المتحدة لرئيس جمهورية المانيـا الديمقراطية(١٩) .

---

(١٨) Klaus, Op. Cit., PP. 176 - 177.

(١٩) بيان حكومة المانيـا الغربية فى ١٩٦٥/٢/٧ ، ترجمة مكتب الجامعة العربية فى بون

(و) قيام الصين الشعبية فى عـام ١٩٧٩ بايقـاف مسـاعداتها الاقتصادية وسحب خبرائها الذين كانوا يعملون فى فيتنام بعد نشـوب النزاع بين البلدين بشأن الأقليات الصينية فى فيتنام والتدخل الفيتنـامى فى كامبوتشيا .

(ز) قيام الدول العربية من خلال الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية بوقف المعونات عن الدول الافريقية التى لم تقطع علاقاتها باسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ أو التى اعادت علاقات معهـا مثل ملاوى ، وزائير . وذلك طبقا لما سبق أن قرره مجلس ادارة الصندوق بهذا الشأن (٢٠) .

المعونة بهدف انشاء مراكز نفوذ :

ان تحقيق النفوذ هو من احد الأهداف التى تسعى اليها دولة كبرى تندمج فى تحالفات مع دول صغيرة وضعيفة والتى تقوم بدعمها بوسـائل المساعدة العسكرية والاقتصادية ، وعن طريق الالتزامـات المنصـوص عليها فى الاتفاقيات . وعلى ذلك فقد ارتبطت الولايات المتحدة عام١٩٦٩، بمعاهدات دفاع مشترك مع ٤٥ دولة معظمها دول صغيرة وفقيرة وتتلقى مسـاعدات من الولايات المتحـدة الى الدرجـة التى كانت تشـعر فيها حكومات هذه الدول ان امنها العسكرى الخارجى يعتمد على المساعدة الأمريكية ، كما هو الحال بالنسبة لكوريا ، وفيتنام الجنوبية ، وكمبوديا، واسرائيل والى الحد الذى كانت تعتمد فيه ايضا هذه الحكومات علىبقائها فى السلطة فى بلادها مثل جواتيمالا فى أعوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ . كمـا كانت الولايات المتحدة تمارس نفوذا على هذه الدول نتيجة لتعرضـها لصعوبات خارجية كذلك الحال بالنسبة لكوبا ومصر التى كانت خاضعة لوضع مشابه نتيجة لاعتمادها على الاتحاد السوفيتى . ومثله فى ذلك مثل الولايات المتحدة فقد كان الاتحاد السوفيتى يستخدم المعونةالخارجية على نطاق واسع ويقدمها للدول الشيوعية الصغيرة حيث كانت تدور المنافسة بينه وبين الصين فيهـا . مثل فيتنام الشمالية وكوريا الشمالية ومنغوليا بالاضافة الى انغماسه فى المنافسة مع نفوذ الولايات المتحدة ، فقد كان يقوم المساعدات الى الدول غير الصديقة للولايات المتحدة . مثل كوبا وبعض الدول العربية . والدول غير المنحازة فى الحرب البـاردة مثل الهند واندونيسيا ، كما كان يقدمها لبعض البلاد المنحازة للولايـات المتحدة مثل ايران وتركيا .

ومن ذلك قيام الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٥ بعقد اتفاق بتزويد مصر بالسلاح مما جعلها مستقلة عن مصادر السلاح الغربية ــ الأمر الذى

(٢٠) قرارات الاجتماع الثالث لمجلس ادارة الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ــ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٦/٢/٤ ١٩ .

أدى بالولايات المتحدة عام ١٩٥٦ الى سحب عرضها المبدأى لتمويل مشروع السد العالى مما دعا الرئيس عبد الناصر الى تأميم قناة السويس. ثم قيام بريطانيا وفرنسا بالتدخل العسكرى بالاشتراك مع اسرائيل ضد مصر واصطدامها بعدم موافقة وتهديدات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (٢١) .

وقد أدى ذلك وبالمساعدة الاقتصادية والدبلوماسية السوفيتية الى قيام الدول العربية بمقاومة النفوذ الغربى والسيطرة الغربية عليها .

من الملاحظ ان المساعدة الاقتصادية السوفيتية لمصر قد بلغت ١٠٩٨ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٧١ ، كما قدمت بقية الدول الشيوعية مبلغ ٦٤١ مليون دولار اخرى ، كما تلقت كل من العراق وسوريا مبلغ ٧٨٢ مليون دولار من الاتحاد السوفيتى و ٤١٣ مليون دولار من الدول الشيوعية الأخرى خلال نفس الفترة .

كما قام الاتحاد السوفيتى بعد الحرب الاسرائيلية العربية عام ١٩٦٧ بارسال كميات كبيرة من المعدات العسكرية والمساعدات الى المنطقة العربية وقد كان يأمل بذلك ليس فقط فى الحلول محل الولايات المتحدة وبريطانيا فى المنطقة ولكنه كان يستهدف أيضا التأثير فى التطورات السياسية الداخلية للدول العربية ، غير ان هذا الأمر لم يتحقق بل تطور الأمر بقيام الرئيس السادات فى يولية ١٩٧٢ بطرد ١٠ الف خبير عسكرى سوفيتى من مصر ثم قيامه فى ابريل ١٩٧٤ بالشكوى علنيا من محاولات التدخل السوفيتى فى الشئون المصرية ثم قيامه بطلب مساعدات عسكرية من دول مانحة اخرى(٢٢) .

المعونة لدعم الحكومة والنظام والمجتمع :

ويتضح هذا فى قيام الولايات المتحدة فى تقديم مشروع مارشال لمساعدة دول غرب أوروبا على دعم اقتصادياتها الوطنية ومن أجل المحافظة على مؤسساتها الديمقراطية ضد التغلغل الشيوعى الداخلى والخارجى فى هذه البلاد وحيث تم تقديم مساعدات عسكرية ضخمة بلغت ١٠ بليون خارجية .

ومن جانب الاتحاد السوفيتى فقد قام باجراء مشابه بالنسبة للصين الشعبية منذ قيامها عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٠ كما قام بتقديم مساعدات الى بعض الدول العربية والهند منذ ١٩٥٦ وكوبا منذ ١٩٥٩ وفيتنام الشمالية منذ اوائل الستينات .

---

(٢١) Kindleberger, Op. Cit., P. 138.

(٢٢) I.B.I.D.; J.D. Montgomery, the Politics of Foreign Aid, U.S.A, 1962.

وهكذا فقد تلقت الصين ائتمانات كثيرة بعد نشوب الحرب الكورية وقيام الولايات المتحدة بحظر الصادرات اليها والى حلفائها وقـد بلغت القروض السوفيتية لها حوالى ١٣٠٠ مليون دولار كما قام بتسليمها ١١٦ مصنع كامل خلال مشروع السنوات الخمس الصينى الذى انتهى فى عام ١٩٥٧ ، كما الزم نفسه بتسليم ١٢٥ مصنع آخر كمساعدة لمشروع السنوات الخمس الثانى (١٩٥٨ — ١٩٦٢) .

كذلك فقد تلقت الصين الشعبية العديد من براءات الاختراع وحقوق الطبع ، كما قام حوالى ١٠٨٠٠ سوفيتى و ١٥٠٠ خبير من أوربا الشرقية بالعمل فى الصين فى الفترة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ، كما تلقى ٨٠٠٠ عامل فنى ومهندس صينى و ٧٠٠٠ طالب صينى تدريبهم وتعليمهم فى الاتحـاد السوفيتى ، وبدون شك فقد كان هذا نقلا كبيرا للموارد لدعم تصنيع الصين بالاضافة الى المعونات العسكرية التى قدمت لدعم أمنها(٢٣) .

ولقد وصلت المعونات السوفيتية العسكرية التى منحت للدول المختلفة من ١٩٥٥ — ١٩٧٠ ، بليون دولار . من بينها ١٢٫٧ بليـون دولار قدمت الى الدول الشيوعية .

غير انه من الملاحظ ان الاتحاد السوفيتى كان مترددا فى منح مثل هذه المعونة الى الدول الغير الشيوعية حيث لم يقدم مساعدات من هذا النوع الا لعشر دول فى عام ١٩٦٢ ، ٢٥ دولة فى عام ١٩٧٠ ويصـور الجـدول الآتى المعونات العسكرية التى قدمها كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى دول العالم الثالث خلال الفترة من (١٩٥٥ — ١٩٦٧) (٢٤) :

المنطقـة	قيمة المعونة الكلية بملايين الدولارات الأمريكية		عدد المستفيدين من المعونة	
	الاتحـاد السوفيتى	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتى
الشرق الأوسط	٢٧٤٨	٢٦٠٢	١٠	٨
جنوب وجنوب شرق آسيا	٢١٨٥	٢١٤٨	١٠	٦
أمريـكا الـلاتينيـة	٧٥٠	٥٢٣	٢١	١
أفريقيـا	٨٥	١٢٩	١٣	٩
المجمـوع	٥٧٦٨	٥٣٩٩	٥٤	٢٤

(٢٣) Sidney Klein, The Road Divides — Economic Aspects of The Sino-Sovit Dispute, Hong Kong, 1966, PP. 45 - 82.

(٢٤) Stephen P. Gilbert, Soviet - American Aid Competition in the Third World, Orbis 13, Winter, 170, PP. 1117 - 1137.

اما بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية فيوضح الجدول الآتى قيمة المساعدات التى قدمتها للدول التى حصلت عليها خلال الفترة من (١٩٥٣ ـ ١٩٧٦) (٢٥) .

العـــام	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية	عدد الدول المستفيدة
قبـــل عام ١٩٥٣	٧٥	١
١٩٥٣	٣٩٤,٩	٢
١٩٥٤	١٢,٥	١
١٩٥٥	٣٧٨	٢
١٩٥٦	١١٢,٧	٩
١٩٥٧	١٥,٨	١
١٩٥٨	١٢٥,٦	٨
١٩٥٩	١٣٥,٢٥	٦
١٩٦٠	٢٩٨,٢	٧
١٩٦١	٧٤٧,٢	٨
١٩٦٢	٠	٠
١٩٦٣	٨٧	٣
١٩٦٤	٣٤٤,٩	١٤
١٩٦٥	١٣٤,٧	٥
١٩٦٦	١٠,٥	٢
١٩٦٧	٤٣٧,٨	٩
١٩٦٨	٥٦,٥	٣
١٩٦٩	١٠	١
١٩٧٠	١٢٤,٣	٨
١٩٧١	٤٢١,٧	١٤
١٩٧٢	٩٢٢,٥	١٥
١٩٧٣	٤٣٠	٣
١٩٧٤	٢٨٢	٧
١٩٧٥	١١٠	٥
١٩٧٦	١٤٠	٥

(٢٥) John Franklin Copper, Op. Cit.

ويشير الى ان سبب انخفاض المعونات الصينية على ٧٥ ، ١٩٧٦ يرجع الى وجود عجز فى ميزان المدفوعات الصينى بلغ ١٥٠٠ مليون دولار والى تعرضها الى بعض الزلازل والكوارث الطبيعية التى رفضت قبول اى مساعدات خارجية لمواجهتها . غير ان الصين تظل اكثر البلاد كرما ، من ناحية شروط القروض المقدمة منها ونسبة المنح فى مساعداتها كما تظل اكبر الدول النامية المقدمة لبرامج معونات خارجية .

كما يصور الجدول التالى صافى مساعدات التنمية الرسـمية التى قدمتها دول الأوبك للبلدان النامية خلال الفتـرة من (١٩٧٤ — ١٩٧٦) بملايين الدولارات الأمريكية :(٢٦) :

البـلد	١٩٧٤	٪	١٩٧٥	٪	٩٧٦	٪
الكويت	٦٢١,٥	٦,٧	٩٧٥,١	٨,٦	٥٢٦,٩	٣,٢
قطـر	١٨٥,٢	١٣,٤	٣٣٨,٩	٢٠,٢	١٧٥,١	٧,٤
السعودية	١٠٢٩,١	٤,٥	١٩٩٧,٤	٨,٠	٢٣١٥,٨	٥,٨
الإمارات العربية	٥١٠,٦	٨,٤	١٠٤٦,١	١٥,٢	١٠٢١,٩	١٠,٢
العـراق	٤٢٢,٩	٣,٥	٢١٥,٤	١,٥	٩٦,٧	٠,٦
ليبيـا	١٤٧,٠	١,٤	٢٦١,١	٢,١	١٠٣,٦	٠,٧
الجـزائر	٤٦,٩	٠,٤	٤٠,٧	٠,٣	٥٣,٦	٠,٣
إيـران	٤٠٨,٣	١,٠	٥٩٣,١	١,٢	٧٤٠,٦	١,١
فـنزويـلا	٥٨,٨	٠,٣	٣٠,٠	٠,١	٦٥,٠	٠,٢
نيجـيريـا	١٥,٣	٠,١	١٣,٩	٠,١	٨٢,٨	٠,٣
المجمـوع	٣٤٤٥,٦	٢,٢	٥٥١١,٧	٣,٠	٥١٨٢,٠	٢,١

مقدار المعونة :

لا يوجد مؤشر اقتصادى متفق عليه لتحديد مقدار المعونة المناسبة لدولة ما ، انما يتم تحديدها حسب ظروف كل من المانح والمستفيد وعلى سبيل المثال فقد حدثت المعونات اللازمة لدول غرب اوروبا طبقا لمشروع مارسال على اساس انها المعونة اللازمة لتحقيق ما يلى(٢٧) :

١ — اعادة مستوى معيشة دول غرب أوربا الى مستوى ما قبـل الحرب العالمية الثـانية .

---

(٢٦) دكتور فايق على عبد الرسول — مساعدات التنمية الرسمية للبلدان النامية غير النفطية — الاقتصادى — جمعية الاقتصاديين العراقيين — مارس ١٩٧٨ .

(٢٧) د. ابراهيم شحاته ، المرجع السابق ،
Lettle and Clifford, International Aid, U.S.A., 1965, PP. 22 - 23.
ويشير الى ان الانحراف فى اقراض دولة معينة قد يعـود بالضرر على الدولة مقدمة القروض حيث ستكون لها مصلحة كبيرة فى المحافظة على صداقة الدولة المستفيدة والاستمرار فى اعانتها ضمانا لاسترداد قروضها .

(**) وثمنا للارتباط المستمر ، وقد تؤدى المعونة عندئذ الى عـكس المقصـود منها سياسيا ، حيث يصبح للدولة المستفيدة نفوذ على الدولة المقترضة قد يتجاوز نفوذ الاخيرة عليها.

٢ ـ اصلاح الفجوة فى مراكز بعض الدول غير المحظوظ مثل ايطاليا.

٣ ـ الوصول بهذه الدول الى مستوى نمو اقتصادى يماثل ماكان عليه الحال قبل الحرب .

غير انه نتيجة للاعتبارات التى تصاحب تقديم المعونات وتنفيذها فانه من الواجب على الدول المستقبلة للمعونات أن تملك بقدر ما تستطيع السبيل الذى يحفظ لها اكبر قدر من العون الخارجى ويضحى بأقل قدر من الاستقلال فى العمل ، وعليها محاولة العمل لتحقيق التوازن المذكور بين الحاجة الاقتصادية والاستقلال السياسى مهما كانت الصعوبات المرتبطة بها ، لاسيما وان توفير هذا التوازن لا يقتصر فقط على نوع الشروط التى تصاحب تقديم المعونة بل قد يرتبط ايضا بحجم هذه المعونة وبالعائد الاقتصادى المنتظر منها ، ولن تكون المشكلة عندئذ هى محاولة الحصول على اكبر قدر من المساعدات لانه حتى اذا توافرت للدولة مصادر خارجية كبيرة للاقتراض فقد يكون من الافضل الا تتوسع فى قبول كل ما يعرض عليها دون حساب لامكانيات السداد حتى لا يحل الوقت الذى تنوء فيه بأعباء قد تكون قادرة على حملها فيضطرب ميزان مدفوعاتها وتهتز الثقة فى التعامل معها ، بل انه فى بعض الاحيان تصبح هذه المشكلة من اهم معوقات التنمية فى بعض الدول الفقيرة حيث لا يصدق فى كثير من الاحيان التوقع الذى يصطب قروض الانماء من ان المشروع الممول سوف يكفل سداد القرض وفوائده(٢٨) .

ويوضح الجدول التالى مكونات وتطور شروط الاقراض للديون الرسمية والخاصة خلال الفترة من (١٩٦٩ ـ ١٩٧٥) القيمة بملايين الدولارات الامريكية .

(٢٨) المرجع السابق .

		١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
القروض الرسمية	المبلغ	٨,٨٥٦	٧,٥٥٦	٨,٣٣٧	١٠,٧٨٦	١٣,٣٨٦	١٨,٣٦٥	١٨,٣٧٦
	سعر الفائدة	٤,١	٤,٠	٤,٥	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٥,١
	فترة السداد	٢٥,١	٢٦,٨	٢٤,٢	٢٣,٧	٢٥,١	٢٣,٥	٢٤,٣
	عنصر المنح	٤٢	٤٤	٣٩	٤٠	٤١	٤٠	٣٥
المتعددة الأطراف	المبلغ	١,٩٥٧	٢,٧٨٨	٣,١١٦	٣,٧٣٧	٤,٩٠١	٦,٦٨٢	٧,٧٩٥
	سعر الفائدة	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٤,٨	٣,٥	٦,٢
	فترة السداد	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٧,٥	٢٧,٨	٣١,٤	٢٨,٨	٢٧,٧
	عنصر المنح	٣٣	٣٢	٣٣	٣٥	٤٢	٣٦	٣٠
الثنائية	المبلغ	٣,٨٩٩	٤,٧٦٨	٥,٢٢١	٥,٠٤٩	٨,٤٨٥	١١,٥٨٢	١٠,٥٨١
	سعر الفائدة	٣,٣	٣,٢	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٤,٤
	فترة السداد	٢٤,٥	٢٦,٨	٢٢,٣	٢١,٦	٢١,٥	٢٠,٥	٢١,٨
	عنصر المنح	٤٦	٥١	٤٣	٤٢	٤١	٤٢	٣٩
القروض الخاصة	المبلغ	٤,٨٥٤	٥,٥٨٦	٦,٣٢٢	٧,٨٧٨	١٢,٨٥٥	١٨,٨٤٦	٢١,٥١٤
	سعر الفائدة	٧,٠	٦,٩	٧,٣	٧,٥	٨,٣	٨,٦	٨,١
	فترة السداد	٩,٥	٩,٦	٨,٢	٨,٤	١٠,٢	١٠,٠	٧,٦
	عنصر المنح	١٢	١٣	١٠	٩	٧	٦	٦
موردون	المبلغ	٢,٣٥٠	٢,٩٠٢	٢,٣٠١	٢,١٢٠	٢,٢٧١	٥,٠٤٥	٥,٠٥٧
	سعر الفائدة	٦,٤	٦,٤	٦,٩	٧,٠	٦,٨	٧,٨	٧,٩
	فترة السداد	١٠,٨	١٠,٦	٩,٨	٩,٤	١٠,١	١١,٣	١٠,١
	عنصر المنح	١٦	١٥	١٢	١٢	١٤	٩	٩
بنوك خاصة	المبلغ	١,٩٤٢	١,٨٠٥	٣,٢٩١	٤,٧٣٣	٩,٤١٣	١٢,١٥٣	١٥,١٣١
	سعر الفائدة	٧,٧	٧,٨	٧,٤	٧,٦	٨,٧	٨,٨	٨,١
	فترة السداد	٨,٣	٧,٨	٦,٨	٧,٦	١٠,٢	٩,٤	٦,٩
	عنصر المنح	٩	٩	٩	٩	٥	٥	٦

المصدر : إحصاءات البنك الدولى – ١٩٧٧ .

ولقد ادى التصاعد فى حجم المديونية الخارجية والتطور الذى طرا على توزيعها النسبى الى تزايد المخاوف حول قدرة الدول النامية على خدمة ديونها من ناحية والاحتمالات التى قد تنشأ اذا ما واجه بلدا تلو الآخر مصاعب لايمكن حلها بالنسبة لخدمة الديون من ناحية اخرى .

وتدل البيانات المتوفرة على أن جملة المبالغ التى خصصتها مجموعة الدول النامية لخدمة ديونها قد ارتفعت من ٤ بليون دولار عام ١٩٦٧ الى ١٤ بليون دولار عام ١٩٧٥ أى بمتوسط يصل الى ٨ر١٧ ٪ خلال الفترة من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٥ .

وتبدو لنا اهمية المشكلة التى تواجهها البلاد النامية بصدد التزاماتها الخارجية الناشئة عن مديونيتها الخارجية اذا ما ادخلنا فى الصورة ذلك المعدل الذى كانت تنمو به خدمات الديون الخارجية بالمقارنة مع ذلك المعدل الذى كانت تنمو به حصيلة النقد الأجنبى الذى تأتى به الصادرات فمن المعلوم ان مواجهة اعباء الالتزامات الخارجية تتوقف اساسا على حصيلة النقد الأجنبى الذى تأتى به الصادرات ومن ثم فان التزايد فى مبالغ خدمة الديون يقتضى احداث زيادة مستمرة فى الصادرات واذا لم تنجح الدولة فى تحقيق هذه الزيادة فانها تجبر والحالة هذه على أن تحدث تخفيضا فى الواردات مع ما يستتبع ذلك من حدوث آثار انكماشية أو أن تعمل للحصول على المزيد من القروض والمعونات الاجنبية لكى تواجه بها الالتزامات الخارجية وهو ما يؤدى الى مزيد من التعقيد لمشكلة الديون الخارجية .

وتدل البيانات المتاحة على ان معدل نمو خدمة الديون الخارجية كان يجاوز بكثير جدا ذلك المعدل الذى كانت تنمو به صادرات الدول النامية خلال الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٧٦ ، وهو الامر الذى لعب دورا كبيرا فى احداث أزمة الديون الخارجية التى تواجهها الآن مجموعة الدول النامية(٢٩) .

والواقع ان دلالة البيانات الخاصة بتزايد المدفوعات التى تتحملها الدول النامية لخدمة ديونها الخارجية يمكن أن تكتسب بعدا آخر بمقارنة حجم هذه المدفوعات مع الانتقال الحقيقى لمعونات التنمية التى تقدم الى مجموعة الدول النامية .

فعلى سبيل المثال نجد انه فى حين ان القروض العامة الجديدة التى انسابت الى الدول النامية فى شكل ثنائى او متعدد الأطراف بلغت حوالى ٤ر٨ بليون دولار عام ١٩٦٥ ـ فان خدمة الديون الخارجية وصلت فى نفس العام الى ١ر٣ بليون دولار .

وهذا يعنى أن المبالغ التى خصصت لخدمة الديون الخارجية قد امتصت حوالى ٦٤٪ من مجموعة القروض العامة الجديدة . وفى الفترة من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٥ فان فاعلية معونات التنمية كانت تسير فى ذات الاتجاه وطبقا لما يوضحه الجدول التالى(٣٠) :

(٢٩) الاتجاهات العامة لمديونية الدول النامية ومواقف الدول والتكتلات الاقتصادية المختلفة منها ـ الادارة الاقتصادية ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ ١٩٧٨ .
(٣٠) المرجع السابق ـ احصائيات البنك الدولى .

الانتقال الصافى لمعونات التنمية الى الدول النامية

خلال الفترة من ١٩٦٧ ــ ١٩٧٥ (القيمة بالبليون دولار امريكى)

	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
المستعمل من القروض	٧,٨	٨,٦	٨,٩	١٠,١	١١,٢	١٤,٢	١٩,٣	٢٣,٦	٣٢,٥
إجمالى خدمة الدين	٣,٩	٤,٦	٤,٩	٥,٩	٦,٧	٨,٢	١٠,٨	١٢,٧	١٤,٣
٪	٥٠	٥٣,٥	٥٥,١	٥٧,٨	٥٩,٨	٥٧,٧	٥٦,٠	٥٣,٨	٤٤,٠
صافى التحويلات	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٥	٦,٠	٨,٥	١٠,٩	١٨,٢

ولعل من نافلة القول أن تعاظم المديونية الخارجية للدول النامية فى السنوات الأخيرة ، بما يومى اليه من اطراد اعتمادها على العالم الخارجى ، قد أدى الى احكام طرق التبعية للخارج بشكل اكثر حدة . ذلك ان هذه البلاد أصبحت مجبرة فى ظل مديونيتها الخارجية ان تحول بشكل منظم اجزاء محسوسة من ناتجها القومى للدول الدائنة وفاء لالتزاماتها الخارجية .

ويرتبط بمشكلة التبعية للخارج ما تؤدى اليه المديونية المتزايدة من حصر نطاق التعامل الخارجى فى مجال التجارة الدولية مع الدول الدائنة أو المقرضة ، كذلك فانه من الملاحظ أن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل حرج فى عدد من الدول النامية قد اعطى الفرصة للدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التى تهيمن عليها لكى تتدخل فى شئونها وتمس سيادتها وتهدد استقلالها الاقتصادى لكى تفرض ما تراه مناسبا من وجهة نظرها لخلق حالة الاستقرار والتوازن المطلوبة لضمان تسديد هذه الديون(٣١) .

موقف الدول العربية من مشكلة المديونية :

تتميز مجموعة الدول العربية بوضع خاص ازاء مشكلة المديونية العامة الخارجية للدول النامية ويعتبر هذا الوضع محصلة طبيعية لانقسام هذه المجموعة من الدول الى دول فائض ودول عجز ومجموعة دول الفائض وهى دول مصدرة للنفط اساسا تشمل كلا من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية وليبيا والبحرين وقطر وعمان ، اما مجموعة دول العجز فانا تشمل : بقية الدول العربية بما فيها الجزائر والعراق وهما من الدول المدينة رغم انهما من الدول الاساسية المصدرة للنفط فى العالم .

ويظهر هذا الوضع الخاص للبلاد العربية من ناحيتين :

الناحية الأولى :

وتتعلق بالزيادة الحقيقية التى طرات على حجم المديونية الخارجية للدول النامية فى الفترة التى سبقت او تلك الارتفاع فى اسعار النفط وحيث كانت معظم الكتابات الغربية تركز على القول بأن كافة معضلات النظام الاقتصادى الدولى الحالى ابتداءا بالركود التضخمى الذى تتعرض له الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة منذ بداية النصف الثانى من العقد السابع، وانتهاء بمشكلة المديونية الخارجية المتزايدة للدول النامية سببها الرئيسى

---

(٣١) المرجع السابق .

هو ارتفاع اسعار النفط وفى هذا فان البيانات المتاحة عن تطـور الديون الخارجية للدول النامية بالأسعار الجارية خلال الفترة من ١٩٥٥ ــ ١٩٧٦ تشير الى أن المتوسط السنوى للزيادة فى حجم الديون الخـارجية للدول النامية سجل معدلات منسجمة فى السنوات المتعاقبة من هذه الفترة فقد ارتفع هذا المتوسط من ١٤ر٨ ٪ فى الأعوام ٥٥ ــ ١٩٦٠ الى ١٦ر٥ ٪ فى السنوات من ٦٠ ــ ١٩٦٥ ، ١٦ر٨٪ فى الأعوام من ٦٧ ــ ١٩٧٢ مقابل ٢١ ٪ فى السنوات من ٧٣ ــ ١٩٧٦(٣٢) .

الناحية الثانية :

وتتعلق بزيادة نسبة مساهمة الدول الرئيسية المصدرة للنفط لتصل الى ١٦٪ من اجمالى المساعدة الرسمية فى عام ١٩٧٥ مقـابل ٨٠٪ ، بالنسبة للدول الصناعية الغربية التى تشترك فى عضوية لجنة المساعدة الانمائية ، ٤٪ بالنسبة للدول الاشتراكية ، وفى حين تراجعت المساعدات الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الانمائية من ٥٣٪ من اجمالى ناتج دولها القومى فى عام ١٩٦١ الى ٣٦٪ عام ١٩٧٥ فان دول الأوبك الرئيسية قد تجاوزت بكثير الهدف المعلن الخاص ببلوغ المساعدةالرسمية للتنمية نسبة ٧ر٪ من اجمالى الناتج القومى حيث كانت نسبة المساعدة التى قدمتها قطر ٥ر٤٣ ٪ ودولة الأمـارات ٤ر٢٩ ٪ ، العربية السعودية ٢ر٥٥٪ والكويت ٢ر٤٩٪ والعراق ٢ر٢٤٪ وليبيـا ٣ر٣١٪ .

اما دول العجز العربية المدينة فان البيانات المتاحة عنها توضح أن اجمالى مديونيتها الخارجية قد اتجه عموما الى الزيادة بصورة موازيـة لتصاعد مديونية الدول النامة خلال السنوات ٦٧ ــ ١٩٧٥ . وكما يوضحه الجدول التالى ــ والذى يتضح منه ان اجمالى مديونية الدول العـربية قد زاد من ٤ر٣ بليون دولار عام ١٩٦٧ الى ٦ بليون دولار ١٩٧٢بمتوسط سنوى قدر ١ر١٢٪ مقابل ١٤٪ بالنسبة للزيادة فى اجمالى مديونية الدول النامية فى هذه الفترة أما فىالسنوات من ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ فان مديونية الدول العربية قد قفزت الى ٨ر١٣ بليون دولار بمتوسط قدره ٥ر٢٢ ٪ سنويا بالمقارنة مع ٦ر٢٠٪ بالنسبة للزيادة فى اجمـالى مديونية الدول النامية ولترتفع بذلك مديونية هذه الدول من ١ر٩٪ من اجمالى مديونية الدول النامية فى السنوات ٦٧ ــ ١٩٧٢ الى ٤ر١١٪ فى عام ١٩٧٥(٣٣).

---

(٣٢) احصاءات البنك الدولى ، المرجع السابق .

(٣٣) المرجع السابق ،

Yiu - Kwan Fan, Ownership and Optimal, Extraction of Oil Reserves, Hong Kong Economic Papers, June, 1975.

ومن الملاحظ وجود تباين واضح فى حجم مديونية الدول العربية ذلك ان خمس دول منها قد بلغ حجم مديونيتها قرابة ١١٫٨ بليون دولار اى نحو من ٨٥ ٪ من مجموع مديونية الدول العربية فى عام ١٩٧٥ وهذه الدول هى « الجزائر ٣٣٪ ، مصر ٢٦٪ ، المغرب ١١٫٦٪ ، تونس ٧٫٨٪ ، السودان ٦٫٨٪ » .

تطور المديونية العامة الخارجية لبعض الدول العربية ومعدل نموها بالمقارنة مع تطور مديونية الدول النامية خلال الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥ (بملايين الدولارات الأمريكية) (٣٤) :

(٣٤) احصاءات البنك الدولى ـ المرجع السابق .

البلد	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الأردن	٧٩	٩٨	١٠٧	١٢٠	١٤٧	١٩٧	٢١٨	٢٨٦	٣٣٣
تونس	٤٠٨	٤٥٦	٤٨٦	٥٢٤	٦٠٤	٦٨٠	٨٠٧	٩٥٤	١٠٧٢
الجزائر	٣٧٢	٤٧٧	٦٧٨	٩٣٧	١٢٣٣	١٤٨٨	٢٩٣٢	٣٣٠٩	٤٥٢٧
السودان	٢٠٤	٢٢٧	٢٨٠	٢٩٣	٣٠٩	٣٢٩	٣٧٧	٧٢٣	٩٤٢
سوريا	١٢٩	١٧٤	١٩٨	٢٣٢	٢٩٣	٢٣٥	٤١١	٥٠٢	٦٦١
الصومال	٥٠	٥٥	٧٥	٧٩	٨٨	١٠٦	١٤٥	٢٠٠	٢٢٦
العراق	٢١٩	٢٢٨	٢٢٨	٢٧٤	٣١٤	٤١٥	٤٤٩	٤٠٧	٥٩٦
مصر	١٤٦٥	١٤٨٩	١٤٤٨	١٤٢٩	١٦٥٨	١٥٣٣	١٧١٠	١٧٩٧	٣٦٤٠
المغرب	٤٩٠	٥٧٢	٥٨٦	٧١٣	٨٧٢	٩٢٢	٩٩٧	١١٤٥	١٥٩٣
موريتانيا	٢٠	٢٥	٢٦	٢٧	٣٧	٣٥	٦٥	١٣٦	١٥٥
المجموع	٣,٤	٣,٨	٤,١	٤,٦	٥,٦	٦,٠	٨,١	٩,٥	١٣,٨
بالبليون دولار									
نسبة الزيادة السنوية	١١,٨	٧,٩	١٢,٢	٢١,٧	٧,١	٧,١	٣٥,٠	١٧,٣	٤٥,٣
٨٤ دولة نامية	٣٥,٨	٤١,١	٤٥,٠	٥٣,٥	٥٩,٩	٦٨,٩	٨٢,٦	١٠٠,٢	١٢١,٠
نسبة الزيادة السنوية		١٤,٨	٩,٥	١٤,٠	١٦,٨	١٥,٠	١٩,٩	٢١,٣	٢٠,٧
النسبة المئوية لـ ٨٤ دولة نامية	٩,٥	٩,٢	٩,١	٩,٠	٩,٣	٨,٧	٩,٨	٩,٥	١١,٤

التكامل المصرى السودانى(١)

دكتور عبد العظيم الجنزورى

كلية الحقوق ــ جامعة اسيوط

مقـــدمة :

نظرا لأن المنطقة العربية مرت بتجارب اتحادية ووحدوية متعـددة باءت كلها بالفشل ، مازالت ترغب فى تحقيق هذه الوحدة لأسباب اقتصادية وسياسية معلنة ، ونظرا لأن التجربة التـكاملية التى تخوضها الآن مصر والسودان استفادت من دروس التجـارب العربية الفاشلة ، وأيضا من التجارب الوحدوية الدولية ، فانه بادىء ذى بدىء الاشارة الى الأساليب التى تتبعها بعض التجمعات الاقليمية بهدف الوصول الى الوحدة بينهما ، ونشير ايضا فى عجالة الى العلاقات المصرية السودانية باعتبارها الأرضية التى يقام عليها البنيان التكاملى بينهما .

١ ــ استخدام التعاون الاقتصادى والانسانى كسلاح سياسى :

من يتتبع تطور العـلاقات الدوليـة يلاحظ اهتماما ــ سواء على المستوى الدولى أو المستوى الاقليمى ــ بالتعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الانسانية وغيرها من الميادين كأسلوب لتخفيف حدة التوتر الدولى أو لتقوية التضامن والترابط بين الدول التى ينتمى الى اقليم معين ، حتى فى المنظمات التى تهدف بصفة اساسية الى التعـاون العسكرى أو الدفاع المشترك .

---

(١) انظر فى هذا العدد :

ــ مجموعات المعاهدات الدولية التى تصدرها الادارة القـانونية والمعاهـدات بوزارة الخارجية .

ــ التكامل المصرى السودانى تأليف السادة الدكتور محمد عبد الغنى سعودى ، محسن محمد محمود الخضرى ، دكتور فرهاد محمد على مكتبة الانجلو المصرية .

ــ العدد ٥١ من مجلة السياسة الدولية حيث يحوى قسما خاصا مع تجربة التكامل المصرى السودانى .

وقد برز هذا التعاون بصورة واضحة عقب الحرب العالمية الثانية كاحد الدروس المستفادة من تلك الحرب .

يضطلع بهذا التعاون على المستوى الدولى الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بهـا . ويضطلع به على المستوى الاقليمى المنظمات الاقليمية والاحلاف العسكرية .

لقد لجأ المجتمع الدولى الى التعاون الانسانى ثم الى اسباغ حماية دولية لحقوق الانسان والحريات الأساسية بهدف استتباب السلام والأمن الدوليين ، كما لجأ الى التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والصحى كاسلوب لتخفيف حدة التوتر الدولى .

وعلى المستوى الاقليمى ، تم اللجوء الى التعاون الانسانى او اسباغ حماية دولية لحقوق الانسان والحريات الأساسية بهدف تحقيق وحدة سياسية اقليمية ، مثـل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسـان والحريات الأساسية المفقودة بين دول اوروبا الغربية لهذا الغرض ، او بهدف معالجة سوء استعمال حق الحماية الدبلوماسية فى الخـارج ، مثـل الاتفاقية الأمريكية لحقوق النسان والحريات الاساسية المفقودة بين الدول الأمريكية لهذا الغرض . كما تم اللجوء الى التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لتقوية التضامن والترابط بين اعضاء المنظمات الاقليمية والاحلاف العسكرية .

ومؤدى اللجوء الى اسـباغ حماية دولية اقليمية لحقوق الانسـان والحريات الاساسية كأسلوب لتحقيق الوحـدة السياسية الاقليمية هو توفير حريات سياسية لمواطنى دول المنطقة التى ترغب فى تحقيق هـذه الوحـدة ، الأمر الذى يشعر مواطنى تلك الدول بالتضـامن والترابط ، ويعتبر بمثابة اساس للبنيان الوحدوى .

وثمة اسـلوب آخر لوضع اساس البنيان الوحـدوى وهو توفير حريات اقتصادية الأمر الذى يشعر مواطنى دول المنطقـة التى ترغب فى تحقيق الوحدة بالتضامن والترابط فضلا عن الارتفاع فى مسـتوى دخول الأفراد كنتيجة لتوفر الحريات الاقتصادية ، ومن أمثلة ذلك المعاهـدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث فى الاقتصاد ، الطاقة الذرية والفحم والصـلب .

أن توفر الحريات السياسية والحريات الاقتصـادية ، احـدهما او كلاهما يعتبر بمثابة الأساس لبناء البنيان الوحدوى تدريجيا .

وقد لجأ الساسة الى توفير الحريات السياسية او الاقتصـادية ، احدهما او كلاهما ، كاسلوب لأساس البنيان الوحدوى ، عندما تبين لهم أن تحقيق الوحدة عن طريق توحيد السياسة الخارجية او الدفاع قلمـا ينجح ، لأسباب كثيرة منها عدم رغبة الحـكومات فى التخلى عن مراكزها

مبدأ السيادة الذى يظهر كعائق خاصة اذا كانت معظم الدول الراغبة فى تحقيق الوحدة من الدول المتوسطة التى يصعب عليها التخلى عن سيادتها بسهولة ، وهذا ما يفسر فشل مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع عام ١٩٥٢ بين ست من دول اوروبا الغربية هى فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولنده ، لوكسمبرج كما يفسر فشل مشاريع الوحدة العربية التى اريد بها تحقيق الوحدة بين اثنتين أو أكثر من الدول العربية ، مثل الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ .

ولقد استفادت مصر والسودان من اسباب فشل المشاريع الوحدوية العربية كما استفادت من اسلوب توفير الحريات الاقتصادية عند صياغة ميثاق التكامل الأخير ، وحبذا لو استفادت ايضا من اسلوب توفير الحريات السياسية .

٢ ـ العلاقات المصرية السودانية :

من ينظر الى العلاقات المصرية السودانية يجد ان هذه العلاقات ترتبط منذ القدم بروابط متنوعة تصلح لأن تكون عاملا من العوامل التى تساعد على نجاح عملية التكامل التى يرغب البلدان تحقيقها فى الوقت الحاضر . هذه الروابط روابط تاريخية وروابط من الجغرافيا البشرية والطبيعية وروابط من المصلحة المشتركة .

فترتبط العلاقات المصرية السودانية بروابط تاريخية منذ الماضى السحيق مهدت لها الطبيعة التى جعلتها مكملين لبعضهما . فقد كان هناك ارتباط بين مصر الفرعونية وشمال السودان بحيث تشابهت فى كل منهما الثقافة والدين والهياكل السياسية والادارية عندما دخل الدينان المسيحى والاسلامى الى مصر انتقل منها الى السودان ثم الى باقى افريقيا . ثم خضعت الدولتان للحكم التركى العثمانى . واذا كانت أهداف محمد على من فتح السودان توسعية تتضمن ـ فيما تتضمن ـ تجنيد السودانيين فى جيوشه وتوظيفهم فى مشاريعه الزراعية وتأمين حدود مصر الجنوبية ضد المماليك الذين فروا جنوبا فان هدف محمد على الرئيسى كان ايجاد تكامل اقتصادى بين البلدين وربطهما بسياسة الاحتكار التى سار عليها(٢)، ومن ثم لم يكن التكامل الذى سعى اليه محمد على تكاملا لمصلحة البلدين بل كان تكاملا لمصلحة الحكم التركى(٣) ثم قامت الحركة المهدية فى السودان والحركة العرابية فى مصر ضد الحكم التركى . وبعد احتلال بريطانيا لمصر ، فتحت ايضا السودان باسم خديوى مصر .. وقد سعت السياسة البريطانية الى فصل القطرين عن بعضهما بعد توقيع اتفاقية الحكم الثنائى

(٢) الجذور التاريخية والواقع المعاصر لتجربة التكامل الأستاذ محمد عمر بشير العدد ٥١ من مجلة السياسة الدولية يناير سنة ١٩٧٨ صفحة ١٨
(٣) المرجع السابق .

مع مصر بخصوص ادارة السودان ، ولـكنها فشلت فى تحقيق اغراضها . وخلال الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٥٢ ، كافح الشعبان الاستعمار البريطانى بهدف تحقيق الجلاء اولا ثم قيام رابطة بين مصر والسودان (٤) ولكن دعا بعض الساسة المصريين الى سيادة مصر على السودان باعتباره مجالا حيويا لمصر الأمر الذى ادى الى تخويف السودانيين من الوحدة مع مصر والدعوة الى استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا ثم دخلت العلاقات المصرية السودانية مرحلة جـديدة بقيـام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ فى مصر ، اذ تم توقيع اتفـاقية بين البلدين فى ١٢ فبراير سـنة ١٩٥٣ نال بموجبها السودان استقلاله عام ١٩٥٦ . وهـكذا اصبحت العـلاقات المصرية السودانية تقدم على قـدم المساواة وليس التبعية وبقيـام ثورة ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩ فى السودان انتقلت العلاقات المصرية السودانية الى مرحلة جديدة من التعاون اتخذ شكلا اكثر ايجابية هو التكامل الاقتصادى مستفيدا من التجارب الوحدوية مع الأخذ فى الاعتبار للظروف والأحـداث الداخليـة .

وتتمثل روابط الجغرافية البشرية بين البلدين فى اللغة والدين والأصل. وتتمثل روابط الجغرافية الطبيعية بين البلدين فى ظروف السطح والأحوال المناخية ، وبالدرجة الأولى فى حاجتهما الى مياه النيـل الأمر الذى يتطلب ضرورة التفاهم والتنسيق والتعاون الوثيق بينهما ، الأمر الذى اثمر عـدة اتفاقيات بينهما لهذا الغرض ، آخرها اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩(٥) .

٣ ــ مسيرة التكامل المصرى السودانى :

لقد بدأت مسيرة التكامل بين البلدين غداة قيـام الثورة السودانية عام ١٩٦٩ وهى اتفاقية تحقيق التكامل الاقتصادى ثم تبعتها عقد عدد آخر من الاتفاقيات اما بغرض تطوير الاتفاقية الأولى من حيث اطار التـكامل والأجهزة التى تشرف على تطبيقه واما بغرض تحقيق التكامل فى ميـدان معين ، وقد تم تتويج هذه الاتفاقيات بعقد ميثاق التكامل فى اكتوبر سنة ١٩٨٢ ، الذى ينص على التزام الدولتين بتحقيق التكامل فى كافة الميادين فى فترة زمنية قدرها عشر سنوات ويلاحظ فى هذا الصدد انه مضت اكثر من اثنتى عشرة سـنة الى أن تم التوصل الى عقـد ميثاق يتضمن اطارا كاملا للتكامل واجهزة تشرف على تطبيقه ، وقد يكون السبب فى هذا البطء فى الوصول الى الرؤيا الكاملة للتكامل هو معالجة العقـدة التى لا تـزال مترسبة فى نفوس اشقائنا السودانيين وهى الخوف من الاستعمار المصرى للسودان ، لذا يقع العبء على عاتق الاعلام فى محو هذه العقدة من نفوس اشقائنا السودانيين وتوضيح ان التكامل لمصـلحة شعبى الدولتين على قـدم المساواة .

---

(٤) المرجع السابق صفحة ١٩ .

(٥) التكامل المصرى السودانى ، دكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرين ص ١٠

سنتناول فى هذه الدراسة ما يلى :

المبحث الأول : أهداف ومضمون التكامل .

المبحث الثانى : الوعاء القانونى للتكامل .

المبحث الثالث : اجهزة التكامل .

المبحث الرابع : تقييم ومستقبل التكامل .

المبحث الأول

اهداف ومضمون التكامل

على الرغم من اهتمام الباحثين فى العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية بالتكامل الا انهم لم يتفقوا على تعريف محدد له(٦) . غير ان مايهمنا فى هذه الدراسة هو مضمون التكامل لدى الدول النامية « وهو احداث التوافق الدائم والمستمر مابين الموارد والامكانيات الخاصة بالكيانات والبلدان المتكاملة ومتطلبات التنمية فيها وبما يؤدى الى توفير المناخ المناسب لدفع عجلة النمو والاسراع بها وتهيئة الفرصة لعوامل الانتاج المختلفة لان تتفاعل لتعطى اقصى ناتج لها دافعة اقتصاديات هذه البلدان الى مرحلة الانطلاق والنمو الذاتى وتحقيق الرفاهية فى اطار من التخطيط العلمى المناسب(٧) » .

ويبدو ان واضعى المواثيق التكاملية المصرية السودانية فى صورتها المتطورة يتبنون التعريف المشار اليه بعاليه ، بالاضافة الى التكامل فى كافة للنواحى الأخرى (السياسية والاجتماعية والأمنية) باعتبارها عوامل تساعد على نجاح عملية التكامل الاقتصادى واملا فى أن يؤدى التكامل فى كافة النواحى الى الوحدة السياسية بين البلدين .

١ ـ فتشير ديباجة اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى المعقود بين البلدين فى ٣١ اغسطس ١٩٦٩ الى رغبة البلدين فى تحقيق التكامل الاقتصادى بينهما توطيدا للروابط التاريخية بينهما والمصلحة المشتركة التى تعود على كل منهما من وراء هذا التكامل . ولتحقيق هذا الغرض نصت المواد الأولى الى الرابعة على ان تعمل الدولتان على تحرير تبادل المنتجات وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والاقامة والعمل وغير ذلك

(٦) انظر فى هذا الصدد التكامل المصرى السودانى ، دكتور محمد عبد الغنى ـ سعودى واخرين صفحة ٢٥ ـ ٢٨ ، قضية التكامل على المستوى النظرى اكرام بدر الدين ، مجلة السياسة الدولية العدد ٥١يناير ١٩٧٨ ص ١٤ : ١٧ .

(٧) دكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرين ، المرجع السابق صفحة ٢٧

من العناصر اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادى . وقـد وقع البلدان فى نفس تاريخ توقيع الاتفاق السابق بروتوكولا يضع اطارا للتعـاون بين البلدين لمدة عام فى مجالات التنمية الريفية والزراعية والقطن والصناعـة والثروة المعدنية .

٢ ــ تتضمن اتفاقية التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان وليبيا فى ٢٠ ابريل ١٩٧٠ احكاما مشابهة للاحكام المنصوص عليها فى اتفـاقية التكامل الاقتصادى المعقودة بين مصر والسودان المشار اليها فى (البند ١) بعاليه . كما الحق بالاتفاقية ملحق خاص بالخطوات التى اتفقت الأطراف الثلاثة على اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادى بينها .

٣ ــ نص منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى المعقود بين البلدين فى ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ على أن الهدف من التكامل هو المضى فى طريق العمل الوحدوى الرشيد وتجنيد الجهود المشتركة المادية والبشرية فى البلدين من أجل التقدم والرخاء عن طريق تشكيل لجنة وزارية عليـا مهمتها اقرار مشروعات محددة يتم وضعها حيز التنفيذ . وتضمن المنهـاج لأول مرة عقد لقاءات قمة دورية بين الرئيسين وتشكيل سياسة عليـا من التنظيميين السياسيين للبلدين لتنشيط اجهزتهما لتنفيذ برامج التعاون بينهما ومتابعة نشاط الأمانات المتخصصة فى مختلف مجـالات التعـاون المشـترك .

٤ ــ ويعتبر ميثاق التكامل الذى تم عقده بين البلدين فى اكتوبر ١٩٨٢ آخر المواثيق التكاملية الجارى تنفيذها . تشير ديباجة هـذا الميثاق الى وحدة التاريخ والنيل والكفاح المشترك ، وحدة المقومات التى يرتكز عليها البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للبلدين . كما اشـارت الديباجة الى انه تم عقد الميثاق من أجل الحرية والكرامة والسلام والرخاء لشعبى وادى النيل والأمة العربية والقارة الافريقية ، تأكيد مبادىء عدم الانحياز وسيادة استقرار السلام والأمن الدوليين وتطوير العمل التـكاملى بين البـلدين .

وقد حدد الباب الأول من الميثاق اهداف ومضمون التـكامل وهى توطيد العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية بين البـلدين .

(أ) يهدف التكامل فى المجال المالى والاقتصادى الى اقامة وحـدة اقتصادية كاملة عن طريق وضع وتنفيذ خطة مشتركة للتنميـة الاجتماعية والاقتصادية ، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية تمهيـدا لتوحيدها وضع وتطبيق سياسات مشتركة فى مجالات الزراعة والرى ، الصـناعة والثروة المعدنية ، النيل والمواصلات الغاء جميع القيود الجمركية ، حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال والأرباح وتبادل البضائع والمنتجـات الوطنية والاقامة والعمل والتملك والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى

والنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمراغق والموانىء والمطارات المدنيـــة .

(ب) ونظرا لأن التكامل فى المجال الداخلى يتطلب التكامل فى المجال الخـــارجى ، نص الميثاق على اهمية تنسيق سياسات البلدين فى مجـــال العلاقات الدولية ، التمثيل الدبلوماسى والقنصلى وفود البلدين فى المحافل الدولية ، وتطوير اتمثيل الدبلوماسى بين البلدين تمشيا مع مسيرة التكامل .

(ج) ويهـــدف التكامل فى مجـــال الأمن القومى الى وضـــع وتنفيذ استراتيجية دفاعية وأمنية واحدة تتضمن ـــ فيما تتضمن ـــ تنظيم وقيادة الدفاع عن الدولتين والتنسيق بين الصناعات العسكرية فى البلدين .

(د) ويهدف التكامل فى المجالات الاجتماعية الى بناء المواطن فى وادى النيل وفق استراتيجيات محددة الأهداف متكاملة الخطط والبرامج ومتناسقة الوسائل ، تتضمن فيما تتضمن ـــ وضع استراتيجية موحدة للبحث العلمى والتعليم ، تنسيق وتكثيف جهود محو الأمية ، دعم واثراء الفـــكر المشترك للشعبين الشقيقين ، التنسيق بين كافة جهود الاجهزة والمؤسسات الصحفية والاعلامية والثقافية والتنظيمات الشبابية والمهنية والنقابية والتعـــاونية والعلمية ، تأمين الخدمات الصحية وتوحيد انظمة للرعاية الاجتماعية .

٥ ـــ يبدو من استعراض اهداف ومضمون مواثيق التكامل المشار اليهما بماليه ما يلى :

(ا) لم يـــكن لدى واضعى مواثيق التـــكامل فى البداية رؤيا كاملة للمجالات التى يجب ان يشملها التكامل ، وربما كانت لديهم الرؤيا الكاملة ولكنهم كانوا يحسبون رد الفعل لدى الشعب السودانى الذى تترسب فى نفسه عقدة الاستعمار المصرى . وعلى كل فقد طوروا أهداف ومضمون التكامل مرتين الى ان وصلوا للصيغة الأخيرة التى تشمل التكامل فى كافة المجـــالات .

(ب) تمثل اهداف ومضمون التكامل المنصوص عليها خطوطا عريضة تتولى اجهزة الميثاق تنفيذها ، طبقا للمادة الرابعة ، خلال فتـــرة انتقالية لا تتجاوز عشر سنوات تنقسم الى مراحل زمنية يتولى تحـــديد أهـــداف كل مرحلة ووسائل تنفيذها قرار من المجلس الأعلى للتكامل بعـــد موافقة برلمان وادى النيـــل .

المبحث الثـــانى

الوعاء القانونى للتكامل

يتضمن الوعاء القانونى للتكامل ثلاثة انواع من الاتفاقيات :

النوع الأول :

اتفاقيات تنص على اهداف ومضمون التـكامل والمؤسسات التى تتولى تطبيقه وقد اشرنا الى هذا النوع من الاتفاقيات فى المبحث الأول من هذه الدراسة .

النوع الثـــانى :

اتفاقيات يتم عقدها بين الدول عادة مثل اتفاقيات التجارة ، الطيران، والاتفاقيات الثقافية ولن نشير الى احكام هذا النوع من الاتفاقيات نظرا لانهاتتضمن احكاما تكاد تكون متشابهة بين الدول .

النوع الثـــالث :

اتفاقيات تم عقدها بين الطرفين بعد ان بدات مسيرة التـكامل بين البلدين بهدف تحقيق التكامل فى ميـــدان معين ، وهى التى نشير اليهـــا فيما يلى ، بالاضافة الى اتفاقية مياه النيل التى تم عقدها بين الطرفين قبل مسيرة التكامل ولكنها تعتبر مثلا اعلى للتفاهم بين البلدين وضرورية لمسيرة التـــكامل .

١ ــ عقدت الدولتان اتفاقية للتأمينات الاجتماعية بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٧٥ بهـــدف تمكين مواطنى كل طرف الذين يعملون فى بلد الطرف الآخر من الاســـتفادة بالحقوق والمزايا التأمينية التى يرتبهـــا تشريع التأمينات الاجتماعية فى بلد عملهم فى حالة انتقـــالهم للعمل الى بلد الطرف الآخر . اهم احكامها ما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاقية على انطبـــاق تشريع التأمينات الاجتماعية فى بلد العمـــل على جميع العـــاملين به من مواطن البلدين ، عدا العمال والموظفين المنتدبين من احدى الحـــكومتين للعمل فى مصـــالح تابعة لدولتهم فى بـــلد الطرف الآخر ، ويكفـــل كل من الطرفين المتعاقدين للمواطن الذى سينتقل الى بلد الطرف الآخر ويكون مؤمنا عليه طبقا لتشريع بلد العمل وكذلك للمستحقين عنه ان يحول من بلده الى البلد الذى انتقل اليه اى نوع من المعاشات يستحق طبقا لشروط التشريع فى بلد العمل وكذا الفوائد النقدية فى حالات المرض العادى واصابة العمـــل والولادة واعانة الدفن والتى تستحق طبقا لشروط التشريع فى بلد العمل

وما نصت عليه المادة الثالثة من أن يتم تحويل الجزء من الاشتراكات المدفوعة لحساب المؤمن عليه من مواطنى احد الطرفين فى بلد الطرف الآخر ، طيلة مدة عمله والخاص بفرع تأمين معاش الشيخوخة ، الى المنظمة المختصة المقابلة لتمكينه من الاستمرار فى الاستفادة من انظمة المعاشات المقررة فى بلده الأول .

٢ ـ عقدت الدولتان اتفاقية انشاء الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى فى ١٥ يوليو ١٩٧٥ بهدف القيام مباشرة أو بالوساطة بدراسة وتنفيذ وانشاء وادارة مشروعات التنمية الزراعية بالسودان أو خارجها ، لتحقيق الاكتفاء الذاتى للبلدين فى مجالات الانتاج النباتى والحيوانى والتصنيع الزراعى وتحقيق فائض للتصدير .

والانشاءات بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٧٥ بهدف القيام بالأعمال اللازمة لتحقيق اغراضها التى تتضمن ـ فيما تتضمن ـ القيام بالأعمال اللازمة لمشروعات الرى والصرف ، تشييد منشئات الرى والطاقة الكهربائية ، التعامل فى المواد والمعدات الخاصة بتحقيق اغراض الشركة ، تأسيس وادارة الورش اللازمة لصيانة الآلات ، تملك أو تشييد أو استئجار او تأجير العقارات والتصرف فيها ، اقتراض الأموال اللازمة لتنفيذ اغراض الشركة ، تأسيس شركات فرعية او المساهمة فى شركات تزاول نشاطها وتملك واستخدام واستئجار وسائل النقل البرى والنهرى الخاصة بأعمالها .

٤ ـ عقدت الدولتان اتفاقية انشاء شركة الاستثمار السودانية المصرية المحدودة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ بهدف الاستثمار فى مشروعات التنمية فى البلدين على اسس اقتصادية تستهدف التكامل الاقتصادى وذلك عن طريق انشاء وادارة مشروعات زراعية وصناعية وتعدينية وعمرانية وغيرها من المشروعات الاقتصادية الاخرى وتسويق منتجاتها فى الدولتين وفى الخارج .

٥ ـ عقدت الدولتان اتفاقية تبادل تشغيل العمال بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ ، تهدف بموجبها الحكومتان بتسهيل وتنظيم تشغيل عمال من الدولتين فى اراضى الدولة الأخرى فى المشروعات التى ترى الحكومة المعنية انها تحتاج الى هؤلاء العمال وفقا لتقرير الجهات المختصة .

٦ ـ عقدت الدولتان اتفاقية الدفاع المشترك بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٧٦ بهدف تنسيق جهودهما فى تأمين وحماية سلامتهما وأمنهما وتقرير قدرتهما الدفاعية .. بموجبها تعتبر الدولتان كل اعتداء مسلح يقع على اى منهما او على قواتهما المسلحة اعتداء عليهما ، يوجب عليهما المبادرة الى معونة الدولة الأخرى التى وقع عليها الاعتداء واتخاذ كافة التدابير بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة لردع العدوان ورده .

٧ ـ عقدت الدولتان اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ بغرض تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار التى يقوم بها رعايا كلا

الدولتان داخل الدولة الأخرى ، بموجبها يقبل كل منهما ويشجع فى اراضيه وطبقا لتشريعاته الاستثمار الذى يقوم به اى شخص من رعايا الطرف الآخر. وتوفير الحماية الكاملة للاستثمار الذى يقوم به مواطنوا الدولتين فى أراضى الطرف الآخر .

٨ ــ عقدت الدولتان اتفاقية بالسماح بازدواج الجنسية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ ، اهم احكامها عدم اشتراط تنازل مواطن احدى الدولتين عن جنسيته لكى يكتسب جنسية الدولة الاخرى . كما لا يترتب على اكتساب جنسية الدولة الأخرى فقدان جنسيته الأصلية ويسرى على المواطن مزدوج الجنسية قانون جنسيته الأصـــلية التى كان يتمتع بها قبـــل حصوله على جنسيته المكتسبة بالنسبة للتجنيد الاجبارى وممارسة الحقوق السياسية .

٩ ــ عقدت الدولتان اتفاقية انشاء الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات التكامل الاقتصادى بين البلدين بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ .

١٠ ــ عقدت الدولتان اتفاقية ملاحية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ ، اهم احكامها اتفاق الطرفين على معاملة السفن التى تحمـــل عـــلم احداها معاملة الدولة الأكثر رعاية ، وانشاء خط ملاحى مشترك لنقـــل التجـــارة المتبادلة بين موانيها على ان تتقاسم كل منهما هذه التجارة مناصفة .

١١ ــ عقدت الدولتان اتفاقية التعاون الصحى والطبى بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ بموجبها التزمت الدولتان بتشجيع التعاون فى مجالات الصـــحة والطب وتنسيق سياستهما فى المنظمات الصحية الدولية والعربية والأفريقية، تبادل المعلومات الخاصـــة بتدريب العـــاملين فى مختلف فروع التخصصات الطبية ، تبادل زيارات الأطباء والعاملين فى الحقل الطبى ، وتشجيع دراسة المشاكل الصحية المشتركة ، القيام بالبحوث المشتركة فى مجالات طب المناطق الحارة والأمراض الوبائية والأمراض المتوطنة .

١٢ ــ عقدت الدولتان اتفاقية مياه النيل بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وهى تعد نموذجا للتعاون بين الطرفين حيث وازنت بين مصالح الطرفين من جهة وحافظت على حقوقهم التاريخية من جهة أخرى وتضع أساسا للاستغلال الأمثل من جهة ثالثة .

المبحث الثالث
أجهـــزة التـــكامل

يتطلب نجاح التكامل انشاء أجهزة ذات اختصاصات تشرف على تطبيقه وتنفيذ نصوصه ، ويتوقف مدى الاختصاصات التى تسند الى الأجهزة على مدى رغبة الأطراف فى التنازل عن جزء من سيادتهم لهذه الأجهزة .

ومن يستعرض نصوص مواثيق التكامل بين البلدين يلمس تطورا فى الأجهزة التى انشئت ، وأيضا ، فى اختصاصاتها ، مثلما تطور اطار ومضمون التكامل ،على الوجه الآتى :

١ ـ لم ينشىء الاتفاق الأول لتحقيق التكامل الاقتصادى الذى عقد بين البلدين فى ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٩ اجهزة ذات اختصاص ملزم للدولتين بل انشأ مجلسا للتنسيق الاقتصادى يتألف من خمسة مندوبين على الاقل من كل جانب ويعمل على تنفيذ اهداف الاتفاق بتنسيق السياسات الاقتصادية والضريبية والعمالية بين البلدين ويكون مقره الخرطوم ويعاون المجلس لجان فنية فى مختلف مجالات التكامل الاقتصادى .

٢ ـ وبالمثل ، لم تنشىء اتفاقية التكامل الاقتصادى المعقودة بين مصر وليبيا والسودان فى ٢٠ ابريل ١٩٧٠ ـ اجهزة ذات اختصاص ملزم للدول الأطراف ، بل نصت على انشاء مجلس التكامل الاقتصادى يتولى اختصاصات مشابهة للمجلس المشار اليه فى البند الأول وان كان تشكيله يختلف عن ذلك المجلس ، اذ انه يتكون من وزراء الاقتصاد فى الدول الأعضاء .

٣ ـ فاذا انتقلنا الى منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى المعقود بين البلدين فى ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ ، نجد توسعا فى عدد الأجهزة ولكنها ما زالت تفتقر الاختصاص الملزم ، فنجد المنهاج ينص على :

(أ) عقد اجتماعات قمة دورية بين رئيسى الدولتين ، ومن الواضح أن القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات تتطلب موافقة السلطات المختصة فى البلدين .

(ب) انشاء لجنة وزارية عليا من وزراء الخارجية والاقتصاد تقدم مشروعات محددة يتم وضعها حيز التنفيذ ، وترفع تقارير دورية للرئيسين كل ستة اشهر عن انجازاتها .. ومؤدى هذا ان المشروعات التى تقرها اللجنة ليست ملزمة للطرفين بل تحتاج الى موافقة السلطات المختصة فى البلدين لكى توضع حيز التنفيذ .

(جـ) انشاء لجنة سياسية عليا من التنظيمين السياسيين للبلدين لتنشيط اجهزتها لتنفيذ برامج التعاون بينهما ومتابعة نشاط الأمانات المتخصصة فى مختلف مجالات التعاون المشترك .

٤ ـ فاذا ما انتقلنا الى ميثاق التكامل المنعقد بين البلدين ٩ اكتوبر سنة ١٩٨٢ وهو يمثل التطور الأخير فى مسيرة التكامل نجد لأول مرة اجهزة مستقلة عن سلطات البلدين ذات اختصاص ملزم فى بعض الاحيان ، فنجد أن المادة الثانية تنص على انشاء ثلاثة اجهزة تقوم على شئون التكامل ، ويمكن القول أن هذه الأجهز حلت محل الأجهزة المنصوص عليها فى الاتفاقيات المشار اليها بالبنود الثلاثة بعاليه .

ومن جهة ثانية نجد ان المادة الثالثة عشرة من الميثاق تنص على أن يكون للمجلس الأعلى للتكامل أمانة ، وكان المفروض أن تكون الأمانة جهازا مستقلا يخدم كل اجهز التكامل وليس المجلس الأعلى للتكامل وحده ومن جهة ثالثة يعتبر مجلس الدفاع المشترك وهيئة الأركان المشتركة — اللتين نصت على انشائهما اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين البلدين فى ١٥ يوليو سنة ١٩٧٦ — من مؤسسات التكامل . وقد أشارت المادة الأولى من ميثاق التكامل الى هذه الاتفاقية وضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية دفاعية وامنية واحدة .

ومن ثم ، يمكن القول أن الأجهزة التالية تقوم على شئون التكامل : المجلس الأعلى للتكامل ، برلمان وادى النيل ، صندوق التكامل ، الأمانة العامة، مجلس الدفاع المشترك وهيئة الأركان المشتركة .

الفرع الأول

المجلس الأعلى للتكامل

نتكلم عن تشكيل المجلس ، دورات الانعقاد والتصويت ، اختصاصات المجلس وأخيرا عن تقييم المجلس الأعلى للتكامل .

أولا : التشكيل :

١ — طبقا لنص المادة السادسة من الميثاق « يشكل المجلس الاعلى للتكامل برئاسة رئيسى جمهوريتى مصر العربية والسودان الديمقراطية واربعة اعضاء آخرين من كل من البلدين يختارهم رئيسا جمهوريتهما » يلاحظ على هذا النص ما يلى :

(أ) هناك غموض حول عضوية المجلس هل هى ثمانية اعضاء ام عشرة اعضاء . لا يتبين للقارىء ان عدد أعضاء المجلس عشرة أعضاء الا بالتدقيق وكان من الأفضل تفادى هذا الغموض عند الصياغة بالنص على ان أعضاء المجلس عشرة هم : رئيسا الجمهوريتين وثمانية أعضاء مناصفة بين البلدين .

(ب) لم تكن هناك حاجة الى النص فى هذه المادة على ان تشكيل المجلس برئاسة رئيسى الجمهوريتين خاصة وان واضعى الميثاق خصصوا المادة السابقة لهذا الغرض حيث نصت تلك المادة على ان تكون رئاسة المجلس بالتناوب بين رئيسى الجمهوريتين .

٢ — نصت المادة الثانية عشرة على ان يعاون المجلس عدد من اللجان الفنية يتولى المجلس تحديدها وبيان اختصاصاتها .

٣ — نصت المادة الثالثة عشرة على ان يكون للمجلس امانة عامة وسنتناولها كجهاز مستقل فيما بعد .

٤ ـ نصت المادة الثامنة على أن يضع المجلس لائحة تنظم اسلوب عمله وكيفية ممارسة وظائفه .

ثانيا : دورات الانعقاد والتصويت :

نصت المادتان العاشرة والحادية عشرة على أن يعقد المجلس دورتين فى العام بصفة دورية بالتناوب فى عاصمة كل من الجمهوريتين ، بناء على دعوة من رئيس جمهورية البلد الذى يتم فيه الاجتماع . ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعا غير عادى لظروف طارئة ويجوز أن يعقد فى اى مكان آخر يحدده المجلس . ويجب حضور ثلث الأعضاء لكى يكون الانعقاد صحيحا وتصدر القرارات باجماع آراء الاعضاء الحاضرين .

ثالثا : الاختصاصات :

١ ـ نصت المادة الخامسة على أن المجلس يعتبر السلطة العليا فى ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها فى الميثاق نجد هنا غموضا آخر فى الصياغة ، لأن مايفهم من اول وهلة من هذا النص هو أن المجلس يعتبر سلطة عليا على الأجهزة الأخرى بالنسبة للاختصاصات المسندة اليها بصفة انفرادية . وهذا غير صحيح لأن المقصود ان المجلس يعمل تنفيذ اهداف الميثاق فيما لم يسرد به نص والواقع انه كان من الأفضل الاكتفاء بنص المادة التاسعة التى تسند الى المجلس سلطة اصدار القرارات واللوائح والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أهداف الميثاق .

٢ ـ طبقا لنص المادة الرابعة ، تلتزم الدولتان بتحقيق أهداف الميثاق خلال فترة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات ، تنقسم الى مراحل زمنية يصدر برلمان وادى النيل قرارا بتحديد أهداف كل مرحلة ووسائل تنفيذها . يتطلب قرار برلمان وادى النيل فى هذا الصدد موافقة المجلس الاعلى للتكامل ، ثم موافقة السلطات الدستورية المختصة فى البلدين . اذا استوفى قرار برلمان وادى النيل هذه الاجراءات اعتبر ، طبقا لنص المادة الرابعة ، مكملا لأحكام هذا الميثاق ، اى جزء لا يتجزأ من الميثاق .

٣ ـ طبقا لنص المادة الرابعة عشر يقدم المجلس تقريرا سنويا الى برلمان وادى النيل عن انجازات التكامل .

٤ ـ طبقا لنص المادة السادسة والعشرين ، يضع المجلس نظام صندوق التكامل .

٥ ـ طبقا لنص المادة الثلاثين ، يجب موافقة المجلس على مشروع موازنة التكامل ، او اى تعديل فيها ، قبل موافقة برلمان وادى النيل عليها .

٦ ــ طبقا لنص المادة الثانية والثلاثين ، يصدر المجلس قرارا ينظم النظام المالى للتكامل وكيفية مراقبة حساباته ومراجعتها . وقـد يكون من المناسب فى هذا الصدد انشاء محكمة مراجعين تتولى مراقبة حسابات التكامل من حيث ملاءمتها ودقتها .

٧ ــ نصت المادة التاسعة على أن يصدر المجلس القرارات واللوائح والتوجيهات اللازمة لتنفيذ اهداف الميثاق . ومؤدى هذا النص أن المجلس صاحب اختصاص عام يخوله سلطة اصدار الاعمال القانونية سالفة الذكر لتنفيذ اهداف الميثاق ، حتى ولو لم يسندها اليه نص تصريح . ومؤدى هذا ايضا ان المجلس صاحب سـلطة تشريعية تعلوا السـلطة التشريعية فى الدولتين . ويؤيد هذه الوجهة من النظر المادة التاسعة والثلاثون التى تنص على أن ينشر فى الجريدة الرسمية لكل من البلدين القرارات واللوائح التى تصدرها أجهزة التكامل ، وتعتبر نافذة فى التاريخ المحدد لها او بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا لم تتضمن تاريخا لنفاذهـا . يلاحظ على هذين النصين ما يلى :

(أ) ان نص المادة التاسعة لم يبين ماهية كل من اللائحـة والتوجيه والقرار مثلما أوضحت نصوص المعاهدات المنشئة للجماعات الاوروبية فى الفحم والصلب ، الاقتصـاد ، والطاقة الذرية(٨) . وربما ارتأى واضعو الميثاق ان لهذه الاعمال القانونية مضمونا قانونيا معلوما مما ينبغى معه الحاجة الى النص على ذلك المضمون . ومع ذلك كان من المناسب توضيح مضمون تلك الأعمال القانونية لكى يكون معلوما للسلطات والمواطنين مضمونها .

(ب) مؤدى نشر القرارات واللوائح فى الجريدة الرسـمية للدولتين ونفاذها حسب التوضيح السابق ، انها لا تتطلب موافقة السلطات التشريعية المختصة فى كل من البلدين .

(جـ) نصت المادة التاسعة والثلاثون على أن تنشر فى الجريدة الرسمية للبلدين القرارات واللوائح التى تصدرها اجهزة التكامل الأمر الذى يفهم منه

---

(٨) تتضمن المادتان ١٨٩ من معاهدة الجماعة الاقتصادية ، ١٦١ من معاهدة جمـاعة الطاقة الذرية نصا متماثلا هو يصدر المجلس واللجنة لوائح توجيهات ، قرارات توصيات ، وآراء ، لكى يؤديا عملهما لا طبقا لنصوص المعاهدة . تكون اللائحة عامة التطبيق وتكون ملزمة بذاتها وذات تطبيق مباشر فى كل الدول الاعضاء . يكون التوجيه ملزما لكل دولة عضو مخاطبةبه، طبقا للنتيجة المراد تحقيقها ، ولكن يترك للسلطات الوطنية اختيار الشكل والأسـاليب يكون القرار ملزما بذاته للمخاطبين به . لا يكون للتوصيات الآراء قوة ملزمة .

كما تتضمن المادتان ١٩٠ من معاهدة الجماعة الاقتصادية و ١٦٢ من معاهدة جمـاعة الطاقة الذرية نصا متماثلا هو « تبين لوائح وتوجيهات وقرارات المجلس واللجنة الاسباب التى تستند اليها وتشير الى اى اقتراحات أو آراء كان من المطلوب الحصول عليها طبقا لهذه المعاهدة . وايضا ، تتضمن المادتان ١٩١ من معاهدة الجماعة الاقتصادية و ١٦٣ من معاهدة جماعة الطاقة الذرية نصا متماثلا هو نشر اللوائح فى الجريدة الرسمية للجماعةوتدخل حيز التنفيذ فى التاريخ المحدد لها أو فى حالة عدم النص فى اليوم العشرين التالى لنشرها .

يجب تبليغ التوجيهات والقرارات للمخاطبين بها ، وتكون نافذة من تاريخ ذلك الابلاغ».

ان برلمان وادى النيل وصندوق التكامل مفوضـــان بسلطة اصـــدار لوائح وقرارات تنشر فى الجريدة الرسمية وهو الأمر الذى لم يرد به نص .

(د) قد يكون من المناسب اصدار جريدة رسمية للتكامل تنشر فيهـــا اللوائح التى يصدرها المجلس الأعلى للتكامل .

٨ ـ نصت المادة السابعة والعشرون على أن يقر المجلس مشروعات التكامل بعد موافقة برلمان وادى النيل عليها . ونصت المادة الرابعة والثلاثون على انه لا يجوز تأميم مصادرة تلك المشروعات كما لايجوز الحجز على اموال هذه المشروعات او تجميدها او مصـــادرتها أو فرض الحراسة عليها الا بحكم قضائى . مؤدى هذا النص ان السلطات القضائية المختصة فى اى من البلدين يجوز لها الحجز على اموال مشروعات التكامل او تجميدهـــا أو مصادرتها او فرض الحراسة عليها ، الأمر الذى قد يؤدى الى الخوف من الاقدام على تمويل مشروعات التكامل ، ولا يقلل من هذا الراى مانصت عليه المادة التاسعة والثلاثون من أن تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ احكام الميثاق عن طريق التحـــكيم الاتفاقى او الدولى ، نظرا لأن اجراءات التحكيم قد تستغرق وقتا طويلا . لذا فقد يكون من المناسب انشاء محـــكمة عدل وادى النيل تلجأ اليها الدولتان او المواطنون فى الدولتين فى كل مايخص تطبيق ميثاق التكامل او ممولوا مشروعات التكامل . ان انشاء مثـــل هـــذه المحكمة يشجع المستثمرين على الاقدام على الاستثمار فى مشروعات التكامل . فضلا عن انها ستكون جهة يلجأ اليها مواطنوا الدولتين او السلطات الوطنية فيها للطعن فى الأعمال القانونية التى يصدرها المجلس الأعلى للتكامل وغير ذلك من الاختصاصات وهو أمر يشجع على الاستثمار فى مشروعات التكامل كما يدعم مسيرة التكامل .

تقييم المجلس الأعلى للتكامل :

وفضـــلا عن أوجه القصور التى سبق الاشارة اليها فى موضعها ، يلاحظ انه تم تركيز معظم اختصاصات التكامل ، واكثرها اقتصـــادية ، فى المجلس الأعلى للتكامل الذى يضم عضوية رئيس الدولتين ومؤدى هذا انتقال كاهل رئيسى الدولتين بأعباء جسيمة ، وربما كان من الأفضل انشاء جهـــاز اقتصادى مستقل يبدأ تخطيط واقرار المشروعات المشتركة اى يتفرغ المجلس الأعلى للتكامل لاتخاذ القرار فى المجالات الاقتصـــادية التى يعجز الجهـــاز الاقتصادى عن اقرارها ، وايضا لاتخاذ القرار فى المجالات الخارجية .

الفرع الثـــانى

برلمـــان وادى النيـــل

نتناول تشكيل البرلمان ، دورات الانعقاد والتصويت ، حصانات أعضاء البرلمان ، واختصاصات البرلمان .

اولا : التشـــكيل :

نصت المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من الميثاق على ما يلى :

١ ــ يتكون البرلمان من ستين عضوا هم : رئيســا مجلس الشعب المصرى والسودانى ، وثمانية وثلاثون عضوا يختــار نصفهم كل من رئيسى مجلس الشعب المصرى والسودانى من بين اعضــاء المجلسين ، وعشرون عضوا يعين نصفهم رئيس كل من الجمهوريتين من ذوى الكفاءة ومن المهتمين بشئون التكامل لمدة سنتين قابلة للتجديد ويتم اختيار او تعيين خلف من ذات صفة العضو الذى يفقد عضويته . ويجوز زيادة عدد الأعضاء المعينين بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للتكامل وموافقــة برلمان وادى النيــل بما لا يجاوز عشرة اعضاء من كل دولة .

٢ ــ يؤدى عضو البرلمان قبل أن يباشر عمله قسما امام البرلمان .

٣ ــ يتولى رئاسة برلمان وادى النيل رئيسا مجلس الشعبين المصرى والسودانى بالتناوب .

ثانيــا : دورات الانعقاد والتصويت :

نصت المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ على ما يلى :

١ ــ يعقد برلمان وادى النيل دورتى انعقاد عاديين فى العام مدة كل منها سبعة أيام على الأقل ، بناء على دعوة من رئيس الدورة ويجوز دعوته لدورة انعقاد غير عادى بناء على طلب أحد رئيس الدولتين او أحد رئيسى مجلس الشعب المصرى والسودانى .

٢ ــ يجب حضور ثلثى اعضائه على الأقــل لــكى يكون الانعقــاد صــحيحا .

٣ ــ تكون جلسات برلمان وادى النيل علنية ويجوز ان تــكون سرية بناء على طلب رئيس الدولة او ثلثى اعضائه .

٤ ــ يجوز للوزراء فى كل من الدولتين حضور جلسات البرلمان والقــاء بيانات امامه .

٥ ــ يضع برلمان وادى النيل لائحته الداخلية .

ثالثــا : حصانات اعضاء البرلمان :

نصت المادة الرابعة والعشرون على عدم مساءلة اعضــاء البرلمان عما يبدوا من افكار او آراء داخل البرلمان ، وعدم جواز اتخــاذ اجراءات

جنائية او القبض على احد اعضاء البرلمان اثناء دور الانعقاد الا باذن من البرلمان ، ماعدا التلبس بالجريمة .

رابعا : اختصاصات برلمان وادى النيل :

نصت المواد ٢١ ، ٣٠ ، ٣١ من الميثاق على اختصاص برلمان وادى النيل بما يلى :

١ ـ دراسة وابداء الراى فى اى موضوع منصوص عليه فى الميثاق ، التقرير السنوى العام الذى يقدمه اليه مجلس التكامل ودراسة اى اقتراح يؤدى الى تنفيذ الميثاق ، ويبلغ المجلس الأعلى للتكامل بما يصدر عنه من قرارات وتوصيات فى هذا الصدد .

٢ ـ الموافقة على مشروع ميزانية التكامل والحساب الختامى لها .

٣ ـ طبقا لنص المادة السابعة والعشرين يجب موافقة برلمان وادى النيل على مشروعات التكامل قبل اقرار المجلس الأعلى للتكامل لها .

تقييم اختصاصات برلمان وادى النيل :

يلاحظ على اختصاص برلمان وادى النيل ما يلى :

١ ـ اسند الميثاق الى البرلمان سلطة الموافقة على مشروعات التكامل، وهى مشروعات فنية واقتصادية واجتماعية فى الغالب وقد كان من الأفضل انشاء جهاز اقتصادى واجتماعى مستقل يتولى اقتراح هذه المشروعات والموافقة عليها قبل اقرار المجلس الأعلى للتكامل لها .

٢ ـ لم يسند الميثاق الى البرلمان سلطة رقابية على جهاز صندوق التكامل .

الفرع الثالث

الأمانة العامة

سبقت الاشارة الى ان المادة الثانية من الميثاق لم تنص على انشاء امانة عامة كجهاز مستقل من اجهزة التكامل يخدم كافة الأجهزة ويتولى الشئون الادارية والمالية للتكامل وانما جاء النص على انشاء أمانة عامة بموجب المادة الثالثة عشرة باعتبارها فرعا ثانويا تابعا للمجلس الأعلىللتكمل.

اولا : التشـــكيل :

نصت المادة الثالثة عشرة على أن ينشىء المجلس الاعلى للتكامل أمانة عامة (كفرع ثانوى تابع له) يكون لها مقران أحدهما فى الخرطوم ، والآخر فى القاهرة ، وأن يصدر لائحة تنظم عملها ونظام العاملين بها . وقـــد يكون من المناسب فى هذا الصدد أن تتضمن تلك اللائحة بعض المزايا للعاملين فى الامانة العامة تشجيعا لهم على العمل فيها تمشيا مع العرف الدولى فى هذا الصدد .

ثانيـــا : الاختصـــاصـــات :

نصت المادة الثالثة عشرة على ان تتولى الأمانة العامة معاونة المجلس الأعلى للتكامل فى ادائه لوظائفه . وقد نصت المواد من ٢٨ الى ٣١ من الميثاق على بعض الاختصاصات للأمانة العامة فى مجال الميزانية نشير اليها فيما يلى:

١ ــ تتولى الأمانة العامة اعداد مشروع موازنة التكامل بين البلدين لسنة مالية تبدأ فى اول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

٢ تتضمن تلك الموازنة الاعتمادات اللازمة لأجهزة التـــكامل ولتنفيذ الخطة المشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٣ ــ يجب عرض مشروع الميزانية على المجلس الأعلى للتكامل فى موعد غايته اول مارس من كل عـــام . يتولى المجلس احالتها الى البرلمان بعـــد الموافقة عليها . وذلك قبل السنة المالية بشهرين على الأقل .

٤ ــ لا تنفذ الموازنة الا بعد موافقة البرلمان عليها . ولا يجوز للبرلمان اجراء تعديل فيها الا بموافقة المجلس الأعلى للتكامل .

٥ ــ عرض الحساب الختامى للموازنة على البرلمان فى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية ، لكى يتولى البرلمان اقراره .

الفـــرع الرابـــع

صـــــندوق التـــــكامـــل

نشير الى تشكيل صندوق التكامل ثم الى اختصاصه .

اولا : التشـــكيل :

نصت المادة السادسة والعشرون على ان يتولى المجلس الأعلى للتكامل انشاء صندوق للتكامل يتمتع باستقلال مالى وادارى وتكون له موازنة خاصة

حسبما تنص عليه لائحته التى يتولى وضعها المجلس الأعلى للتكامل . ومن ثم ، سيتولى المجلس الأعلى للتكامل تحديد تشكيل الصندوق ونظام عمله .

ثانيا : الاختصاصات :

يتولى صندوق التكامل الاختصاصات الآتية :

١ ــ نصت المادة السادسة والعشرون على انه يجوز للصندوق الاتصال بالمؤسسات والهيئات فى البلدين او الخارج لجذب الاستثمارات المطلوبة كما يجوز له أن ينشىء الشركات اوالمصارف لتمويل مشروعات التكامل .

٢ ــ نصت المادة السابعة والعشرون على ان يتولى الصندوق تمويل او ضمان المشروعات التى يقرها المجلس الأعلى للتكامل بعد موافقة برلمان وادى النيل .

الفرع الخامس

اجهزة الدفاع المشترك

سبقت الاشارة الى أن ميثاق التكامل تص على ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية وامنية واحدة من اجل دعم مسيرة التكامل . كما سبقت الاشارة الى ان البلدين عقدا اتفاقية للدفاع المشترك فى ١٥ يوليو سنة ١٩٧٦ لتحقيق وجه من اوجه التكامل وهو الأمن والدفاع ، تضمنت انشاء جهازين لتحقيق هذا الغرض ، هما مجلس الدفاع المشترك وهيئة الأركان المشتركة .. ومن ثم ، يمكن القول ان اجهزة الدفاع المشترك تعتبر بمثابة أجهزة تضمنها ميثاق التكامل .

اولا : مجلس الدفاع المشترك :

طبقا للمادة الخامسة من اتفاقية الدفاع المشترك ، يتكون مجلس الدفاع المشترك من وزراء الحربية والخارجية فى البلدين ، ويجتمع دوريا كل ستة اشهر او كلما دعت الحاجة بالتناوب فى البلدين ، ويختص بالآتى :

١ ــ وضع اسس ومبادىء التعاون بين البلدين فى كافة المجالات وردع ومنع الاعتداء على ايهما .

٢ ــ توجيه وتنسيق المجهود الحربى المشترك للدولتين .

٣ ــ التصديق على قرارات هيئة الأركان المشتركة .

ثانيـا : هيئة الأركان المشتركة :

طبقـا للمادة السادسة من اتفاقية الدفـاع المشترك ، تتألف هيئة الأركان المشتركة من رئيس اركان القوات المسلحة فى البلدين ومن عـدد متساو من ضباط الأركان فى كل منهما حسبما يقرره مجلس الدفاع المشترك . وتختص الهيئة باعداد الخطط والدراسات الـكفيلة برفع الكفـاءة القتالية للقوات المسلحة فى البلدين وتطويرها فى ميدانى التسـليح والتدريب وعرضها على مجلس الدفاع المشترك للتصديق عليها .

المبحث الرابـع

تقييم ومستقبل التكامل المصرى السودانى

نشير الى تقييم مسيرة التكامل المصرى السودانى ثم الى مستقبلهما .

أولا : تقييم مسيرة التكامل :

مما سبق يتبين لنا ان صانعى القرار التكاملى طوروا افكارهم ، فقد كان تفكيرهم منصبا فى البداية على النواحى الاقتصادية وحـدها ، ثم تبين لهم ان التكامل فى النواحى الاقتصادية يتطلب التكامل فى المجالات الخارجية ، ثم خطوا خطوة اخيرة بأن وضعوا ميثاقا يهدف الى التكامل فى العمل الخارجى، الأمن والدفاع ، التنمية الاقتصـادية والاجتماعية وبالتوازى مع التطور فى النواحى التى يجب ان يشملها التكامل ، حدث تطور مماثل فى الاجهزة التى يتم انشاؤها لتطبيق التكامل واختصاصاتها فقد كان هناك فى البداية جهـاز واحد لا يملك سوى التنسيق ، ثم حدث تطورا فأصبحنا امام مؤتمر للقمة ولجنة وزارية عليا ولجنة سياسية عليا ، ثم حدث تطور ثان فأصبحنا امام مجلس أعلى للتكامل ، برلمان وادى النيل ، أمانة عامة ، صندوق للتكامل ، وأخيرا مجلس دفاع مشترك وهيئة اركان مشتركة ، ومن ثم ، يمكن القول ان صانعى القرار التكاملى اصبحت لديهم رؤيا كاملة للنواحى التى يجب ان يشـملها التكامل ، كما اصبح لديهم اقتناع بوجوب انشاء اجهزة مستقلة لتتولى مهام عملية التكامل ، وبالتالى ، يمكن تقرير ان العملية التكاملية تسير فى الطريق السليم . ولا يقلل من هذا الرأى ما اشرنا اليه من وجود قصور فى صياغة بعض مواد الميثاق ، او فى اختصاصات بعض الأجهزة ، وما اشرنا اليه من افضلية انشاء اجهزة اخرى .

ومن جهة ثانية ، يلاحظ ان الوصول الى الطريق السليم لمسيرة التكامل نستغرق اثنتى عشرة سنة ، ولكن يمكن تقرير ان تحـديد عشر سنوات لتحقيق التكامل تبدأ من عقد ميثاق التكامل الأخير لا تعتبر فترة طويلة .

ثانيـــا : مســـتقبل التـــكامل :

اذا كنا قد وصلنا الى ان العملية التكاملية تسير فى الطريق الصحيح ، واذا كنا قد اقترحنا انشاء بعض الأجهزة الأخرى لتدعيم مسيرة التكامل ، فاننا يجب ان نقرر ان نجاح عملية التكامل لا تتطلب فقط الأجهزة المناسبة لادارتها بل تتطلب بالدرجة الأولى وجود الرغبة لدى حكومتى وشعبى شطرى الوادى لنجاحها ... واذا نلمس رغبة الحكومتين فى السير فى عملية التكامل فانه يجب العمل على تقوية الرغبة لدى الشعبين لانجاح عملية التكامل ، وهو أمر يتطلب :

١ ـ محو العقدة التى ترسبت فى نفوس اشقائنا السودانيين نتيجة للسياسات الخاطئة التى تبنتها الحكومات المصرية فى الفترة ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ والتى كانت تنادى بوحدة وادى النيل تحت التاج المصرى . فرغم استقلال السودان عام ١٩٥٦ الا ان شعب السودان الشقيق مازال يشك فى نوايا شقيقه الشعب المصرى . وبديهى ان محو هذه العقدة من نفوس اشقائنا السودانيين يقع على عاتق أجهزة الاعلام .

٢ ـ يتضمن الميثاق اتخاذ سياسات مشتركة لتقوية التضامن والترابط بين الشعبين الشقيقين ، قد يكون من المناسب فى هذا الصدد اصدار ميثاق حقوق انسان وادى النيـــل يتضمن اجهزة لتطبيق الجزاء على الدولة التى تنتهك احكامه . مؤدى اصدار الميثاق توفير حريات سياسية لمواطنى الدولتين حين انتقالهم الى بلد الطرف الآخر ، الأمر الذى يقوى من الترابط والتضامن بين شعبى الوادى .

٣ ـ لا شك ان تحقيق بعض النتائج الاقتصادية للتكامل ، يشعر وادى النيل بالخير والمصلحة التى تعود عليه من جراء التكامل .

٤ ـ كما يتطلب نجاح التكامل توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات المشتركة التى تعود بالخير على شعبى الوادى وتشعرهما بضرورة وفائدة التكامل .

ان توفير هذه الظروف كفيل بنجاح التكامل ، وربما الوصول الى وحدة وادى النيل ، وحدة لا ترتكز فقط على وحدة التاريخ والطبيعة الجغرافيـــة والبشرية وانما ترتكز بالدرجة الأولى على شعور مواطن وادى النيل بالتضامن والترابط مع غيره من مواطنى وادى النيل ، وشعوره بالخير والمصـــلحة والفائدة الاقتصادية التى تعود عليه من قيام الوحدة .

وقد يؤدى نجاح التكامل اما الى اغراء دول عربية اخرى الى الانضمام الى مسيرة التكامل واما الى اتباع الأسلوب التكاملى المصرى السودانى ، وقد يؤدى اى من الأمرين الى الوحدة العربية المنشودة .